(ISSN: 2356 - 9492)

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

دكتور / إبراهيم سلامة أحمد شوشة

المدرس بقسم القانون التجاري

كلية الحقوق جامعة السادات

المستخلص

انطلقت ثورة التجارة الإلكترونية علي الإنترنت عام 1992، وأثرت علي تطور العلاقات التجارية الدولية، وعلي عمليات فض المنازعات التجارية، وعلي المزادات التي تتم علي منصات الإنترنت. وتحدت كل المفاهيم التقليدية الراسخة في الحياة التجارية، وبشرت بعصر جديد من العمليات التجارية الدولية، فتغلبت بذلك علي كل الحواجز الجغرافية وأتاحت إمكانية إبرام العقود التجارية الدولية علي الإنترنت، ودون تطلب الحضور المادى لأشخاص المتعاقدين.

وكنتيجة طبيعية لأي علاقة قانونية، قد تنشب بعض النزاعات عن هذه المعاملات التجارية الدولية، سواء لعيب في البضاعة ذاتها أو لتلفها أو كونها غير مطابقة للمواصفات، أو للغش التجاري والإدلاء بمعلومات مضللة، أو نشوب النزاع حول الثمن أو تنفيذ العقد، ونظراً لأن هذه المعاملات، مهما كبر حجم عملياتها، قد تكون منخفضة التكلفة، بالإضافة إلي كونها عابرة للحدود الدولية، ويتم إبرامها علي منصات التجارة الإلكترونية، لذا فإن التقاضي أو التحكيم التقليدي، يمكن أن يكون باهظ التكلفة علي الخصوم، بل وأحياناً ما قد يكون غير ممكن.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

ولما كان تسوية النزاع بنجاح أمر بالغ الأهمية للتاجر ولنجاح أعماله التجارية والحفاظ علي مكانته في السوق، لذا قد يلجأ الأطراف إلي تسوية النزاع عبر مؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي، لما يتسم من سرعة وكفاءة وإنخفاض في التكلفة.

وتعد بيئة التجارة الإلكترونية بجانب العمليات التجارية التقليدية مهداً طبيعاً لنشوء عمليات تسوية المنازعات التجارية عبر قنوات ومؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي، وهو ما يشار إليه بالتحكيم الإلكتروني الحديث في ظل عصر التحول الرقمي.

ويسوق الفقه المقارن العديد من المميزات الناجمة عن الإعتماد علي تقنيات الذكاء الإصطناعي في فض المنازعات التجارية، أهمها السرعة والدقة والبساطة في الإجراءات، والاقتصاد في النفقات والوقت والجهد، وسرية الجلسات، والمرونة وسهولة الحصول علي الحكم عبر تسريع وتبسيط عملية جمع البيانات وتحليلها، والقدرة علي التنبؤ بنتائج المحاكمة، ومساعدة الأطراف في إختيار المحكم المناسب، وتجاوز مشكلة الإختصاص القضائي. غير أن التجربة العملية قد أثبتت أن إجراءات التحكيم التي تتم عبر أدوات الذكاء الإصطناعي لا تخلو من التحديات والصعوبات، كتلك المتعلقة بأمن البيانات والمعلومات، وانتهاك السرية والخصوصية للتجار، وعدم مراعاة التقنيات للقضايا الأخلاقية والإنسانية، والمخاوف بشأن ضمان الحيادية والشفافية، وعدم خبرة المتعاملين مع هذه التقنيات من محكمين أو محامين أو متقاضين...إلخ.

وسأحاول جاهداً من خلال هذا البحث إبراز نقاط القوة والضعف لهذا الإستخدام في نطاق التحكيم الإلكتروني الذكي، حتي يمكن الوقوف علي حقيقة إمكانية تسوية المنازعات التجارية الدولية عبر أدوات وتقنيات الذكاء الإصطناعي، وبيان مدي تأثيرها علي عمليات وإجراءات التحكيم. ثم الوقوف علي مدي الصعوبات التي تواجه هذا التطبيق، ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين ضرورة تسوية النزاع بسرعة وكفاءة عبر إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، وبين ضرورة حماية البيانات الشخصية، والإلتزام بقانون التحكيم، والقوانين التجارية، وقانون حماية البيانات الشخصية.

حيث يتجلي هذا التحدي بشكل خاص علي الوضع في مصر، فلا يزال الإطار القانوني للأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية في طور النمو.

الكلمات المفتاحية: (تسوية المنازعات التجارية، التحكيم الإلكتروني الذكي، حماية البيانات وأمن المعلومات، قانون التحكيم، الذكاء الإصطناعي).

.

(ISSN: 2356 - 9492)

Abstract:

The online e-commerce revolution began in 1992, affecting the development of international business relations, trade dispute resolution processes, and auctions on Internet platforms. It challenged all traditional concepts entrenched in business life and ushered in a new era of international business operations, overcoming all geographical barriers and making it possible to conclude international commercial contracts on the Internet, without requiring the contractors' physical presence.

As a corollary of any legal relationship, some disputes may arise from such international commercial transactions, Whether the goods themselves are defective, damaged or not in conformity with the specifications or commercial fraud and misinformation, or dispute over the price or performance of the contract and since these transactions, no matter how large their operations, may be low-cost, In addition to being transnational internationally, and being concluded on e-commerce platforms, Thus, traditional litigation or arbitration can be costly for litigants, and sometimes even not possible.

Since the successful resolution of the dispute is crucial for the dealer and for the success of its business and the preservation of its market position, the parties may

therefore resort to dispute resolution through smart electronic arbitration institutions, which is quick, efficient and low in cost.

The e-commerce environment besides traditional business processes is a natural setting for the emergence of commercial dispute resolution processes through smart electronic arbitration channels and institutions, referred to as modern electronic arbitration in the age of digital transformation.

Comparative jurisprudence brings many advantages arising from the reliance on AI techniques in the resolution of commercial disputes, the most important of which are speed, accuracy and simplicity of proceedings, economizing expenses, time and effort, confidentiality of hearings, flexibility and easy access to judgment by accelerating and streamlining the collection and analysis of data, the ability to predict the results of the trial, helping parties choose the right arbitrator, and overcoming the problem of jurisdiction. However, practical experience has shown that the arbitration procedures conducted through AI tools are not without challenges and difficulties, such as those related to data and information security, violation of the confidentiality and privacy of traders, lack of consideration of techniques for ethical and humanitarian issues, concerns

(ISSN: 2356 - 9492)

about ensuring impartiality and transparency, and inexperience of arbitrators, lawyers, litigants, etc.

Through this research, I will endeavour to highlight the strengths and weaknesses of this use within the scope of electronic arbitration, so that the fact that international trade disputes can be resolved through AI tools and techniques can be seen and their impact on arbitration processes and procedures demonstrated. Then look at the difficulties facing this application, and try to strike some balance between the need to settle the dispute quickly and efficiently through the use of artificial intelligence techniques, and the need to protect personal data, adhere to arbitration law, commercial laws, and personal data protection law.

Where this challenge is particularly evident in the situation in Egypt, the legal framework for cybersecurity and personal data protection is still growing.

Keywords: (commercial dispute resolution, smart electronic arbitration, data protection and information security, arbitration law, artificial intelligence).

المقدمة

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

برزت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كحل فريد وجذاب للعديد من المتقاضين، لقدرتها الفائقة علي تحليل المشكلات بدقة وسرعة عالية[1]، وتحسين عملية تسوية المنازعات التجارية[2] بين الخصوم في وقت وجيز. حيث تأتي هذه التقنيات بإمكانيات هائلة لتعزيز فعالية وكفاءة عمليات التحكيم التجاري الدولي، ونقلها من الصورة التقليدية والمادية إلي الصورة الإفتراضية أو الإلكترونية.

أضف إلي ذلك، قدرتها علي تسريع عملية جمع البيانات والاستدلالات وتحليلها وتقديم التنبؤات والتوصيات في حل النزاعات التجارية الدولية، وتقديم تقييمات أولية للقضايا المطروحة، والعمل علي تصفية القضايا البسيطة قبل الانتقال إلى جلسات التحكيم، وتحليل الأدلة والأقوال بسرعة وفعالية، واستخلاص الأنماط والإتجاهات بما يوفر رؤى استراتيجية للمحكمين، ومساعدتهم في عملية صنع القرار، فضلاً عن صياغة المستندات القانونية؛ وهو ما يعزز من فعالية وكفاءة عمليات التحكيم التجاري الدولي، ويسهل عملية التقاضي ويخفف العبئ عن كاهل مؤسسات التحكيم التقليدية[3].

ويتوقع الخبراء في ميدان التحكيم الإلكتروني الذكي أن اعتماد استخدام التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الإصطناعي في تسوية المنازعات التجارية، سيجعل هذه التقنية أكثر كفاءة وقدرة وفعالية، مما ينعكس بالإيجاب علي دقة عمليات التحكيم ورضاء المتقاضين.

ومع ذلك، على الرغم من الإمكانات والقدرات الهائلة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فإن استخدامها في عمليات تسوية النزاعات التجارية عن طريق التحكيم، علي النحو المأمول أمر لم يتحقق بعد، فلا يزال هذا الإستخدام في مهده[4]. إلا أنه أخذا في النمو والتطور في ظل العصر الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي.

وفي الحقيقة، لم يعد في ظل هذا التطور التكنولوجي اعتبار التقاضي الوطني بصورته الحالية أو التحكيم بصورته التقليدية هو الوسيلة المقبولة لفض المنازعات الناشئة عن التعاملات الإلكترونية، وبصفه خاصة المنازعات الناشئة عن عمليات التجارة الإلكترونية، أي التي تتم علي منصات رقمية ذكية.

أضف إلي ذلك، أن هذه التعاقدات تتم في الغالب بين أطراف تختلف جنسياتهم وأماكن إقامتهم عن بعضهم البعض. مما يشكل هذا تحدي جديد يضاف إلي قائمة التحديات التي تتطلب استجابه سريعة في عصر التحول الرقمي[5].

ولما كان الاقتصاد الرقمي انعكاساً طبيعيا للتكنولوجيا، لذا فمن الطبيعي أن يستجيب المشرع لكل مقتضي أو تطور تقني، حيث تستدعي الضرورة تطوير بعض أحكام القانون المصري سواء الخاص بالتوقيع الإلكتروني أو قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية.

وفي الحقيقة، وعلي الرغم من التفائل الكبير بشأن الاستخدام المحتمل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تسوية النزاعات التجارية عبر هيئات ومؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي، إلا أن هناك بعض التحديات والعقبات التي يجب التغلب عليها قبل أن تصبح تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات الأساسية في التحكيم التجاري الدولي.

---

(1) LAURA Acosta and Aliuska Sanches, "On the Use of Artificial Intelligence in Medicine," in International Arbitration. ICC Digital Library, **2021**, 10705, https://doi.org/10.3390/mol2net -07-10705

(2) J Y Lee, "Artificial Intelligence and Arbitration: A Study of the Arbitrator's Perspective," Dispute Resolution International 14, no. 2 (**2020**): 127–148.

(3) Benjamin Moxley-Wyles, Richard Colling, and Clare Verrill, "Artificial Intelligence in Pathology: An Overview," Diagnostic Histopathology 26, no. 11 (**2020**): 513–20, https://doi.org/10.1016/j.mpdhp.2020.08.004.

(4) F.Taurusia, "Penggunaan Arbitrase Dalam Penyelesaian Sengketa Konsumen Di Bpsk," Journal of Legal, Ethical and Regulatory 20, no. 2 (**2008**): 1–8, https://repository.unair.ac.id/12846/ .

(5) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential and Challenges, National Accredited in Sinta, Volume 29 Issue 3, September **2023**: p. 570 – 578. P 571.
https://www.researchgate.net/publication/374112308_The_Use_of_Artificial_Intelligence_in_Dispute_Resolution_Through_Arbitration_The_Potential_and_Challenges

(ISSN: 2356 - 9492)

إحدى هذه العقبات الرئيسية الآن هي عدم فهم المحكمين أو المحامين أو أطراف النزاع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وكيفية استخدامها في تسوية النزاعات التجارية عبر منصات التحكيم الإلكتروني الذكي[1].

أضف إلي ذلك، افتقار تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى قواعد تنظيمية تفرض عليها الشفافية والمساءلة حال المشاركة في عملية صنع القرار التحكيمي. وهناك مخاوف بشأن الخصوصية وسرقة البيانات أو انتهاك سرية الجلسات أو ضمان الحيادية والنزاهة[2].

لذلك، رأى بعض الفقه المقارن أن مستقبل الأبحاث المتعلقة باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم الإلكتروني الذكي وتسوية النزاعات التجارية الدولية، ستُعد من أهم الأبحاث القانونية في هذا الميدان[3].

وسوف نحاول من خلال هذا البحث جاهدين الوصول لفهم أعمق لقدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي علي تسوية المنازعات التجارية الدولية، ومدى قدرة المحكمين علي تطبيق ذلك، وما هي العوائق أو التحديات الحالية أو المحتمله. وبحث مدي الحاجه إلي وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في نطاق التحكيم الإلكتروني الذكي وتسوية النزاعات التجارية الدولية[4].

وبحث ما هي الضمانات الإجرائية والوقائية اللازمة لزيادة الثقة والأمان لدي الأشخاص المتقاضين، الذين لجأو إلي مؤسسات تحكيم تستخدم تلك التقنيات الحديثة في تسوية المنازعات.

وبحث مدي الحاجة إلي تطوير نظام تحكيمي إلكتروني ذكي يراعي عند تنفيذه المخاوف الأمنية، وتلك المتعلقة بالخصوصية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تدريب وتأهيل الأشخاص العاملين في مجال القانون كالمحكمين أو المحامين.

إشكالية البحث:

نظراً لحداثة التقنيات المستخدمة في عمليات التحكيم الإلكتروني الذكي، وعدم وجود تنظيم تشريعي بهذا الموضوع، فتثور العديد من الإشكاليات والأسئلة القانونية، أهمها:-

1. ما حكم إتفاق التحكيم الذي يتم بشكل إلكتروني؟ وهل يعتبر مستوفياً لشرط الكتابة؟
2. هل يمكن اعتبار الإعذار الذي يتم بصورة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني الشخصي للمحتكمين إعذار قانوني؟ أي استوفي الشروط القانونية الواجب توافرها.
3. أيضاً تثور إشكالية أخري، وهي إذا إتفق الطرفان علي تسوية النزاعات فيما بينهم عبر التحكيم الإلكتروني الذكي، وتم إعذار الخصم عبر الوسائل الإلكترونية للمثول أمام هيئة التحكيم، فيثور التساؤل في هذا العالم الإفتراضي أين يقع مكان انعقاد هيئة التحكيم؟ وهل يمكن اعتبار مكان انعقاد التحكيم هو مكان تواجد المحكم أو أغلبية المحكمين؟، أم أن مكان التحكيم هو مكان المورد أو المستخدم لخدمات التجارة الإلكترونية؟
4. إذا صدر الحكم إلكترونياً ومزيلاً بالتوقيع الإلكتروني فقط دون وجود نسخة مكتوبة وموقعه توقيعاً حياً من المحكمين؟، هل يؤثر ذلك علي الإعتراف بالحكم وقابليته للتنفيذ؟
5. ما هي ضمانات حيادية التقنية ونزاهتها؟، ومدي إمكانية الحفاظ علي سرية الجلسات وخصوصية بيانات التجار في ظل هذا النظام؟.
6. يثور التساؤل أيضاً علي من تقع المسئولية إذا تم استخدام البيانات والمعلومات التي حصل عليها النظام لأسباب أخري غير إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي؟ أو لأي أسباب أخري لم تكن مقصودة في الأصل عند تغذيته بهذه المعلومات؟

([1]) T Schultz, "The Potential and Pitfalls of Artificial Intelligence in International Arbitration," Journal of International Arbitration 37, no. 6 (**2020**): 635–654 .

([2]) Sisi Yang and Antje Lüersmann, "The Use of Artificial Intelligence in an Organization," Studies in Systems, Decision and Control 420, no. 1 (**2022**): 435–53, https://doi.org/10.1007/978-3-030-95813-8_17 .

([3]) B Koh, "The Future of International Arbitration in the Age of Artificial Intelligence," International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management 86, no. 3 (**2020**): 247–257.

([4]) M Dabbah, "The Role of AI in the Resolution of Disputes in Arbitration," Computer and Telecommunications Law Review 27, no. 1 (**2021**): 11–17.

7. كذلك تثور العديد من الإشكاليات والتساؤلات إذا كان المحكم ربوت آلي، أهمها لمن تنسب المسئولية عن الخطأ والضرر؟ وهل تقع المسئولية علي عاتق المبرمج منشئ الخوارزمية؟، أم علي الشخص الذي أدخل أو غذي الخوازمية بالبيانات والمعلومات؟ أم تقع المسئولية علي الآلة ذاتها إستناداً إلي خواص التعلم الذاتى؟

8. كما يثور تساؤل أخر هل يمكن رد المحكم الآلي واستبعاده عن نظر القضية؟ وبالنظر إلي الحصانة الكاملة للمحكم، ما مدي ضمان صدور أحكام غير معيبة؟ وماهي النتائج المترتبة حال صدور حكم معيب أو غير مستوفي للحد الأدني من المعايير الأخلاقية والإنسانية؟ خاصة وأن المحكم الآلي لا يمتلك القدرة التعاطفية للتفاعل مع الخصوم.

أهمية البحث:

لجأت العديد من الدول وبعض مؤسسات التحكيم إلي تطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي في ميدان التقاضي، نظراً لما يقدمه من مميزات وخدمات جليلة تخدم العدالة والمتقاضين. ونظراً لحداثة هذا الإتجاه القضائي والتحكيمي ما زال هذا الميدان خصب للكثير من المؤلفات والإنتقادات خاصة في ظل الفراغ التشريعي والفقهي والقضائي.

ويعد موضوع البحث من أهم الموضوعات المثارة حالياً علي الساحة الدولية وقضايا التحكيم الإلكتروني الذكي، والمنازعات التجارية، والتجارة الإلكترونية. وقد حاولنا بقدر جهدنا إنارة طريق المشرع لوضع إطار قانوني يمكن الإعتماد عليه حال عرض مثل هذه المنازعات علي القضاء الوطني. كما يمثل البحث نواه للقضاه والباحثين في مجال التحكيم التجاري، يمكن من خلاله النظر إلي آراء الفقه المقارن وأحكام القضاء في هذا الميدان الحديث.

كما تبدو أهمية البحث في محاولة إزالة اللبس الذي يعتري البعض عند الحديث عن التحكيم الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني الذكي والخلط بين هذه المصلحات. حيث لا زال هناك فارق عند التطبيق علي جميع مراحل التحكم بدءاً من رفع الدعوي وحتي صدور الحكم وتنفيذه علي نحو ما سنري بعون الله وتوفيقه.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى إمكانية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (AI) في التحكيم الإلكتروني عند تسوية النزاعات التجارية، وبيان ما هو نطاق هذا الإستخدام، وما هي التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام هذه التقنيات في عمليات التحكيم وتسويه المنازعات التجارية الدولية.

كما تهدف الدراسة إلي بيان الفوائد والمميزات التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عند استخدامها في إجراءات التحكيم الإلكتروني، وهل حقاً تعمل علي تحسين كفاءة وسلاسة آليات تسوية النزاعات[1].

كما تهدف هذه الدراسة إلى اكتساب فهم أعمق لكيفية دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على النحو الأمثل في مواقف وقضايا التحكيم، وآلياته في تسوية المنازعات. ومن ثم الوقوف علي نطاق تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم الإلكتروني الذكي، والتغلب علي التحديات التي تناضح هذا الاستخدام. سواء بسبب الافتقار إلى الفهم والوضوح والمساءلة في استخدام القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي أو بسبب الفراغ التشريعي لتنظيم تلك التقنيات أو الإستخدامات. وذلك من خلال سرد القيود الحالية أو المستقبلية المحتملة، وبحث تطوير الأطر القانونية التنظيمية الملائمة، حتي يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تعمل بشكل فعال على تحسين كفاءة وجودة عمليات تسوية النزاعات التجارية الدولية، عند اعتمادها من قبل مؤسسات التحكيم الإلكترونية.

كما يهدف هذا البحث إلي:

(1) Elisabeth Wilson-Evered and John Zeleznikow, "Artificial Intelligence and Online Family Dispute Resolution," Law, Governance and Technology Series 45 (**2021**): 17–35, https://doi.org/10.1007/978-3-030-64645-5_2.

(ISSN: 2356 - 9492)

- إلقاء الضوء على كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التحكيم التجاري الدولي وفض المنازعات وتقديم نصائح حول كيفية تنفيذها بفعالية.
- دعم المشرع المصري بالأفكار والنظريات التي تعضد وتساعد في عمليات التنظيم القانوني لطرق استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التحكيم التجاري الدولي، وفض المنازعات، إزاء التطور التكنولوجي المعاصر.
- مناقشة المشكلات العملية والقانونية المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي في ضوء التطور التكنولوجي.
- طرح رؤية قانونية لكيفية تطوير عمليات التحكيم التجاري الدولي وفض المنازعات في ظل التطور التكنولوجي.
- استعراض تجارب الدول العربية والدول المتقدمة في استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التحكيم التجاري الدولي وفض المنازعات.
- التعرف على ضوابط الحماية القانونية للأشخاص المتقاضين بهذه التقنيات، ومدي إمكانية حماية حقوقهم القانونية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية والدساتير والتشريعات المنظمة، وذلك في ظل إستخدام هذه التقنيات في عمليات التحكيم الإلكتروني الذكي.
- إثارة السوابق القضائية التي تعرضت لتطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي في التقاضي الدولي والمحلي.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة النصوص في التشريعات المختلفة وآراء الفقه وأحكام القضاء[1] كأساس للبحث، بغية الوصول إلي مدي إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسوية المنازعات التجارية، وفي تقديم حل قانوني للمشكلات والتحديات التي تواجه التحكيم الإلكتروني الذكي كآلية بديلة لتسوية المنازعات التجارية الدولية.

كما سيتم الاعتماد علي المنهج القانوني في هذا البحث، والتنقيب علي القواعد القانونية واللوائح ذات الصلة كأساس للبحث[2].

خطة البحث والدراسة:

تناولنا هذا البحث في عدة فصول علي النحو التالي:-

الفصل الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني الذكي.

الفصل الثاني: آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية عبر التحكيم الإلكتروني الذكي.

الفصل الثالث: الأحكام الصادرة بتسوية المنازعات التجارية الدولية إلكترونيا.

الفصل الرابع: تقييم نظام التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية.

([1]) Ahmad Rustan, Ju-lan Hsieh, and Wahyudi Umar, "Maladministration on Mining Business Licenses : Case Study " Mining Business License Production Operation PT . Aneka," Varia Justicia 17, no. 3 (**2021**): 246–57.

([2]) Johnny Ibrahim, Teori Dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif Bayumedia Publishing, Bayumedia Publishing, Second (Malang: Bayu Media, **2006**), http://staffnew.uny.ac.id/upload/131808346/pendidikan/metodologi-penelitian.pdf

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

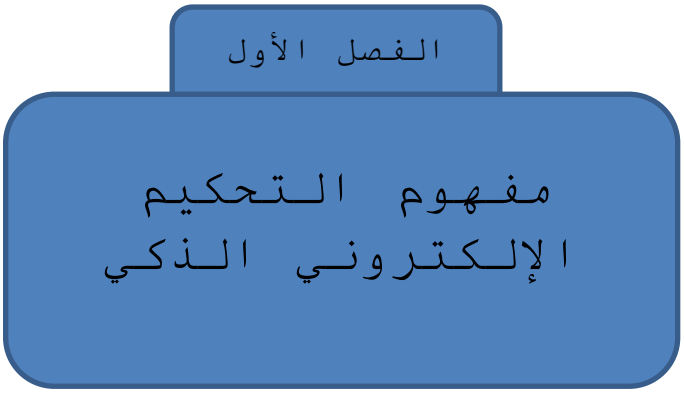

الفصل الأول
ماهية التحكيم الإلكتروني الذكي

تمهيد وتقسيم:

نصت المادة الأولي من قانون التحكيم المصرى رقم 27 لسنة 1994 علي أنه "مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية، تسرى أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أطراف من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص أيا كانت طبيعة العلاقة القانونية التى يدور حولها النزاع ، إذا كان هذا التحكيم يجرى فى مصر أو كان تحكيماً تجارياً دولياً يجرى فى الخارج، واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون"[1].

([1]) الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم 9 لسنة 1997 المعدل لأحكام قانون التحكيم المصري.

(ISSN: 2356 - 9492)

يتضح من هذا النص، أنه يعتبر التحكيم الإلكتروني الذكي تجارياً، إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع اقتصادى، عقدية كانت أو غير عقدية، وسواء تمت بصورة إلكترونية أو بصورة مباشرة، ويشمل ذلك على سبيل المثال عقود التجارة الإلكترونية وعقود توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية أو الفنية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ونقل التكنولوجيا والاستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتامين والنقل وعمليات تنقيب واستخراج الثروات الطبيعية وتوريد الطاقة ومد أنابيب الغاز أو النفط وشق الطرق والأنفاق واستصلاح الأراضى الزراعية وحماية البيئة وإقامة المفاعلات النووية[1].

كذلك يكون التحكيم دولياً –إلكترونياً كان أو تقليدياً- "إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية وذلك فى الأحوال الآتية:- **أولاً**: إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى دولتين مختلفتين وقت إبرام اتفاق التحكيم، فإذا كان لأحد الطرفيين عدة مراكز للأعمال فالعبرة بالمركز الأكثر إرتباطاً بموضوع أتفاق التحكيم، وإذا لم يكن لأحد طرفى التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد. **ثانياً**: إذا إتفق طرفا التحكيم على اللجوء إلى منظمة تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها. **ثالثاً**: إذا كان موضوع النزاع الذى يشمله إتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة. **رابعاً**: إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى نفس الدولة وقت إبرام أتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن التالية واقعاً خارج هذه الدولة. (أ) مكان التحكيم كما عينه أتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه.
(ب) مكان تنفيذ جانب جوهرى من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين. (ج) المكان الأكثر ارتباطا بموضوع النزاع"[2].

يتضح من هذه النصوص القانونية، أن موضوعات التحكيم التجاري التقليدي (غير الإلكتروني) أو بصورته الحديثة (التحكيم الإلكتروني الذكي) يقتربان من حيث المفهوم العام، فلا يوجد ثمة فارق كبير بينها إلا من حيث الوسيلة التي تتم بها نظر النزاع وطريقة حسمه وإجراءاته وإصدار القرار، حيث يتم اعتماد الوسائل الإلكترونية عند نظر النزاع، ويتم تدقيقها عبر أنظمة الذكاء الإصطناعي، فلا وجود للورق أو الكتابة التقليدية، كما أنه لا حاجه للحضور المادي للأشخاص في هذا التحكيم[3].

وسواء كنا نتحدث عن التحكيم التقليدي أو التحكيم الإلكتروني الذكي، فهما من الموضوعات الهامه خاصة في الآونه الآخيره، نظراً لما يتسم به هذا النظام من مميزات وخصائص جعلته يحل محل القضاء العادي في حسم الكثير من المنازعات التجارية الدولية والمحلية واكتسابه لثقة أطراف النزاع.

وإزاء التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في عالم الإنترنت، والذي لحق كافه القطاعات، كان لذلك بالغ الآثر أيضاً علي نظام التحكيم التجاري، والذي تحول من الشكل التقليدي والحضوري لنظام المحاكمة إلي التحكيم الإلكتروني المدمج بتقنيات الذكاء الإصطناعي، وهو نظام لم يعتاد عليه المحكمون أو رجال القانون أو يألفوه من ذي قبل.

وعليه سنبدأ هذا الفصل بتعريف التحكيم الإلكتروني الذكي والتعرض للطبيعة القانونية للتحكيم التجاري الإلكتروني.

المبحث الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني الذكي

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم التجاري الإلكتروني

المبحث الأول
مفهوم التحكيم الإلكتروني الذكي

يقصد بالتحكيم علي وجه العموم بأنه نظام خاص لتسوية المنازعات يتم من خلاله إتفاق أطراف النزاع علي طرح المنازعة علي شخص محدد أو عدة أشخاص محددين (وتراً)، لتسوية النزاع بعيداً عن القضاء العادي الذي يتسم بالبطئ في الإجراءات والفصل في المنازعات الذي قد يمتد إلي عدة سنوات، وقد انتشر هذا النظام بكثرة خصوصاً في حسم المنازعات التجارية الدولية، نظراً لما يوفره من مميزات عند حسم النزاع تتمثل في توفير الوقت والجهد وتبسيط الإجراءات وسرعة البت في المنازعات وحسم أي نزاع بطريقة تتناسب وسرعة الحياة التجارية القائمة علي عنصر السرعة والثقة[4].

([1]) طبقاً لما نصت عليه المادة 2 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 الصادر في شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية.

([2]) طبقاً لنص المادة 3 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 الصادر في شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية.

([3]) د. مصطفي ناطق صالح مطلوب، التحكيم التجاري الإلكتروني، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11 العدد 39 السنة 2009، ص 145.

([4]) M Kinnear, "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration?," International Journal of Online Dispute

ويدور التساؤل الآن عن ماهية التحكيم الإلكتروني الذكي، وكيف يمكن تمييزه عما يختلط به من أوضاع وحلول بديله لتسوية المنازعات التجارية الدولية.

المطلب الأول

تعريف التحكيم الإلكتروني الذكي

قديماً لجأ التجار إلي البحث عن آليات قضائية جديده تتناسب مع سرعة الحياة التجارية وتطورها، فلجئوا إلي نظام التحكيم بصورته التقليدية لتخطي مساوئ القضاء العادي وإجراءاته الطويلة والمعقدة، ومع تزايد المنازعات التجارية بين التجار والمستثمرين وظهور التجارة الإلكترونية، إزدادت الحاجه إلي اللجوء إلي التحكيم الإلكتروني الذكي لتسوية المنازعات التجارية والفصل فيها عبر شبكات الإتصال الإلكترونية والتي تساعد الأطراف علي تسوية منازعاتهم دون الحاجة إلي الإنتقال المادي أو تواجد أطراف النزاع في مكان واحد، فبظهور تقنيات الذكاء الإصطناعي ودمج هذه التقنيات في عمليات التحكيم الإلكتروني أصبح بإمكان هذه التقنيات التأثير علي عملية سير الإجراءات، واختيار المحكم المناسب، وتقليل تكلفة جمع الأدلة، وسرعة البت في النزاع، والتأكد من المستندات والأوراق المقدمة للجنة التحكيم، وهو ما غيرَ من شكل ومستقبل التحكيم الإلكتروني العادي ليصبح التحكيم الإلكتروني الذكي بثوبه الحديث.

ومن هذه المعطيات وجبت التفرقة بين بعض المصلحات المثارة "التحكيم التقليدي" و"التحكيم الإلكتروني" و"التحكيم الإلكتروني الذكي".

أولاً:- مفهوم التحكيم:

تعددت التعريفات الخاصة بالتحكيم طبقاً للزاوية المنظور منها، فعرفه البعض بأنه "نظام قضائي خاص، يختار فيه الأطراف قضائهم، ويعهدون إليه بمقتضي اتفاق مكتوب، بمهمة تسوية المنازعات التي قد تنشأ أو نشأت بالفعل بينهم بخصوص علاقاتهم التعاقدية أو غير التعاقدية والتي يجوز حسمها بطريق التحكيم، ووفقاً لمقتضيات القانون والعدالة وإصدار قرار قضائي ملزم لهم".[1]

ويري أخرون في تعريف التحكيم بأنه "الاتفاق علي عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه بدلاً من المحكمة المختصة وذلك بحكم ملزم للخصوم شريطة أن يقر المشرع هذا الاتفاق، شرطاً كان أم مشارطه"[2].

وأخرون رأو في تعريفه بأنه: "نظام قانوني يتم بواسطته الفصل بحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر بواسطة شخص أو أشخاص من الغير يستمدون مهمتهم من اتفاق أطراف النزاع"[3].

يتضح من هذه التعريفات أن نظام التحكيم يقوم علي مبدأ سلطان الإرادة، حيث يجب أن يكون لإرادة الخصوم شأن فيه، فإذا محيت هذه الإرادة فلا يعتبر تحكيماً وإنما قضاء دولة[4]، إلا أن هذه الإرادة وحدها لا تكفي دائماً بل لا بد من أن يقر المشرع اتفاق الخصوم، بمعني أن يجيز للخصوم اللجوء إلي التحكيم، فإرادة الخصوم مع إقرار المشرع لهذه الإرادة الجوهر القانوني للعملية التحكيمية، ومتي وضحت

Resolution 6, no. 1 (**2019**): 1–20, https://doi.org/10.5553/IJODR/258908912019006001001 .

([1]) د/ أحمد عبدالكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، 2006، ص 19.

([2]) د/ عصمت عبدالله الشيخ، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي، دار النهضة العربية، 2000، ص21.

([3])د/ فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2007، ص13.

([4]) د/ شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار، التحكيم الإلكتروني كآلية لحل منازعات عقود التجارة، المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية يصدرها المعهد العالي للحاسب الآلي وإدارة الأعمال بالزرقا،المجلد الأول، 2023، ص 54.

(ISSN: 2356 - 9492)

هذه الإرادة وفق الشكل الذي يتطلبه القانون، إلتزم الخصوم بحسم النزاع عن طريق التحكيم ويلتزمون بحكمه، وتنتهي أثر إرادتهم عند هذا الحد[1].

إذ يستمد المحكم قوته وشرعيته من اتفاق التحكيم، وعليه فإن عملية التحكيم وتسوية النزاع تتم من قبل مجموعة من المحكمين (أو محكم واحد)، يتلقون من أطراف النزاع مهمة الفصل في ما نشب بينهم من خلافات أو نزاعات بناء علي اتفاق التحكيم[2].

ثانياً:- التحكيم الإلكتروني:

يتمتع التحكيم الإلكتروني بمزايا كثيره تجعله مفضلاً عن اللجوء إلي المحاكم الوطنية، وحتي عن التحكيم التجاري التقليدي، ومن أبرز هذه المزايا عدم الحاجة إلي الحضور المادي للخصوم أو الشهود أو المحامين أو المحكمين أنفسهم، فجلسات المحاكمة تتم عبر الفضاء الإلكتروني، أضف إلي ذلك، السرعة الكبيرة في فصل المنازعات، والسرية العالية، وضآلة النفقات والإستعانة بمحكمين أكثر حيدة وخبرة[3].

وقد حاول البعض تعريف التحكيم الإلكتروني بأنه "التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة إتصالات دولية بطريقة سمعية بصرية ودون الحاجة إلي التواجد المادي لأطراف النزاع والمحكمين في مكان معين"[4].

ويمكن تعريف التحكيم الإلكتروني علي أنه، اتفاق بين شخصين أو أكثر علي إخضاع المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بينهم مستقبلاً عن علاقات تجارية إلكترونية أو عادية إلي التحكيم التجاري المعتمد علي وسائل إلكترونية.

وإنطلاقاً من هذا التعريف يتبين لنا أن التحكيم الإلكتروني ما هو إلا تحكيم تقليدي يعتمد علي تكنولوجيا الإتصال الإلكترونية في جميع مراحله، بدءاً من إبرام اتفاق التحكيم مروراً بإجراءات خصومه التحكيم وحتي صدور القرار التحكيمي. وبالتالي فإن التحكيم الإلكتروني لا يختلف في جوهره عن التحكيم التقليدي، فكلاهما وسيلة من الوسائل البديلة لفض النزاعات.

ومع ذلك، وسواء كان التحكيم إلكترونياً أم تقليدياً فهو طريق خاص لفض المنازعات التجارية بين الأشخاص قوامه إرادة الأطراف أنفسهم. حيث لا يجوز اللجوء إلي عملية التحكيم إلا بناء علي رغبة أطراف النزاع، كما أن ولاية المحكم في حسم النزاع تستمد شرعيتها من هذا الإتفاق، الذي يخول له هذه الصلاحية ويحدد نطاقها[5].

ويتميز التحكيم الإلكتروني بأنه يتم في عالم إفتراضي حيث لا وجود للورق والكتابة التقليدية، فتكفي المستندات الإلكترونية، كما أنه لا داعي للحضور المادي لأطراف النزاع أو أعضاء هيئة التحكيم في مكان محدد[6]، أضف إلي ذلك أنه حتي وبعد صدور حكم التحكيم فإنه يصدر بشكل إلكتروني، ومذيلاً بتوقيع إلكتروني ويرسل إلي الأطراف جاهزاً بإستخدام وسائل الإتصال الإلكترونية كالبريد الإلكتروني.

ويكفي أن نشير عند الحديث عن أهمية التحكيم الإلكتروني إلي إصرار معظم شركات الإستثمار في الوقت الحالي علي تضمين العقد "شرط التحكيم" سواء بصورته العادية أو الإلكترونية، باعتباره الوسيلة الفعالة لحسم أي خلاف قد ينشأ بين أطراف العقد التجاري.

وبذلك يكون التحكيم التجاري الإلكتروني قد أصبح حافزاً كبيراً لتشجيع الإستثمار الأجنبي، وغالباً ما تلجأ إليه هذه الشركات لإبعاد علاقاتها الإقتصادية عن رقابة وإشراف المحاكم الوطنية[7].

ثالثاً: التحكيم الإلكتروني الذكي:

للوصول إلي وضع تعريف للتحكيم الإلكتروني الذكي يجب تحليل مفردات هذا المصطلح.

([1]) د/ عصام عبدالفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص39.

([2]) د/ أحمد السيد البهي الشوبري، إبرام إتفاق التحكيم الإلكتروني، حوليه كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالأسكندرية، العدد 33، المجلد الرابع، بدون سنة نشر، ص 805.

([3]) M Kinnear, "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration,…Ibid 6, no. 1, p 1–20.

([4]) د/إبراهيم خالد ممدوح، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، الطبعة الأولي، الأسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008، ص248.

([5]) د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة 2002، ص47.

([6]) د/ مصطفي ناطق صالح مطلوب، المرجع السابق، ص 145.

([7]) د/ شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار، المرجع السابق، ص 54.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

مصطلح **"التحكيم"** يقصد به وجود إتفاق بين شخصين أو أكثر علي طرح النزاع القائم بينهم (أو مستقبلاً) لتسويته خارج إطار المحكمة المختصة.

مصطلح **"إلكتروني"** ويعني الاعتماد علي تقنيات تكنولوجيه تحتوي علي كل ما هو كهربي أو رقمي أو لا سلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل المشابهة.

وخواص **(NLP)** ومعالجة اللغات الطبيعية**(ML)**مصطلح **"ذكي"**، ويقصد به دمج خواص الذكاء الإصطناعي بما فيها التعلم الآلي التنبأ والتحليل والرصد والإستنتاج وتخزين البيانات علي السحابه، ونقصد به إجمالاً استخدام كافة إمكانات الذكاء الإصطناعي مع عمليات التحكيم الإلكتروني لتسهيل عملية التقاضي وتسوية المنازعات التجارية[1].

ماهية "الذكاء الاصطناعي": هو مصطلح صاغه "جون مكارثي" عام 1956، وعرّفه بأنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الكمبيوتر الذكية". وهو جزء من علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية، تلك الأنظمة التي تمتلك الخصائص المترتبطة بالذكاء واتخاذ القرار والتي تتشابه لدرجة كبيرة بالسلوك البشري في هذا المجال، سواء فيما يخص اللغات، والتعلم، والتفكير، وحل المشاكل، ..... إلخ[2].

كما عرفه البعض الآخر علي أنه "عملية يتم فيها دمج كمية كبيرة من البيانات مع أنظمة المعالجة، مما يسمح للبرنامج المستخدم "بالتعلم الآلي" أي تلقائياً من الأنماط أو الميزات الموجودة في البيانات" وكذلك معالجة اللغة الطبيعية[3].

وقد حاول بعض الفقه التمييز بين الأنواع المختلفة لنماذج أنظمة الذكاء الإصطناعي، وقرر أن هناك أنظمة آلية وأخري مستقلة. ويقصد **"بالأنظمة الآلية"** الأنظمة التي تتبع مجموعة من الإرشادات والتعليمات المحددة مسبقاً من قبل المستخدم دون أي سلطة تقديرية للنظام بشأن كيفية إتباعها. أما **"الأنظمة الحرة أو المستقلة"** ففيها يتمتع النظام بحرية كبيرة علي اتخاذ القرار والاستنباط لحل المشكلات بطريقة آلية ومبتكرة.

يتضح من هذا الرأي أن الفرق بين الأنظمة **"الذكية الآلية"** والأنظمة **"المستقلة كلياً"** هو درجة تدخل العنصر البشري في العملية، ويسوق الفقه مثالاً[4] تقريباً لفهم آلية عمل هذا النظام بالمقارنة بين السيارات أو السفن **"ذاتية القيادة"** التي تتمتع بالاستقلالية الكلية في

([1]) للمزيد حول تقنيات الذكاء الإصطناعي انظر بحثنا المعنون (إنعكاس الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته التجارية علي القانون التجاري)، دراسة مقارنة، د/ إبراهيم شوشة، المجلد العاشر" المجلد الثاني" يونيه ٢٠٢٤ بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة مدينة السادات، ص 16.

([2]) علي سبيل المثال عند دمج هذه الخوارزميات والتقنيات في منصات وتطبيقات التواصل الإجتماعي Facebook وInstagram أصبحت أكثر ارتباطاً بميول ورغبات المتصفحين، حيث باتت تعرض هذه المنصات المحتوي والإعلانات لكل مستخدم علي حده وفقاً لميوله وتفضيلاته، وذلك اعتماداً علي تقنيات التنبوء للذكاء الإصطناعي.

MAHNOOR WAQAR, The Use of AI in Arbitral Proceedings, Author holds a Master of Laws (LL.M) in International Business Law from the London School of Economics and Political Science. She is currently working as a Judicial Law Clerk at the Supreme Court of Pakistan. An earlier version of this article was previously published online in the LUMS Law Journal, OHIO STATE JOURNAL ON DISPUTE RESOLUTION [Vol. 37:3 **2022**] p. 345. available at https://sahsol.lums.edu.pk/law-journal/use-ai-arbitral-proceedings.

([3]) Kathleen Paisley & Edna Sussman, Artificial Intelligence Challenges and Opportunities for International Arbitration, 11 N.Y. DISP. RESOL. LAW. 35, 35 (2018 ،(https://sussmanadr.com/wp-content/uploads/2018/12/artificial-intelligence-in-arbitrationNYSBA-spring-2018-Sussman.pdf.

([4]) وهناك المزيد من الأمثلة العملية التي يسوقها الفقه في هذا الميدان أحدهما انتصار AlphaGo المدعم بأنظمة الذكاء الإصطناعي عام 2017 في لعبة Go ضد أحد الأشخاص المحترفين لهذه اللعبة، والذي أذهل المهتمين بهذا الميدان أن النظام ابتكر طريقة جديدة لهزم المنافس، لم يقم بها أي شخص من قبل، وقد رحب الكثير بهذا التطور واعتبره إنجازاً

(ISSN: 2356 - 9492)

اتخاذ قرارات القيادة وتحديد وجهتها أو رحلتها علي الطريق[1]؛ وبين "السيارات التكنولوجية" التي لن تتمتع بنفس القدر من الذكاء أو الإستقلالية[2].

ويتوقع الخبراء دخول "النظام المستقل" في التأثير علي العملية التحكيمية وإنشاء محكم آلي ذكي يستيطع الفصل في المنازعات التجارية الدولية بعد تدريبه علي آليات التسوية والقوانين ذات الصلة. ومع ذلك، قد بدأ مؤخراً اعتماد بعض الدول وكذا مراكز التحكيم علي استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في التحكيم الإلكتروني بالفعل، حيث قد خرج من نطاق الإحتمالية أو الرفض أو التشكيك[3].

ومن هذا المنطلق، يمكن **تعريف التحكيم الإلكتروني الذكي** من وجهة نظرنا الشخصية بأنه، هو قضاء إتفاقي خاص قائم علي إرادة الأطراف لتسوية المنازعات التي حدثت أو ستحدث مستقبلاً عن علاقات عقدية تجارية كانت أو عادية للفصل فيها عبر وسائل إلكترونية حديثة مدمجة بخواص الذكاء الإصطناعي الآلية أو المستقلة كلياً. باعتبار أن هذا أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا التحول الرقمي حتي الآن واعتمدته بعض مراكز التحكيم الإلكتروني الحديثة.

المطلب الثاني

تمييز التحكيم الإلكتروني الذكي عن غيره من وسائل فض المنازعات الإلكترونيه

تباينت الآراء في الفقه حول مدي إشتراط تمام التحكيم بأكمله عبر وسائل إلكترونية ذكية لاعتباره إلكترونياً أم أن استعمال هذه الوسائل في أي مرحلة من مراحله يكفي لإضفاء هذه الصفة عليه. وذلك علي النحو التالي:-

الإتجاه الأول: رأى أنصار هذا الإتجاه أنه يشترط لاعتبار التحكيم إلكترونياً أن يتم بأكلمه عبر وسائل إلكترونية ذكية. وطبقاً لهذا الرأى يلزم لاعتبار التحكيم إلكترونياً ذكياً أن يكون هناك اتفاق علي اللجوء لأحد مؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكية، وأن تتم إجراءات التحكيم باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وأن ينتهي التحكيم بإصدار حكم تحكيم إلكتروني، ومن ثم فلا يلتقي الأطراف مع المحكم أو المحكمين مادياً، ولا تعقد جلسات تحكيم بالشكل التقليدي المادي. فإذا لم يتم الاعتماد في أي مرحلة من مراحل المحاكمة علي التكنولوجيا انتفت الصفة الإلكترونية عن هذا التحكيم[4]. وهو ما نرى فيه بجانب آخرين[5] من تضييق وافتئات علي حرية الأفراد في غير محله.

الإتجاه الثاني؛ وهو ما نرجحه: خلافاً لما ذهب إليه أنصار الإتجاه الأول، فقد رأي أنصار هذا الإتجاه أن التحكيم يعتبر إلكترونياً سواء تم بأكمله عبر وسائل إلكترونية ذكية أم اقتصر علي بعض مراحله فقط، بغض النظر عن المرحلة التي استخدمت فيها الوسيلة الإلكترونية.

ثورياً في مجال أنظمة الذكاء الإصطناعي. خاصة إذا علمت أن هذه اللعبة يذهب المهتمون بها للتدريب عليها لسنوات عديدة من اللعب والتدريب لعدة ساعات يومياً، ومن ثم رأي هذا الجانب الفقهي أن بإمكان الذكاء إتخاذ إجراءات وقرارات مستقلة في نطاق التحكيم الإلكتروني كذلك.

Jason Roell, Why AlphaGo is a bigger game changer for AI than many realize, MEDIUM (Sept. 30, 2017), https://medium.com/@roelljr/why-alpha-go-is-a-bigger-gamechanger-for-artificial-intelligence-than-many-realize-64b00f54a0.

And, Agence France-Pesse, An Entire School Dedicated to Game of Go, YOUNG POST)Mar. 25, 2016, https://www.scmp.com/yp/discover/lifestyle/features/article/3058853/entire-schooldedicated-game-go

([1]) David Levinson, On the Differences Between Autonomous, Automated, Selfdriving, and Driverless Cars, TRANSPORTIST, (June 29, 2017, https://transportist.org/2017/06/29/on-the-differences-between-autonomous-automatedself-driving-and-driverless-cars/.

([2]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 347.

([3]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 345.

([4]) د/ خيري البتنانوي، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الإتصال الإلكترونية، 2012، ص20.

([5]) د/ أحمد باز محمد متولي، التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، العدد 81 سبتمبر 2022، ص 533.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

وطبقاً لهذا الرأي، يمكن أن تستخدم الوسيلة الإلكترونية في مرحلة إبرام اتفاق التحكيم فقط أو قد يمتد استخدامها أثناء مرحلة سير خصومة التحكيم، أو حتي في مرحلة التفاوض علي إبرام التحكيم، ولا مانع من أن تتم باقي المراحل الأخري بالطرق التقليدية كأن تعقد بعض جلسات التحكيم بحضور الطرفين وتواجدهما مادياً[1].

يتضح مما سبق، وطبقاً للرأى الذي رجحناه، أن نظام فض المنازعات إلكترونياً هو أسلوب لحل المنازعات تكون فيه شبكة المعلومات والإنترنت الدولية هي المكان الإفتراضي لحل النزاع بشكل كلي أو جزئي، ولكن هذا النظام لا يعني بالضرورة أن عملية فض المنازعات تدار برمتها عبر الشبكة العنكبوتية، إذ أن مجرد الإستخدام الجزئي للبريد الإلكتروني كوسيلة إتصال خلال عملية التحكيم يعد آلية لفض المنازعات إلكترونياً ولكن بشكل محدود[2].

وهناك العديد من الأنظمة الإلكترونية التي تستخدم في فض المنازعات، غير أنه يمكن تميزها عن التحكيم الإلكتروني الذكي، وذلك علي النحو التالي:-

أولاً:- التحكيم الإلكتروني الذكي والوساطة الإلكترونية:

التحكيم الإلكتروني الذكي هو قيام المحكم أو هيئة التحكيم بحسم النزاع المرفوع إليها من المتخاصمين من خلال الوسائل الإلكترونية الذكية، التي تتمثل في استخدام الحواسيب والبرامج المدعومة بتقنيت الذكاء الإصطناعي والبريد الإلكتروني، وجميع التقنيات الحديثة في الإتصالات، وبطريقة إلكترونية للوصول إلي قرار تحكيم إلكتروني، أو حسم النزاع بصفة نهائية.

أما الوساطة الإلكترونية فهي وسيلة اختيارية يلجأ إليها اطراف النزاع لحل الخلاف الذي بينهم عن طريق شخص ثالث محايد يحاول إيجاد حل ودي بين الطرفين، وذلك عبر إستخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية الحديثة.

ثانياً:- التحكيم الإلكتروني الذكي والمفاوضات الإلكترونية:

يختلف التحكيم الإلكتروني الذكي عن المفاوضات الإلكترونية في أنها عملية يتم فيها التحاور والمناقشة وتبادل الأفكار والآراء والمساومة، بالتفاعل بين الأطراف من أجل الوصول إلي اتفاق معين حول مصلحة أو حل لمشكلة ما اقتصادية أو قانونية أو تجارية أو سياسية[3] أو إنجاز الصفقات التجارية.

وهكذا، إذا كان التفاوض في التجارة التقليدية يتم شفاهة والإتصال المباشر بين أطراف العقد، فإنه أصبح في ظل التفاوض الإلكتروني يتم بطرق إلكترونية، تتمثل في تبادل رسائل البريد الإلكتروني أو عبر شبكة الإنترنت أو بواسطة أحد المراكز المتخصصة[4]. ويعتبر التفاوض بهذه الطريقة أبسط الوسائل الإختيارية البديلة لحل المنازعات إلكترونياً، فهو لا يحتاج إلي طرف ثالث، بل يعتمد علي الحوار بين الطرفين مباشرة. ومع ذلك لا مانع من وجود وكلاء عن المتنازعين يمثلونهم، إذ لا يغير ذلك من طبيعة التفاوض ما دام الوكلاء يملكون سلطة اتخاذ القرار عن موكليهم[5].

ثالثاً:- التحكيم الإلكتروني الذكي والتوفيق الإلكتروني:

---

(1) د/ سامي عبدالباقي أبو صالح، التحكيم التجاري الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2007، ص20؛ د/ فيصل محكم كمال، الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2008؛ د/عصام عبدالفتاح مطر، المرجع السابق، ص41.

(2) د/ أحمد باز محمد متولي، المرجع السابق، ص 534.

(3) د/ أحمد عبدالكريم سلامة، النظام القانوني لمفاوضات العقود الدولية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، يناير 2003، ص 224، متاح علي الموقع التالي، www.arablawinfo.com

(4) Lide E. C. (1996), 'ADR and Cyberspace: The Role of Alternative Dispute Resolution in Online Commerce, Intellectual Property and Defamation', Ohio State Journal on Dispute Resolution, Vol. 12, No. 6, p. 220.

(5) د/أنوار أحمد ناجي، مدي فاعلية الوسائل البديلة لحل المنازعات وعلاقاتها بالقضاء، بحث منشور علي موقع المكتبة الشاملة للعلوم القانونية، ص 9 متاح علي الموقع التالي: https://loiarabe.blogspot.com/2019/11/pdf._71.html

(ISSN: 2356 - 9492)

يختلف التحكيم الإلكتروني الذكي عن التوفيق الإلكتروني في كون التوفيق نظام لحسم المنازعات عن طريق شخص ثالث وتكون إجراءاته أسهل من التحكيم، وفيه يحاول الموفق تقديم مقترحات غير ملزمة لحسم النزاع بين المتخاصمين، عن طريق شبكة الإنترنت والحواسيب الآلية.

ويري بعض الفقه أن مصطلحا الوساطة أو التوفيق الإلكتروني مترادفان ومن ثم فلا داع للتفرقة بينهما[1]. وفي الحقيقة لم تفرق أياً من القوانين أو مراكز الوساطة بين هذه المسميات، وقد تم استخدام أي كل منهما للدلالة علي الآخر[2].

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للتحكيم الإلكتروني الذكي

ثار جدلاً فقهياً واسعاً بشأن الطبيعة القانونية للتحكيم الإلكتروني الذكي، ويرجع مرد هذا الخلاف حول إرتكاز دعائم التحكيم علي إتفاق أطراف النزاع، باعتباره مصدر أساسي للمحكم، وانتهاء هذا التحكيم بقرار يشبه إلي حد كبير الأحكام القضائية، إلا أنه ونظراً لصدوره بصفه إلكترونية وبالتوقيع عليه من المحكمين إلكترونياً، فإن هذا الأمر أدي إلي الخلاف بين الفقهاء حول تحديد طبيعته القانونية.

فرأي البعض أن التحكيم الإلكتروني الذكي ذو طبيعة تعاقدية، في حين رآه البعض الآخر ذو طبيعة قضائية، وتوسط هذين الرأيين رأي ثالث رأى أن التحكيم الإلكتروني الذكي ذو طبيعة مختلطة[3].

أولاً:- الطبيعة القضائية للتحكيم:

حاول أنصار هذا الإتجاه إصباغ عملية التحكيم بالطابع القضائي، معتمدين في سبيل ذلك علي عدة تبريرات:-

1. اعتبروا أن التحكيم سواء كان إلكترونياً أو تقليدياً فهو بمثابة قضاء إجباري ملزم للخصوم حتى ولو اتفقوا عليه، وإن التملص منه لا يجدي، لأنه يحل محل قضاء الدولة الإجباري.
2. أن المحكم لا يعمل بإرادة الخصوم وحدهم عند إسناد مهمه الفصل في النزاع إليه، الأمر الذي يجعل الصفة القضائية هي التي تغلب علي عملية التحكيم.
3. أن حكم المحكم يعد عمل من أعمال القضاء أي شأنه شأن العمل القضائي الصادر من السلطة القضائية في الدولة، فحكم كلاً من المحكم والقاضي يحوز حجية الأمر المقضي فيه عند تسوية النزاع[4].
4. ما درجت عليه بعض القوانين من إطلاق إصطلاح **"الأحكام"** علي القررات الصادرة من المحكمين أسوة بالأحكام الصادرة عن قضاء الدولة، وكذلك اصطلاح **"محكمة التحكيم"** علي هيئة التحكيم أو المحكم.
5. تطابق القواعد الموضوعية للخصومة القضائية مع القواعد الموضوعية لخصومة التحكيم، حيث عمدت بعض القوانين إلي تطبيق ذات القواعد القانونية اللازمة لتنظيم الخصومة علي عمليات التحكيم وعلي إجراءات تسييرها[5].

وفي الحقيقة وعلي الرغم من كثرة المؤيدين لهذه النظرية، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات لعدة أسباب:-

1. اختلاف طبيعة التحكيم (بما في ذلك التحكيم الإلكتروني الذكي) عن طبيعة النظام القضائي. فالقضاء هو أحد سلطات الدولة الثلاث، ويهدف إلي تطبيق القانون بشكل مجرد علي النزاع القائم، كما أن وظيفة القاضي بحته تتمثل في حماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد

([1]) Nammour (F.), Droit et pratique de l'arbitrage intern et international, 3eme Ed., L.G.D.J. 2009, p. 14.

([2]) د/ أحمد باز محمد متولي، المرجع السابق، ص537.

([3]) د/ بسمة فوغالي، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراة، جامعة باتنة، 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2021م، ص 35.

([4]) د/ إبراهيم احمد إبراهيم، التحكيم الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 31.

([5]) د/ فارس محمد عمران، موسوعة الفارس قوانين ونظم التحكيم بالدول العربية والخليجية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص 38.

والجماعات. وهذا علي خلاف التحكيم الذي يهدف إلي تحقيق عداله منجزة من نوع أخر تتمثل في تحقيق مصلحة أطرافها، وتتسم بالكثير من المرونة.

كما أن مهمة المحكم تختلف أيضاً عن مهمة القاضي، فمهمة الأول مهمة اجتماعية واقتصادية بحته، كما أنه لا يلتزم بتطبيق القوانين الوطنية، وإنما بتطبيق القواعد القانونية التي اتفق عليها أطراف النزاع.

2. صعوبة المقارنة والتشبيه بين أعضاء السلطة القضائية وأعضاء هيئة التحكيم، فالقضاة يقومون بوظيفة عامة في الدولة، ويتمتعون بالحصانة، ولهم سلطة الأمر والإجبار، بخلاف المحكمين الذين يفتقرون إلي هذه السلطات والصلاحيات[1].

ثانياً :- الطبيعة التعاقدية للتحكيم :

ذهب البعض إلي اعتبار اتفاق التحكيم من قبيل عقود المعاوضة، ورأو أنه بمثابة عقد رضائي ملزم للجانبين. وقد استند هذا الإتجاه علي أساس مبدأ سلطان الإرادة الذي يقوم عليه اتفاق التحكيم، فالأطراف بإتفاقهم علي التحكيم يصبغون عليه الطابع التعاقدي وقد يتخلون عن بعض الضمانات الإجرائية والقانونية التي يحققها القضاء الوطني بهدف اتباع إجراءات أسرع، وتحقيق منجز لمبادئ العدالة والعادات التجارية، وخفض تكاليف إجراءات التقاضي.

كما ذهب هذا الإتجاه، إلي اعتبار تلك الصفقة التعاقدية من أهم أدوات المعاملات الدولية بين الأطراف المتنازعة، حيث لا يمكن تحرير المبادلات الدولية إلا عن طريق العقد، نظراً لما يتصف به من طابع توافقي وتعاقدي، فجوهر هذه العملية هو العقد ذاته[2]. ويؤكد أنصار هذا الإتجاه أن الطبيعة التعاقدية تظهر في جميع مراحل التحكيم، بدءاً من لحظة إبرام العقد وحتي صدور الحكم وتنفيذه برضاء الخصوم.

ويدلل هذا الإتجاه علي نظريته، بالتالي:-

1. أن الهدف من عملية التحكيم تحقيق مصلحة خاصة لأطراف إتفاق الحكيم، وذلك علي خلاف القضاء الوطني الذي يستهدف تحقيق مصلحة عامة هي تحقيق العدالة وتطبيق القانون[3].

2. أن الهدف والغاية الأساسية من عملية التحكيم تتمثل في رغبة أطراف النزاع في حل نزاعهم بطريقة ودية عبر إخراج النزاع من سلطة القضاء العادي وإسناده إلي محكم إتفاقي، وقبولهم بالقرار الذي يصدره المحكم[4]، والذي وقع عليه الإختيار؛ وهذا علي خلاف ما يجري عليه العمل في القضاء الوطني من حتمية تمتع القاضي بالجنسية الوطنية للفصل في النزاعات المنظورة أمامه، وتطبيق قواعد إنكار العداله عليه إذا لم يقم بواجبه تجاه النزاع الذي ينظره، بخلاف المحكم الذي لا يمكن أن تنطبق عليه هذه القواعد، كما لا يلزم أن تتوافر في المحكم الشروط الواجب توافرها في القاضي، وإن أخطأ فلا يخضع لقواعد المخاصمة[5].

3. أيضاً مما يسوقه أنصار الطبيعة التعاقدية أن مصدر سلطة المحكم هو إرادة الأطراف المتمثلة في اتفاق التحكيم ورضاء الخصوم بالقرار الذي يصدره عند تسوية النزاع بين الطرفين؛ مما يستبعد الطبيعة القضائية لهذه السلطة[6].

([1]) د/ محمد مأمون سليمان، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 72.

([2]) في هذا المعني، د/ محمود مختار بريري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص7.

([3]) د/ جورجي شفيق ساري، التحكيم ومدي جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 36.

([4]) د/ أحمد أبو الوفا، التحكيم الإختياري والإجباري، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1979، ص 152.

([5]) د/ أحمد السيد البهي الشوبري، المرجع السابق، ص 817.

([6]) د/ أحمد حسان الغندور، التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات، رسالة دكتوراة، جامعة بني سويف، 1998، ص30.

(ISSN: 2356 - 9492)

4. أيضاً ما يستبعد الطبيعة القضائية ويقر بالطبيعة التعاقدية طبقاً لهذا الإتجاه أن المحكم ليس له سلطه الأمر التي يتمتع بها القاضي من الناحية المادية، فهو لا يستطيع إلزام الشهود بالحضور أمامه أو توقيع غرامه عليه حال عدم حضوره كما هو الحال في القضاء العادي.
أضف إلي ذلك أنه لا يستطيع إلزام الغير بتقديم أي مستندات بحوزته، وإن كانت منتجه في الدعوي المنظورة أمامه[1].

5. ومن الناحية الشكلية لا يلزم المحكم بإتباع الإجراءات التي يستلزمها القانون، طالما أعفاه الخصوم من التقيد بها[2].

بالرغم من المميزات التي تقدمها هذه النظرية إلا أنها لم تخلو كذلك من النقد، فبالرغم من كون اتفاق التحكيم "عقد"، ويتمتع بكافة الخصائص العامة للعقود، إلا أنه يتميز عنها بأنه لا يستهدف إقامة علاقة قانونية بين الطرفين، وإنما يسعي إلي تسوية الآثار الناشئة عن علاقات قائمة بالفعل.
كما أنه يتميز عن العقد من حيث الموضوع حيث الهدف منه إقامة كيان فردي أو مؤسسي تعرض أمامه إدعاءات لطرفين ويتولي الفصل والقضاء فيها استقلالاً عن أطراف النزاع، الذي أوكلوا له هذه المهمة[3].

ثالثاً:- الطبيعة المختلطة للتحكيم:

إزاء الإنتقادات التي وجهت لكلا النظريتين السابقتين، اتخذ بعض الفقه موقفاً وسطاً بين تلك النظريتين، وقررا أن التحكيم بوجه عام ذو طبيعة مختلطة، حيث تتعاقب عليه صفتان الأولى الصفة التعاقدية ويقصد بها العمل الإرادي لأطراف التحكيم، والثانية الصفة القضائية ويقصد به القوة الملزمة لحكم التحكيم الإلكتروني الصادر عن هيئة التحكيم حيث تختلف عن مجرد القوة الملزمة للعقد[4].

يتضح من هذا الرأي أن التحكيم ذو قالب قانوني يحوى عاملين هامين الأول هو اتفاق التحكيم والثاني هو قضاء المحكم حيث يختلف الفاعل في كل منهما. ففي الأول الفاعل هما المتنازعان، وفي الثاني الفاعل هو المحكم ذاته.

تعرضت هذه النظرية لعدد من الإنتقادات أهمها:-

1. إن الأخذ بهذه النظرية يؤدي إلي حلول متعارضة، فهي لم تعمل علي التصدي لجوهر المشكلة.
2. للتعرف علي الطبيعة الدائمة والحقيقة للتحكيم، يلزم حصر جميع العناصر ذات الطابع التعاقدي والعناصر ذات الطابع القضائي، وتحديد دور كل عنصر في مختلف المراحل التي يمر بها التحكيم[5].

3. يؤخذ علي هذه النظرية أنها وضعت حداً فاصلاً بين الطابع التعاقدي والطابع القضائي للتحكيم[6].

4. أن الحكم الصادر عن هيئة التحكيم ليس منبت الصلة عن اتفاق التحكيم الذي أوجده، وإنما هو نتيجة منطقية ومتصلة بهذا الاتفاق[7].

وبعيداً عن الخلاف الفقهي الكبير حول طبيعة عملية التحكيم، فليس هنا مجاله، كما أن رأي يؤخذ منه ويرد عليه، لذا فيثور تساؤل آخر كيف يمكن الاعتماد علي نظام التحكيم الإلكتروني الذكي في تسوية نزاع تجاري دولي، وما هي آليات هذا النظام في التسوية ونطاقه، وهو ما نبحثه في الفصل الثاني.

([1]) د/ شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار، المرجع السابق، ص 55.

([2]) د/ أحمد السيد البهي الشوبري، المرجع السابق، ص 818.

([3]) د/ أحمد السيد البهي الشوبري، المرجع السابق، ص 822.

([4]) د/ أحمد عبدالرحمن صالح النجار، اتفاق التحكيم الإلكتروني، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10 ، 2018/1/4، ص 579.

([5]) د/ محمد مأمون سليمان، المرجع السابق، ص 74.

([6]) د/ شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار، المرجع السابق، ص 57.

([7]) د/ محمد مأمون سليمان، المرجع السابق، ص 73.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

(ISSN: 2356 - 9492)

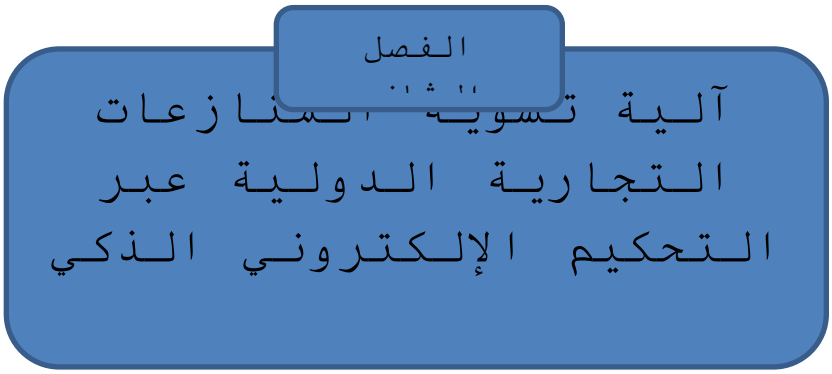

الفصل الثاني
آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية عبر التحكيم الإلكتروني الذكي

بداية ولكي يستطيع الأفراد اللجوء إلي التحكيم الإلكتروني الذكي، لا بد وأن يكون هناك إتفاق علي اللجوء لأحد مؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي، سواء كان هذا الإتفاق حضوري في مجلس العقد أو إفتراضي، وعادةً ما يكون الإتفاق بين الأطراف المتنازعة عبر الوسائل الإلكترونية، كما لو تم الإتفاق علي التحكيم الإلكتروني الذكي من خلال تبادل الرسائل بالبريد الإلكتروني بين أطراف العقد الإلكتروني، أو بالنقر مباشرة علي زر أوافق علي الشروط والأحكام الموجود علي موقع البائع، حيث يعتبر ذلك بمثابة موافقة صريحة من المشتري علي الإلتزام بجميع الشروط والبنود التي يتضمنها الموقع.

فإذا تنازع طرفي اتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي، وقرروا اللجوء إلي تسوية النزاع عبر أحد مراكز التحكيم التجاري الإلكتروني، فيقع علي عاتقهم تقديم طلب إلكتروني عبر البريد، أو عن طريق الإتصال الإلكتروني[1] أو الهاتفي، أو عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز، أو بأي إجراء حسب قواعد هذا المركز المختار.

والغالب أن يتم تقديم الطلب علي نموذج إلكتروني خاص، معد مسبقاً، علي الموقع الإلكتروني الخاص بمركز التحكيم. حيث يقوم طالب التحكيم بتحديد طبيعة النزاع وأسماء المتنازعين بالكامل ومحل إقامتهم ووسائل الإتصال والتواصل معهم. كما يقوم بتحديد الإجراءات والقوانين التي ستتبع عند نظر النزاع، وإرفاق نسخة من إتفاق التحكيم، وتحديد عدد المحكمين، وعند إغفال ذلك فيعتد بالمحكم الواحد[2]، ويراعي عند تشكيل المحكمة أن يكون عدد المحكمين وتراً[3]. ولأطراف النزاع الحرية الكاملة في اختيار محكميهم، ممن يثقون بهم

([1]) This is stipulated in Article 4 of the Rules of the London Court of International Arbitration of 1998.

([2]) د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص4. والمادة 6 من قواعد مركز تحكيم المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المتعلقة بكيفية إحالة النزاع وتلقي طلبات التحكيم للمركز.

([3]) طبقاً لما نصت عليه المادة 15 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

ويتمتعون بالخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة[1]. ومع ذلك، وقبل نظر النزاع والبدء في إجراءات المحاكمة، يلتزم المحكم بقبول مهمة التحكيم.

ويجوز لطرفي النزاع رد المحكم الذي تم اختياره أو اختاره المركز، خاصة عندما توجد شكوك جدية حول حياده أو نزاهته، أو حال فقده لأهليته أو وفاته، بالتقدم بإخطار علي الموقع الإلكتروني للمركز خلال مدة محددة[2].

فإذا ما استقر الخصوم علي المحكم أو تشكيل المحكمة النهائي تبدأ جلساتها بنظر النزاع وحسمه بين الطرفين، من خلال تكنولوجيا الذكاء والبث الحي المغلق علي أشخاص هيئة التحكيم وأطراف النزاع والمحامين والخبراء والشهود.

حيث في إطار عملية التحكيم الإلكتروني الذكي يتم استخدام وسائل التكنولوجيا المرئية الحديثة المدعومة بتقنيات الذكاء لسماع الأصوات ونقل الصور بدقة عالية وإرسال النصوص والبيانات والمستندات عبر البريد الإلكتروني. ولا يوجد ما يمنع من اجتماع الخصوم وهيئة التحكيم قبل نظر النزاع للتعارف وخلق مناخ من الثقة فيما بينهم[3].

وبعد إنتهاء إجراءات التحكيم والمرافعة يعين يوماً محدداً لإصدار الحكم والتوقيع عليه توقيعاً إلكترونياً ومن ثم إرساله إلي أطراف النزاع عبر وسائل إلكترونية.

يتضح مما سبق، أن مراحل التحكيم الإلكتروني الذكي تتشابه مع مراحل التحكيم التقليدي إلي حد كبير، لذا فإننا سوف نقصر البحث علي ما يتميز به التحكيم الإلكتروني الذكي من خصوصيه سواء فيما يتعلق بإتفاق التحكيم، وطريقة الإعذار، وآلية تحديد مكان التحكيم، واختيار المحكمين، وإصدار الحكم، وتنفيذه. علي أن نبدأ البحث في هذا الفصل بتقسيمه إلي ثلاث مراحل الأولي مرحلة ما قبل البدء في إجراءات المحاكمة، ثم مرحلة بدء إجراءات التحكيم ثانياً، وأخيراً مرحلة إصدار الحكم الإلكتروني.

المبحث الأول

مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي، في مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة، في مساعدة الأطراف علي إبرام إتفاق التحكيم أو إضافته كشرط في عقود البيع المتبادلة علي المنصات الإلكترونية، كما لو تم إضافته كإجراء قبل بدء عملية الشراء، واستلزام الضغط علي زر "أوافق علي الشروط والأحكام" أو في مساعدة الخصوم في تمحيص البيانات والمعلومات قبل التعاقد وبعده، أو في جمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالقضية المطروحة، وبطريقة تتسم بكونها أكثر دقة وسرعة[4]، أو في مساعدة الخصوم علي إختيار المحكم الأنسب، أو في محاولة توفير قاعدة بيانات عالمية خاصة بعمليات التحكيم والوساطة التجارية الدولية، أو في محاولة توفير قاعدة بيانات عالمية حول السيرة الذاتية لأشخاص المحكمين، لتسهيل وصول المتقاضين إلي المحكم الأكثر كفاءة وقدرة. وسوف نتتبع آليات استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في التحكيم وذلك في المراحل الأولي قبل بدء إجراءات المحاكمة علي النحو التالي:

أولاً: إتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي:

إذا أتفق طرفا التحكيم على إخضاع العلاقة القانونية بينهما لأحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية أو أية وثيقة أخرى، وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم[5].

([1]) د. مصطفي ناطق صالح مطلوب، المرجع السابق، ص 163.

([2]) Article 12 of the International Chamber of Commerce Paris Rules 1998.

([3]) Technologies for online dispute Resolution, online Arbitration:what technology can do for arbitral institutions , 28 Januray 2003. P 3, http://e-arbitration-t.com

([4]) M Kinnear, "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration,…Ibid 6, no. 1, p 1–20.

([5]) المادة 5 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويقصد بإتفاق التحكيم إتجاه إرادة الأطراف إلي اللجوء إلي التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية محددة، عقدية أو غير عقدية[1]، سواء تمت عبر وسائل إلكترونية أم بشكلها الطبيعي والحضوري لأشخاص العقد أو من ينوب عنهما[2].

ومن هنا يظهر أن إتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي لا يختلف في مضمونه عن اتفاق التحكيم بصورته التقليدية، سوى أنه يتم في التحكيم الإلكتروني الذكي بشكل إلكتروني غالباً.

الشروط الواجب توافرها لصحة إتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي:

يشترط لصحة اتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي شروط موضوعية وأخري شكلية، وتتمثل الشروط الموضوعية بشكل رئيسي في أهلية أطراف التحكيم وخلو العقد أو الإتفاق من عيوب الإرادة وأن يكون المحل والسبب مشروعين، وقابلية النزاع للتسوية بطريق التحكيم. ولا تثير هذه الشروط الموضوعية أية مشكلة في اتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي بالمقارنة مع الشروط الشكلية، وبصفة خاصة "شرط الكتابة" الواجب توافره في اتفاق التحكيم كقاعدة أساسية. حيث تشترط معظم القوانين الوطنية بما فيها قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 شرط الكتابة في اتفاق التحكيم ليكون ملزماً لأطرافه، حيث نصت المادة 12 منه علي أنه "يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً، ويكون اتفاق التحكيم مكتوباً إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادله الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الإتصال المكتوبة".

يتضح من هذا النص، أن المشرع المصري أخذا بالمعني الحديث للكتابة، واعتد بالرسائل والبرقيات وغيرها من وسائل الإتصال المكتوبة، ومن ثم فإن عدم احترام الأطراف هذا الشرط يؤدي إلي اعتبار اتفاق التحكيم باطلاً. وبالتالي بطلان جميع إجراءات التحكيم التي قد تستند إليه بما في ذلك حكم التحكيم.

وفي ظل هذا المفهوم، يثور التساؤل ما حكم إتفاق التحكيم الذي يتم بشكل إلكتروني ذكي؟ وهل يعتبر مستوفياً لشرط الكتابة؟ قبل الإجابة علي هذا التساؤل، تجدر الإشارة إلي أن هناك عدد كبير من الدول أصبح يعترف بالوسائل الإلكترونية الحديثة كوسيلة لإبرام العقود، ومن ثم لا مانع من الإعتراف باتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي واعتباره مكتوباً إذا ورد في متن العقد أو الوثيقة أو في أية رسائل عادية متبادلة بين الطرفين أو كانت مرسلة بوسائل الإتصال المكتوب (البريد الإلكتروني، الفاكس، التلكس)، طالما كانت تثبت بطريقة لا تدع مجالاً للشك بأن إرادة الطرفين قد تلاقت علي اختيار التحكيم الإلكتروني الذكي كوسيلة لفض المنازعات التجارية فيما بينهم. ومما يعضد من هذا الرأي، اعتراف العديد من الدول وكذا الإتفاقيات الدولية، في مجال التجارة الدولية، بالعقود التجارية التي تبرم عبر الوسائط الإلكترونية بما فيها تلك التي تتم كتابتها بالبريد الإلكتروني أو عن طريق تبادل المعلومات وتدوينها علي موقع إلكتروني، بل إنها تنص صراحة علي مساواة الكتابة والرسائل الإلكترونية بالكتابة العادية والرسمية وإعطائها نفس الحجية في الإثبات[3].

مثال ذلك، ما نصت عليه المادة 15 من قانون التوقيع الإلكتروني المصري بأنه "للكتابة الالكترونية وللمحررات الالكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون"[4].

([1]) المادة 10 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

([2]) د/ زغوان هشام، نظام التحكيم التجاري الإلكتروني في الول العربية الواقع والآفاق، 2021/9/20، ص6 متاح علي الموقع التالي: https://conference.frontierspm.com/

([3]) Lide E. C. (1996), 'ADR and Cyberspace: The Role of Alternative Dispute Resolution in Online Commerce, Intellectual Property and Defamation', Ohio State Journal on Dispute Resolution, Vol. 12, No. 6, p. 220.

([4]) كذلك نصت المادة 18 من قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004 علي ما يلي: " مادة 18

يتمتع التوقيع الالكتروني والكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية: (أ) ارتباط التوقيع بالموقّع وحده دون غيره. (ب) سيطرة الموقّع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني. (ج) إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الالكتروني او التوقيع الإلكتروني . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الفنية والتقنية اللازمة لذلك."

ومن قبيل ذلك أيضاً ما جاء في المادة 2/9 من اتفاقية الأمم المتحدة للخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام 2005 ، حيث نصت علي :"إذا اشترط القانون أن يكون المحرر أو العقد كتابياً، أو نص علي جزاء لعدم وجود الكتابة، فيعتبر هذا الشرط متحقق بالمحررات الإلكترونية، إذا كان الوصول إلي المعلومات الواردة فيه متيسراً علي نحو يتيح استخدامها حال الرجوع إليها لاحقاً".

ثانياً: مساعدة الخصوم في تمحيص البيانات والمعلومات:

e– يعد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها في مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة هو نظام التمحيص الإلكتروني discovery ، وهو وسيلة لجمع، وتحليل وتقديم المعلومات الرقمية التي يمكن استخدامها في إجراءات التقاضي أو التحكيم[1]. حيث تستخدم تقنية التمحيص الإلكتروني لجمع وتحليل البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المستندات الإلكترونية ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والتسجيلات الصوتية[2]. كما تُستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي لتصفية البيانات وتحليلها تلقائياً، مما يؤدي إلى تسريع عملية حل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أيضاً أن تساعد الأطراف في العثور على ما هو مناسب من الأدلة وتقييم هذه الأدلة بشكل أكثر فعالية وكفاءة[3].

فبالإضافة إلي استخدام نظام الاستكشاف (التمحيص) الإلكتروني في مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي كذلك في تحليل المخاطر والإشكاليات القانونية المحتملة للعقد، أو الموجوده بالفعل في متن العقد والتي من شأنها أن تؤثر علي النزاع، ومن ثم تمكين دفاعه من إعداد كافة المستندات والأدلة وكذلك الإستراتيجة اللازمة للدفاع وتسوية النزاع[4].

وتختلف المخاطر والإشكاليات القانونية عند تسوية النزاع تبعاً لكل مرحلة وكل حالة علي حدة، حيث قد ترتبط المخاطر بالقرارات التي قد يتخذها المحكمون أو بالمشكلات التي تنشأ أثناء المحاكمة، وتستطيع تقنيات الذكاء الإصطناعي أن تساعد الأطراف في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بقضاياهم لتحديد المخاطر المرتبطة بها والمساعدة في اتخاذ القرار[5]، ومن ثم الإستعداد بشكل أفضل لإجراءات المحاكمة.

ثالثاً:- محاولة توفير قاعدة بيانات عالمية حول أشخاص المحكمين:

نشأت بعض المبادرات التي هدفها تسهيل الوصول إلي أشخاص المحكمين البارزين في ميدان تسوية المنازعات التجارية، مثال ذلك **Arbitrator Intelligence** حيث عمد منشئ هذا النظام إلي تزويد وتسهيل الوصول إلي السيرة الذاتية الخاصة بالمحكمين حول العالم، وعرض تقيمات الأطراف المتنازعين، ومدي رضائهم عن إجراءات التحكيم، وعن الحكم.

([1]) Kumba Sennaar, "Artificial Intelligence in Health Insurance – Current Applications and Trends "، Emerj Artificial Intelligence Research 19, no. 3 (2019): 172–183, https://emerj.com/ai-sector-overviews/artificialintelligence-in-health-insurance-current-applications-and-trends/.

([2]) Maxi Scherer, Artificial Intelligence and Legal Decision-Making: The Wide Open? 36 J. INT'L ARB. 539, 540 (2019).

([3]) Luh Putu Ary Sri Tjahyanti and Dkk, "Peran Artificial Intelligence (AI) Untuk Mendukung Pembelajaran Di Masa Pandemi Covid-19," Jurnal Komputerdan Teknologi Sains(KOMTEKS) 1, no. 1 (2022): 1–7.

([4]) J Kong et al., "AI-Based Legal Risk Analysis in Pre-Trial Litigation," in 17th International Conference on E-Business Engineering (ICEBE (IEEE, 2020), 415–419

([5]) A Shankar, "AI in Litigation and Legal Practice: A Comprehensive View," Journal of the Indian Law Institute 61, no. 3 (2019): 326–342.

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث استطاعت هذه التقنيات توفير قاعدة بيانات عالمية تشمل السيرة الذاتية الشخصية بكل محكم، ومدي خبرته القانونية[1]، وعدد الأحكام القانونية التي شارك فيها بقضايا تتشابه مع هذه القضية المطروحة؛ والجوائز التي حصل عليها، ومدي رضاء أطراف المنازعة، والوقت الذي استغرقة –في المتوسط- للفصل في المنازعة، والقانون الواجب التطبيق، وشرط التحكيم، وتكاليف التحكيم...إلخ.

فبدلاً من قضاء المحكمون الكثير من الوقت والجهد في صياغة سيرة ذاتية خاصة بهم، يستطيع المحكم حالياً عبر أنظمة الذكاء الإصطناعي تفويضها وتغذيتها بالبيانات والمعلومات لصياغة سيرة ذاتية شخصية له، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد علي المحكمون ويساهم في شهرته في الأوساط التجارية والتحكيمية، ويسهل ترشيحه للمتقاضين.

ولم يغفل المبرمجين من مراعاة سرية عملية التحكيم المحمية بشكل كامل في هذا النظام، وسمحوا فقط بعرض مجموعة من البيانات الموثقة دون الحاجة إلي نشر قررات محاكم التحكيم. ونلاحظ مما سبق، أن استخدام الذكاء الإصطناعي في هذه المرحلة يقتصر فقط علي توفير المعلومات وتزويد بها الأشخاص القانونين المهتمين بمجال التحكيم وكذا المتقاضين والتجار.

رابعاً:- قدرة التقنيات علي مساعدة الخصوم في إختيار المحكم الأنسب:

لما كان إختيار المحكم المناسب يؤثر بدرجة كبيرة علي نتيجة المحاكمة، لذا فإنه من الأهمية إختيار محكم يتمتع بخبرة قانونية مناسبة، ويكون علي علم بنوع وإشكالية القضية المطروحة[2]، وهو ما تعمل علي إنجازه هذه التقنيات الحديثة.

حيث استطاعت تقنيات الذكاء الإصطناعي التأثير علي قرار الخصوم في إختيار المحكم الأنسب والأجدر للتعامل مع ملابسات قضايا محددة، تميز بنبوغه بالفصل فيها، ومن ثم تقديم التوصيات لهم بعد دراسة السيرة الذاتية الشخصية الخاصة بالمحكم وفحص مدي ملائمته لنظر النزاع المطروح.

كذلك، عندما يفشل الخصوم في الإتفاق علي محكم محدد أو في تعينه، أو عندما يفشل المحكمون أنفسهم في اختيار رئيس المحكمة، فيلزم أن تكون هناك سلطة تعيين إفتراضية، وبشكل عام تستطيع تقنيات الذكاء الإصطناعي المساعدة في هذه التعينات من خلال تقديم قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين الملائمين، وستكون هذه القائمة مبنية علي متغيرات متعددة، على سبيل المثال، المعرفة القانونية والخبرة العملية في مجالات محددة من القانون، واللغات التي يتقنها، وعدد الأحكام التي أصدرها، ومستوى رضا الخصوم عنه في الأحكام السابقة، والوقت الذي يستغرقه المحكم (في المتوسط) لصدور قراره، والأهم من ذلك، إبراز إحتمالية تضارب المصالح مع الخصوم والذي قد يحدده الذكاء الاصطناعي من خلال المسح عبر قواعد البيانات والإنترنت.

خامساً:- توفير قاعدة بيانات عالمية خاصة بالتحكيم والوساطة التجارية الدولية:

يعتقد بعض الفقه أن استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في مراحل التحكيم في الوقت الحالي لازال في طور النمو، فهو يعتمد حالياً علي جودة البيانات المدخلة والخوارزميات المطبقة[3]. حيث يتم إدخال مجموعة من البيانات في النظام، ليقوم النظام وبشكل تلقائي بتوليد المعلومات والإرشادات المفيدة للأطراف الراغبين في اللجوء إلي التحكيم.

وبهذه الطريقة ينشأ النظام قاعدة بيانات عالمية ضخمه، كتلك التي أنشئتها الشركة الأمريكية **Dispute Solution Data**، حيث عمدت إلي توفير قاعدة بيانات عالمية عن الوساطة والتحكيم التجاري الدولي[4]. وتغطي هذه البيانات نوع التجارة أو الصناعة، ورسوم التحكيم،

([1]) Amy J Schmitz, Amy Schmitz, and Elwood L Thomas Missouri, "Dispute Resolution in the Digital Age - Online Dispute Resolution," Harvard Business Law Review 9, no. 03 (2018): 14–21، https://scholarship.law.missouri.edu/oerhttps://scholarship.law.missouri.edu/oer/1http://papers.ssrn.com/sol3/cf_dev/AbsByAuth.cfm?per_id=522704.

([2]) Salima Benhamou, "Artificial Intelligence and the Future of Work," Revue d'Economie Industrielle 169 no. 1 (2020): 57–88, https://doi.org/10.4000/rei.8727

([3]) Burkard Schafer, Professor of Computational Legal Theory, Univ. of Edinburgh, Keynote Panel I at The Artificial Intelligence in Legal Services Summit (June 4, 2019).

([4]) DISPUTE RESOLUTION DATA, About DRD, (last visited July 17, 2023). And MAHNOOR WAQAR, ibid, p 350.

والموقع، ونوع النزاع، والمبالغ المتنازع عليها، والمدة التي استغرقت للفصل في النزاع، والنتائج المترتبة علي التحكيم، أي هل تم تسوية النزاع وصدور قرار فيه، أم تم سحب الدعوي،..إلخ[1].

وتستعين هذه المؤسسات في تجميع البيانات والخوارزميات علي النظام من بعض المؤسسات والمراكز الدولية المشهورة كغرفة التجارة الدولية ("**ICC**") ومركز التسوية الفعال للمنازعات ("**ICDR**")، والمركز الدولي لتسوية المنازعات ("**CEDR**")[2].

المبحث الثاني
مرحلة بدء إجراءات التحكيم

بعد أن دخل الذكاء الإصطناعي مجال التحكيم وساعد الأطراف علي إختيار نظام التحكيم وعلي تحليل البيانات والمعلومات والمستندات، وقبول تغذية النظام بكافة المعلومات والبيانات اللازمة للتمحيص الإلكتروني، كان من الطبيعي[3] أن ينمو هذا الإستخدام لمرحلة أكثر تقدماً، حيث سيكون النظام في هذه المرحلة بمثابة "**المرشد**" الذي يعطي النصائح والإرشادات، دون إتخاذ قرار بشكل مستقل[4]. فبجانب إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة، يمكن استخدامها أيضاً أثناء مرحلة المحاكمة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في إعلان الخصوم إلكترونياً (الإعذار) وتحديد مكان انعقاد التحكيم الإلكتروني الذكي ونطاقه، وتحديد لغة الإجراءات التحكيمية، وكيفية التغلب علي عقبة ترجمة النصوص والوثائق القانونية، وآلية النظام في مساعدة المحكمين في إجراءات التحكيم الإلكترونية من تمحيص وتحليل للأدلة والبيانات والوثائق والحجج المقدمة من الخصوم، واختيار القانون الواجب التطبيق، وفي الجلسات، ودعم قرار التحكيم وتطوير الاستراتيجيات. وأخيراً آلياتها في خفض تكاليف عملية التحكيم.

أولاً:- الإعذار أو الإنذار إلكترونياً:

تشترط قوانين التحكيم لبدء إجراءات التحكيم أن يتم إعذار المدعي عليه بطلب التحكيم، وبجميع المواعيد والدفوع والمستندات، ومن ثم تعتبر إجراءات التحكيم قد بدأت فعلياً من اليوم الذي يتسلم فيه المدعي عليه إنذاراً بطلب التحكيم من المدعي.

وفي العادة يجري الإعذار بتسليم الأوراق المراد إخطاره بها إلي المخاطب شخصياً أو في مقر عمله أو في محل إقامته المعتاد أو في موطنه المختار.

وهنا يثور تساؤل حول ما إذا كان يمكن اعتبار الإعذار الذي يتم بصورة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني الشخصي إعذار قانوني؟، أي استوفي الشروط القانونية الواجب توافرها.

لا جدال في أنه إذا اتفق الأطراف علي أن يتم الإعذار بواسطة البريد الإلكتروني الخاص بهما، اعتبر هذا السلوك صحيحاً ومنتجاً لكافة الآثار القانونية.

([1]) See generally Questions & Answers, DISP. RESOL. DATA,https://www.disputeresolutiondata.com/questions_anwers (last visited Apr. 7, 2023).

([2]) The International Chamber of Commerce ("ICC")، the International Centre for Dispute Resolution ("ICDR") and the Centre for Effective Dispute Resolution ("CEDR").James Rogers & Matthew Buckle, The Future of Arbitration in the World of Big Data, 9 INT'L ARB. REP. 1, 12 (Oct. 2017,https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/c93235b5/the-futureof-arbitration-in-the-world-of-big-data .

([3]) The Artificial Intelligence in Legal Services Summit, (June 4, 2019). And MAHNOOR WAQAR, ibid, p 351.

([4]) Sir William Blair, Professor of Financial L. and Ethics at the Centre for Com. L. Stud. at Queen Mary Univ. London and Assoc. Member at 3 Verulam Bldg's., Keynote Panel I at The Artificial Intelligence in Legal Services Summit (June 4, 2019).

(ISSN: 2356 - 9492)

أما إذا لم يتفق الأطراف علي الإعذار بهذه الطريقة فهل يصح الإعذار إذا تم عبر البريد الشخصي؟

نصت المادة 2/8 من اتفاقية الأمم المتحدة للخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام 2005 علي أنه "ليس في هذه الإتفاقية ما يلزم أي طرف باستعمال الخطابات الإلكترونية أو قبولها، ولكن يجوز الاستدلال علي موافقة الطرف الآخر علي ذلك من سلوكه الشخصي".

يتضح من هذا النص، أن أحكام هذه الإتفاقية وكذا سائر التشريعات التجارية الإلكترونية الدولية تسمح بالإستدلال علي موافقة الطرف الآخر علي إستخدام الخطابات والرسائل الإلكترونية وقبولها من خلال سلوكه، كما لو ضمن الأطراف اتفاق التحكيم عناوين بريدهم الإلكتروني، فمثل هذا السلوك يعد بمثابة قبول ضمني علي استلام الوثائق والإعلانات أو الإنذارت علي هذه العناوين[1].

أضف إلي ذلك، إقرار السوابق القضائية الدولية في هذا الميدان بصحة إنذار المدعي عليه بأوراق الدعوي متي تم إعذاره عبر إستخدام البريد الإلكتروني الشخصي، خاصةً إذا اعتاد هذا الشخص ذكر عنوان بريده الإلكتروني في جميع الأوراق والمراسلات الصادرة عنه، واعتبر ذلك بمثابة قبول ضمني من الشخص علي استخدام الآخرين لبريده الإلكتروني بغية التواصل معه وإعذاره.

وإذا ما زعم المدعي عليه بأنه لم يطلع علي بريده الإلكتروني، ولم يعلن بأوراق الدعوي، فإن الإتجاه السائد فقهياً الآن يصبو إلي اعتبار مجرد وضع رسالة الإعذار في بريده الإلكتروني واستلام الطرف الآخر رسالة معاكسة تؤكد إستلام المرسل إليه للرسالة، يجعل من هذا الإعذار إنذاراً صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية، وذلك حتي ولو لم يكن هو من فتح رسالة بريده الإلكتروني[2].

وتطبيقاً لذلك، إذا اعتمد التاجر مع عملاءه علي تقنيات الذكاء الإصطناعي في إرسال واستقبال رسائل الإعذار تلقائياً عند حلول ميعاد الدفع وامتناع الطرف الآخر عن التنفيذ، كان هذا الإعذار صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية، وهو ما يوفر الوقت والجهد علي التاجر في فحص وتتبع تواريخ الإستحقاق المختلفة للأشخاص المدينين لمتجره.

ثانياً:- مكان انعقاد التحكيم الإلكتروني الذكي:

إذا إتفق الطرفان علي تسوية النزاعات فيما بينهم عبر التحكيم الإلكتروني الذكي، وتم إعذار الخصم عبر الوسائل الإلكترونية الذكية للمثول أمام هيئة التحكيم، فيثور التساؤل في هذا العالم الإفتراضي عن مكان انعقاد هيئة التحكيم؟ وخاصة وأن كل عضو من أعضاء هيئة التحكيم قد يكون مقيماً في مكان آخر مختلف باقي الأعضاء الآخرين.

أضف إلي ذلك إختلاف موطن وجنسية كل طرف من أطراف الخصوم في عملية التحكيم. وهذا ما يزيد الأمر صعوبة في تحديد المكان الذي ينعقد فيه التحكيم. ويطرح التساؤل حول مدي جواز اعتبار مكان انعقاد التحكيم هو مكان تواجد المحكم أو أغلبية المحكمين؟، أم أن مكان التحكيم هو مكان المورد أو المستخدم لخدمات التجارة الإلكترونية؟

وفي الحقيقة، وقبل الإجابة علي هذا التساؤل، يجب الإشارة إلي أن مكان إجراء التحكيم هو المكان الذي عينه اتفاق التحكيم أو أشار إلي كيفية تعينه[3]؛ ولا بد وأن يكون مكان التحكيم محدداً ومعلوماً، فلا يعقل أن يعتقد البعض أن التحكيم التجاري الإلكتروني يتم في اللامكان،

أضف إلي ذلك، أن الإتفاقيات الدولية وقوانين التحكيم تبني الكثير من أحكامها وقضاءها بالإستناد إلي مكان التحكيم. فمن خلاله سيتقرر ما إذا كان التحكيم يتمتع بالصفة الدولية من عدمه (أي وطني أم دولي)، وتحديد مكان انعقاد جلسات التحكيم، ومكان إخطار الأطراف ومكان إصدار الحكم كبيان إلزامي في حكم التحكيم..إلخ.

كما تظهر فائدة تحديد مكان التحكيم عندما يكون قانون الدولة التي يجري التحكيم علي أرضها هو القانون الواجب التطبيق علي الإجراءات أو الموضوع. كما أن القضاء الوطني التابع للدولة التي تم تحديد أرضها مكاناً للتحكيم يلعب دوراً مهماً في الإجراءات التي تحتاج لسلطة قضائية كإحضار الشهود والإجراءات الوقتية والتحفظية التي يتطلبها طبيعة وموضوع النزاع[4].

ولا خلاف حول جواز إتفاق أطراف النزاع علي تحديد مكان التحكيم، حيث تسمح أغلب قوانين التحكيم للأطراف بحرية الإتفاق علي مكان انعقاد جلسات التحكيم.

([1]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 8.

([2]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 8-9.

([3]) المادة 3 فقرة أ من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

([4]) د. مصطفي ناطق صالح مطلوب، المرجع السابق، ص 168.

أما إذا لم يتفق الخصوم علي تحديد مكان إنعقاد هيئة التحكيم، أو الآلية التي يتم بها تحديده، كان من حق هيئة التحكيم أن تختار مكان التحكيم الذي تراه أكثر ملائمة لظروف الدعوي وللأطراف المتنازعة[1]. وذلك مالم تنص مشارطة التحكيم علي إجراء التحكيم وفقاً لقواعد مركز تحكيم محدد ففي هذه الحالة يتم تحديد مكان انعقاد التحكيم طبقاً لقواعد هذا المركز، وهذا هو الرأي الراجح في نظرنا.

وفي الواقع، يندر أن يكون هناك تحكيم إلكتروني، من غير وجود هيئة تحكيمية تشرف علي إجراءاته وتضمن سير هذه الإجراءات وتحقيق العدالة، بصدور حكم التحكيم علي نحو صحيح وبشكل مطابق للقانون.

وتطبيقاً لذلك، إذا اتفق الأطراف المتنازعة علي أن يتم التحكيم عن طريق أحد مراكز التحكيم المعروفة، فإن هذا الإتفاق يعتبر بمثابة إقرار من جانب الخصوم باعتبار مقر هذا المركز مكاناً لإنعقاد عملية التحكيم.

وقد وضعت اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة عام 1966 في المادة الرابعة منها قواعد إرشادية لتحديد كيفية اختيار مكان التحكيم يمكن لمراكز التحكيم الإستعانه بها وهي: 1. ملائمة المكان للطرفين. 2. المحل الذي توجد فيه البضاعة أو الوثائق الخاصة. 3. وجود الشهود وإمكانية المعاينة والتحقيق.

4. الإعتراف وتنفيذ اتفاق التحكيم وقرار التحكيم. 5. المزايا التي يمكن أن تتحقق عند إجراء التحكيم في بلد المدعي عليه.

ثالثاً :- لغة الإجراءات التحكيمية :

يحدث غالباً عند نظر نزاع التحكيم ومحاولة تسوية المنازعات التجارية الدولية أن يكون الخصوم يتحدثون لغات مختلفة، أو يكون اتفاق التحكيم نفسه بلغة مختلفة، أو أن يكون المحكمون يجيدون لغة مختلفة عن لغة الإتفاق.

وفي الحقيقة، يتمتع الأطراف بحرية تامة في إختيار لغة الإجراءات التحكيمية، وقد يستدل علي لغة الإجراءات التحكيمية من اتفاق الأطراف صراحة أو ضمناً، علي تحديد لغة معينة للفصل في النزاع، ويتحقق الإتفاق الضمني عند توقيع الخصوم علي محاضر الجلسات دون إبداء أي تحفظ من جانبهم، تجاه لغة المحضر، أو بإشتراطهم محكم يجيد التحدث بلغة محددة والشروع في إجراءات التحكيم.

كما قد يستدل علي رغبة الأطراف صراحة في اختيار لغة الإجراءات التحكيمية من خلال لغة العقد موضوع النزاع، وبناء عليه إذا تم تحرير العقد موضوع النزاع بلغة محددة، وتضمن هذا العقد شرط التحكيم النموذجي، فإن ذلك يعد قرينة قوية علي رغبة أطراف العقد في إتباع إجراءات التحكيم باللغة المحرر بها العقد المذكور، شريطة ألا يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك، وألا يضر هذا المقتضي بحقوق الأطراف المتنازعة؛ وذلك تطبيقاً لقاعدة الفرع يتبع الأصل.

وهو الأمر الذي يوجب علي هيئة التحكيم، التثبت مسبقاً من إتقان الخصوم لهذه اللغة تجنباً للدفع بالأمية الذي ينصب أساساً علي إنكار أحد أطراف العقد إتقانه للغة التعاقد، ولمحاضر إجراءات التحكيم[2].

وهكذا، وفي حالة عدم وجود اتفاق بين أطراف التحكيم تقوم هيئة التحكيم بتحديد لغة الإجراءات آخذه باعتبارها اللغة المكتوب بها العقد المتنازع بشأنه، وبالتالي فإن هذا الحكم لا يختلف كثيراً عما هو عليه الحال في التحكيم التقليدي[3].

رابعاً :- ترجمة النصوص والوثائق القانونية :

([1]) وهو ما أخذت به بعض قوانين التحكيم الدولية كقانون التحكيم السوري رقم 4 لسنة 2008 في المادة 23 منه.

([2]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 9.

([3]) المادة 17 من قواعد مركز القاهرة للتحكيم التجاري.

(ISSN: 2356 - 9492)

قد تضطر هيئات التحكيم، في بعض القضايا المعقدة، وعند نظر الوثائق والمستندات المكتوبة بلغة مختلفة عن لغة المحكمين أو لغة الدولة الرسمية، إجبار الخصوم علي ترجمة الأدلة أو النصوص القانونية المطلوب تطبيقها إلي لغة المحكمين أو لغة الدولة الرسمية. كذلك، قد يطلب القضاء الوطني وعند عرض النزاع عليه مرة أخري لتنفيذ قرار التحكيم ترجمة المستندات والوثائق إلي اللغة الرسمية للدولة[1]. مما يؤدي إلي تكبد الخصوم تكاليف كبيرة، وإطالة أمد عملية التقاضي.

ويري بعض الفقه، أنه إذا تم الاستعانة بتقنيات الذكاء الإصطناعي ونظام معالجة اللغات الطبيعية (NLP[2]) في عملية الترجمة ستكون هيئة التحكيم أو القضاء الوطني قادر علي ترجمة آلاف من المستندات والوثائق القانونية في ثواني وبدقة عالية، بما في ذلك المستندات الممسوحة ضوئياً أو المكتوبة يدوياً أو المشروحة.

أضف إلي ذلك، أن من شأن هذا الإستخدام أن يقلل بشكل كبير من مهام المترجم القانوني في إجراءات التحكيم؛ حيث يتضمن نظام NLP استخدام نوع خاص من الخوارزميات التي لديها القدرة على قراءة واستيعاب وترجمة «اللغة الطبيعية»، أي معالجة اللغة الطبيعية اللغة البشرية العادية. ومن ثم توفير نتائج دقيقة لتحليل النصوص القانونية، وقراءة العقد، وتحديد ما إذا كان شرط التحكيم متواجد بالعقد من عدمه، وفك أسرار قانون التحكيم، وتحديد القانون الواجب التطبيق، والنص القانوني الذي ينطبق علي النزاع، حيث يكون هذا العنصران الأخيران موضع خلاف كبير في كثير من حالات التحكيم، خاصة إذا لم يتفق الطرفان علي تحديد ذلك[3].

يتضح مما سبق، أن نظام البرمجة NLP ذو فائدة ضرورية لا غني عنها، وبشكل خاص في مجال التحكيم، حيث يتم دفع رواتب باهظة للمترجمين القانونين نظير العمل لعدة ساعات، مما قد يجعل الخصوم في القضايا التحكيمية البسيطة يترددون في دفع مثل هذه التكاليف. وهو الأمر الذي دفع بعض مراكز التحكيم الكبيرة إلي الاستعانة بتقنيات الذكاء في عملياتها لتوفير الوقت والجهد والنفقات علي المتقاضين[4]. حيث كانت تستغرق مهمة ترجمة المستندات والوثائق وقتاً طويلاً في التحكيم التجاري الدولي الذي اشتهر بالكم الهائل من المستندات والوثائق القانونية.

تقييم نظام البرمجة اللغوية NLP:

في الواقع إن نظام البرمجة اللغوية وإن كان يصلح في الوقت الحالي للمحادثات العادية إلا أنه لم يصل بعد إلي الدقة المطلوبة لترجمة المستندات والنصوص القانونية، خاصة في مجال التحكيم؛ حيث قد تتم صياغة شرط التحكيم بأسلوب فضفاض، يسمح بالعديد من التفسيرات[5]، مما قد يصعب علي النظام فهم مقصده.

([1]) New York Convention, supra note 22, at art. IV(2) ("If the said award or agreement is not made in an official language of the country in which the award is relied upon, the party applying for recognition and enforcement of the award shall produce a translation of these documents into such language. The translation shall be certified by an official or sworn translator or by a diplomatic or consular agent).

([2]) وفي هذا النظام يقوم الذكاء بترجمة وتفسير لغة البشر، لكي يستطيع الرد عليها بنفس منطوق هذه اللغة، تماماً كما يتحدث بها الناس الطبيعيون. وتستخلص تقنيات البرمجة اللغوية العصبية (**NLP**) المعلومات من البيانات المنظمة وغير المنظمة التي تستقبلها، وتتضمن البرمجة اللغوية العصبية تطبيقات مثل التعرف على الكلام وتحليل النص والترجمة وأهداف أخرى متعلقة باللغة.

M. N. O. Sadiku, Y. Zhou, and S. M. Musa, "Natural language processing in healthcare," International Journal of Advanced Research in Computer Science and Software Engineering,vol. 8, no. 5, May 2018, pp. 39-42

([3]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 351.

([4]) Reena SenGupta, Law Firms Start to Take the Long View, FINANCIAL TIMES, (Oct, 14, 2021), https://www.ft.com/content/a602a51e-3f2e-48f4-90db-25d36928c69c.

([5]) Ellen Falci, Debunking NLP: Translation, CLARABRIDGE, (Aug. 17, 2017),

أضف إلي ذلك، اعتراف مبرمجي النظام أنفسهم أن المستخدمين يجب عليهم توخى الحذر عند استخدام النظام في الترجمة القانونية، فبعض الكلمات قد تفقد أثناء عملية الترجمة الآلية، أو قد لا تؤدى المعني القانوني المقصود حرفياً[1].

وونرى لتجاوز هذه الإشكالية في الوقت الحالي، وحتي تمام إتقان النظام للترجمة القانونية الآلية؛ أن بإمكان الأطراف المتنازعة اشتراط إجادة المحكم للغة التي كتب بها العقد. مثال ذلك، ما اشترطه أطراف النزاع من إجادة المحكم اللغة الكردية، كونها اللغة التي صيغت بها العديد من العقود والمستندات والوثائق فيما بينهم، بل وكانت هي لغة المذكرات الكتابية فيما بينهم، وأغلب الأدلة كانت باللغة الكردية.

ويكفي أن نشير في هذا المقام إلي أن كلمات اللغة الكردية مشتقة من العديد من اللغات العربية والهندية والفارسية[2]، وبالتالي لو تم اللجوء للمعالج فإن معالج البرمجة اللغوية غير المتطور سيواجه صعوبة بالغة في التأكد من السياق القانوني للكلمات المكتوبة.

يتضح مما سبق، أن الترجمة القانونية الحرفية أو الآلية قد لا تؤتي ثمارها المرجوة في الوقت الحاضر، ولا غني عن الترجمة والتحليل النصي من الأشخاص الذي يجيدون اللغة، وينطبق ذلك علي جميع اللغات حيث لا زال النظام يحتاج إلي المزيد من التطور لترجمة المستندات والوثائق القانونية، خاصة تلك المكتوبة بلغة مشتقة من لغات متعددة[3].

سادساً:- قدرة التقنيات علي مساعدة المحكمين أثناء عملية التحكيم:

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمساعدة المحكمين في فهم القوانين والممارسات والتقاليد القضائية المتبعة في القضية قيد الفحص والدراسة[4]، فضلاً عن تقديم التوصيات والتوقعات لنتائج المحاكمة بناءاً علي البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها. لذلك قد يفضل الخصوم الاعتماد علي استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (التعلم الآلي) لتقدير نتائج التحكيم، ومن ثم تحديد أفضل استراتيجية في التحكيم لتسوية النزاع فيما بينهم[5].

"، وهي طريقة لتحليل legal analyticsومن تطبيقات الذكاء الإصطناعي والتي قد تستخدم خلال هذه المرحلة "التحليلات القانونية " البيانات تستخدم لتحديد الاتجاهات والأنماط في القضايا القانونية[6]. وتسمح للمحكمين بتحليل وتمحيص القضايا المماثلة التي سبق الفصل فيها، وكذلك كافة الوثائق والنصوص القانونية، أو اللوائح أو القوانين المعمول بها، ومساعدتهم في إتخاذ القرارات الملائمة، واستصدار الأحكام بكفاءة وبطريقة أكثر إستنارة ووعي بملابسات القضية[7].

---

https://www.clarabridge.com/blog/debunking-nlp-translation.

([1]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 352.

([2]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 352-353.

([3]) Bernard Marr, 5 Amazing Examples of Natural Language Processing (NLP) In Practice, FORBES, (June 3,2019).https://www.forbes.com/sites/bernardmarr/2019/06/03/5-amazing-examples-of-naturallanguage-processing-nlpin-practice/?sh=526e06541b30.

([4]) H.A. Prokhazka, "Artificial Intelligence in International Law," Juridical Scientific and Electronic Journal 37 ،no. 2 (2022): 153–55, https://doi.org/10.32782/2524-0374/2022-2/33.

([5]) J Odermatt, A Tschudin, and L Kistler, "The Application of Artificial Intelligence in International Arbitration: A Quantitative Analysis of Cases and Awards," Journal of International Arbitration 38, no. 1 (2021) :(49-73).

([6]) Simon J. Federer and Gareth G. Jones, "Artificial Intelligence in Orthopaedics: A Scoping Review "،PLoS ONE 16, no. 11 November (2021): 1–33, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0260471.

([7]) Jesus Manuel Niebla Zatarain, Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age, SCRIPT-Ed, vol. 15 (Springer, 2018), https://doi.org/10.2966/scrip.150118.156

(ISSN: 2356 - 9492)

كذلك تستطيع تقنيات الذكاء الإصطناعي في التحكيم الإلكتروني الذكي مساعدة المحكم أو المحكمين في تحديد القانون الواجب التطبيق وفي التعرف علي الأصوات، وفي تسجيل جلسات المحاكمة، وفي تفسير النصوص وسماع الشهود، وفي ترجمة الوثائق بدقة عالية.

1) اختيار القانون الواجب التطبيق:

طبقاً لقواعد التحكيم التقليدي للأطراف الحرية في تحديد القانون الواجب التطبيق علي إجراءات التحكيم وموضوع التحكيم. أو الإحالة إلي أحد مراكز التحكيم الإلكتروني الذكي في تحديده، أو إلي قواعد المحكمة التي تنظر النزاع إلكترونياً، التي سيقع علي عاتقها تحديد القانون الأوثق صلة بالنزاع. كما يجب أن تطبق شروط العقد والأعراف السائدة في مجال التجارة الدولية والإلكترونية، وفي كل هذه الأحوال يجب ألا يخالف هذا الإختيار النظام العام للدولة التي سينفذ فيها حكم التحكيم[1].

الأمر الذي يتطلب من المحكمين خبرة ميدانية بالقانون الدولي والتجاري وقوانين التجارة الإلكترونية، والعديد من النظم القانونية المحلية في ذات الوقت. وعليه يمكن القول أن التحكيم التجاري الدولي، مجال قانوني ضحل يتطلب من العاملين بمجال القانون من محامين ومحكمين دوليين أن يبذلو الكثير من الوقت والجهد لفحص ومراجعة كافة الوثائق والقوانين التي تناولها اتفاق التحكيم، واختيار النصوص القانونية واجبة التطبيق علي النزاع، وهو ما قد لا يتناسب والحياة التجارية التي تقوم علي عنصري السرعة والثقة، لذا فيمكن القول أنه يمكن تلافي تلك السلبيات عبر الإستعانة بتقنيات الذكاء الإصطناعي في عمليات تمحيص الوثائق والنصوص القانونية بالعقد واختيار القانون الواجب التطبيق علي النزاع محل التحكيم، وهو ما يخفف الضغط عن كاهل المحكمين والمحامين والخصوم أنفسهم.

خاصة وأن هناك إتجاه عالمي الآن، وتحول كبير لشكل المستندات والوثائق القانونية من الشكل الورقي إلي الشكل الإلكتروني بين العديد من التجار. الأمر الذي يستوجب فلترة عملية البحث والوصول السريع في أجزاء من الثانية إلي البيانات المطلوبة عبر أنظمة الذكاء الإصطناعي.

حيث بدون هذه التقنيات سيظهر للمحكم أو المحامي عند البحث اليدوي العديد من البيانات والوثائق التي لا تعد ولا تحصي مما يشتت جهد المحكم أو المحامي في الوصول إلي النتائج المرجوة. لكن عند استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي للبحث القانوني واستعراض الوثائق والمستندات فإن هذا سيقلل الوقت من أيام أو شهور أو سنوات في بعض الأحيان عبر البحث اليدوي، إلي بضع ثواني جراء البحث التلقائي الذكي[2].

2) تمحيص الوثائق والنصوص القانونية:

تقف عملية تحليل الأدلة والبيانات والوثائق المقدمة من الخصوم حائلاً بين سرعة إنجاز قضايا التحكيم وبين تحقيق رغبات الخصوم، خاصة إذا تعددت اللغات المكتوب بها هذه الوثائق أو كانت من الضخامه بحيث تستغرق وقتاً وجهداً كبيراً لفحصها والتأكد من صحتها وتسلسلها، أو كانت مجرد نسخ إلكترونية. يقع علي عاتق المحكمين مهمة استخراج البيانات والمعلومات الخاصة بالقضية المطروحة، مثل المعلومات المتعلقة بالأطراف المتنازعة، والتاريخ الإجرائي للمحاكمة، والوقائع، وكافة التفاصيل المتعلقة بشرط التحكيم، وهو الأمر الذي قد يستغرق وقتاً أطول للبحث والفحص والنظر، ويقدم بعض الفقه تقنيات الذكاء الإصطناعي كوسيلة فعالة وآمنة لمساعدة المحكمين في استخراج كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالقضية المطروحة، الأمر الذي يقلل من الوقت الذي قد يستغرق لإستصدار الحكم، خاصة إذا تمكنت تقنيات الذكاء وخوارزميتها من استخراج البيانات والمعلومات ذات الصلة من المستندات والوثائق الضخمة التي قدمها الخصوم[3].

3 (SP): التعرف علي الأصوات

من أهم تقنيات الذكاء الإصطناعي، وقد تمكنت تكنولوجيا التحول الرقمي من إدخال MLتعتبر هذه التقنية بعد البرمجة اللغوية العصبية العديد من التحسينات عليها، فأصبحت الآن لا تتعرف علي اللهجات واللغات المختلفة فقط ، وإنما أصبح بإمكانها التعرف علي أصوات أشخاص محددين بدقة مدهشة للغاية[4].

([1]) Article 5/2 of the 1985 New York Convention.

([2]) Thomas Snyder, Sergis Delfka, Camellia Aknoush, Artificial Intelligence and International Arbitration: Beyond Email, 2018, article https://www.zawya.com/ar

([3])MAHNOOR WAQAR, ibid, p 352.

([4]) Thomas Snyder, Sergis Delfka, Camellia Aknoush, Artificial Intelligence and International Arbitration: Beyond

4) تسجيل جلسات المرافعة:

يفضل الأطراف في التحكيم التجاري الدولي تسجيل جلسات المرافعة، وهو الأمر الذي قد يكلف الخصوم نفقات وترتيبات لوجستية مضاعفة، لكن عبر استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، سيكون الخصوم قادرين علي تسجيل الجلسة صوت وصورة ونص في وقت واحد مع تحديد الشخص المتحدث بدقة عالية. بالإضافة إلي ميزة الحضور الإفتراضي بدل الحضور المادي أو الشخصي للخصوم[1].

5) سماع أقوال الشهود والخبراء:

يتمتع أطراف النزاع وكذا المحكمين بحرية كبيرة في استدعاء الشهود والإستماع إليهم أو الإستعانة بالخبراء في المسائل الفنية، مع ضرورة تحديد آلية التواصل للإدلاء بالشهادة أو الخبرة، وهل ستتم عن طريق الهاتف أم عبر إستدعائهم لجلسة من خلال كاميرا تلفزيونية مدعومة بخواص الذكاء والإنترنت. حيث تستطيع هذه التقنيات بتقديم خدمة التراسل الفوري صوت وصورة ونص عبر الإنترنت بدقة وجودة عالية، مع إمكانية تبادل البيانات والمعلومات.

سابعاً:-قدرة التقنيات علي خفض تكاليف عملية التحكيم:

في ظل عصر التحول الرقمي، وانتشار التجارة الإلكترونية والعقود الذكية، صاحب ذلك التوسع في ظهور المنازعات التجارية التي تتسم بالدولية، لذا فإن إجراءات التحكيم بين الخصوم قد تكون مكلفة للغاية إذا ما اعتمد الخصوم علي طرق التحكيم التقليدي، خاصة في عملية الإنتقال والسفر والإقامة والحضور المادي وفي عمليات جمع الأدلة وتحليها يدوياً، وندب خبير... إلي غير ذلك. لكن بإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في عمليات التحكيم الإلكتروني سيضيف ميزة خفض تكاليف التحكيم من علي كاهل الخصوم، ويساعد في القيام بأغلب إجراءات المحاكمة عبر الواقع الإفتراضي بسرعة ودقة عالية وبتكاليف أقل[2].

وهو الأمر الذي دفع العديد من مؤسسات التحكيم في المجتمع الدولي إلي تطوير خدماتها عبر الإعتماد علي تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي فعقدت المؤتمرات بالفيديو، وقبلت في جلساتها بطريقة الإفصاح الإلكتروني، واعتمدت علي استخدام المنصات الرقمية والتكنولوجية القائمة علي السحابه الإلكترونية ..إلخ.

Email,op, cit, p 5.

([1]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 349. And Paul Cohen & Sophie Nappert, The March of the Robots, GLOB. ARB. REV., (Feb,15, 2017), https://globalarbitrationreview.com/the-march-of-the-robots.

([2]) M Kinnear, "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration?," International Journal of Online Dispute Resolution 6, no. 1 (2019): 1–20, https://doi.org/10.5553/IJODR/258908912019006001001 .

(ISSN: 2356 - 9492)

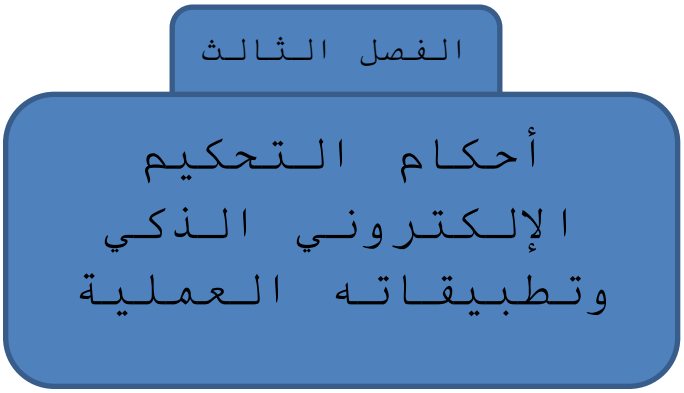

الفصل الثالث
أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي وتطبيقاته العملية

نتناول في هذا الفصل حجية أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي ونفاذها في مواجهة الخصوم، (مبحث اول) والضمانات اللازمة لضمان استقلالية الحكم ونزاهته (مبحث ثاني)، كما نتناول التطبيقات العملية لإستخدام التحكيم الإلكتروني الذكي في تسوية المنازعات التجارية الدولية (مبحث ثالث).

المبحث الأول
أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي

يلجأ الخصوم إلي التحكيم بدلاً من اللجوء للقضاء الوطني باعتباره من أيسر وأسهل الطرق القانونية البديلة لتسوية المنازعات فيما بينهم[1]؛ وفيه يختار الخصوم محكم أو أكثر (عدد فردي) موضع ثقة لجميع الأطراف[2]، أو مركز تحكيم، فيقوم هذا المحكم أو هيئة التحكيم بنظر الوقائع، والإستماع إلي الحجج المقدمة، والإطلاع علي القوانين واجبة التطبيق، ليصل في النهاية إلي قرار ملزم لكلا الطرفين يعرف بإسم "حكم التحكيم"[3].

ويحوز هذا الحكم الحجية ويصبح قابلاً للنفاذ، وذلك طبقاً للمادة 55 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 حيث نصت علي أنه **"تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الأمر المقضى وتكون واجبة النفاذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون".**

(1) NIGEL BLACKABY ET AL., REDFERN AND HUNTER ON INTERNATIONAL ARBITRATION 2 (Oxford Univ. Press, 6th ed. 2015).
(2) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 348.
(3) NIGEL BLACKABY ET AL., REDFERN AND HUNTER ON INTERNATIONAL ARBITRATION 2 (Oxford Univ. Press, 6th ed. 2015).

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

ولا يختلف الأمر في التحكيم الإلكتروني الذكي، حيث بعد إنتهاء إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي ونظر النزاع إلكترونياً تقوم الهيئة بإصدار حكم نهائي له حجيته ويتمتع بالعديد من الضمانات القانونية والحيادية والإستقلالية.

ويعتبر قرار التحكيم نهائياً وملزماً لكافة الأطراف، ليس لأنه كالحكم القضائي يتمتع بالحصانة القضائية؛ بل لأن الأطراف اتفقوا علي أن يكون هذا الحكم كذلك[1]؛ إذاً مرد هذه القوة والإلزامية هي "اتفاق الأطراف".

ومع ذلك، إذا امتنع أحد الأطراف عن تنفيذ الحكم طواعيةً واختياراً، يجوز للطرف الآخر الصادر الحكم لصالحه اللجوء إلي قضاء الدولة لإجبار الخصم علي تنفيذ حكم التحكيم وذلك استناداً إلي قواعد القانون الوطني والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتحكيم، كتلك المتعلقة بالإعتراف بأحكام محاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها[2].

وفي مصر، إذا كان هذا التحكيم يجرى داخل القطر المصري أو كان تحكيماً تجارياً دولياً يجرى فى الخارج، واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون، وامتنع المحكوم عليه من تنفيذ حكم التحكيم إختياراً، يجوز للمحكوم له بتقديم طلب تنفيذ الحكم لرئيس المحكمة المختصه المشار إليها بالمادة 9 من قانون التحكيم المصري[3]، والذي يقوم بنفسه أو من يندبه بإصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم جبراً[4].

وسوف نستعرض فيما يلي أولاً:- أحكام هيئات التحكيم الإلكتروني الذكي، وثانياً:- مدي الإعتراف بأحكام التحكيم الإلكترونية الذكية.

أولاً:- أحكام هيئات التحكيم الإلكتروني الذكي:

طبقاً للإتفاقيات الدولية وقوانين التحكيم يجب علي المحكمين أن يصدروا حكم التحكيم مكتوباً ومزيلاً بتوقيع كلاً منهم. كذلك نصت المادة 43 من قانون التحكيم المصري علي أنه "1. يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون، وفى حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت فى الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية. 2. يجب أن يكون حكم التحكيم مسبباً إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم. 3. يجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه إذا كان ذكرها واجبا".

وبعد صدور حكم التحكيم "1. تسلم هيئة التحكيم إلى كل من الطرفين صورة من حكم التحكيم موقعة من المحكمين الذين وافقوا عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.2- ولا يجوز نشر حكم التحكيم أو نشر أجزاء منه إلا بموافقة طرفى التحكيم"[5].

([1]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 348-349.

([2]) Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards art, III, V, June 10, 1958, 21 U.S.T. 2517, 330 U.N.T.S. 3 [hereinafter New York Convention].

([3]) المادة 9 من قانون التحكيم المصري "يكون الاختصاص بنظر مسائل التحكيم التى يحيلها هذا القانون إلى القضاء المصرى للمحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع ، أما إذا كان التحكيم تجاريا دوليا ، سواء جرى فى مصر أو فى الخارج ، فيكون الاختصاص لمحكمة استئناف القاهرة ، مالم يتفق الطرفان على اختصاص محكمة استئناف أخرى فى مصر.

2-وتظل المحكمة التى ينعقد لها الاختصاص وفقا للفقرة السابقة دون غيرها صاحبة الاختصاص حتى انتهاء جميع إجراءات التحكيم".

([4]) طبقاً لما نصت عليه المادة 56 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 والتي اشترطت ارفاق طلب التنفيذ ما يلي" 1- أصل الحكم أو صورة موقعة منه. 2- صورة من أتفاق التحكيم. 3- ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادرا بها. 4- صورة من المحضر الدال على إيداع الحكم وفقا للمادة (47) من هذا القانون".

([5]) المادة 44 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي حالة طلب تنفيذ الحكم جبراً يجب أن يرفق الطلب 1. أصل الحكم أو صورة موقعة منه. 2- صورة من أتفاق التحكيم. 3- ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادراً بها. 4- صورة من المحضر الدال على إيداع الحكم وفقا للمادة (47) من هذا القانون[1].

ومن منطلق القواعد العامة للتحكيم يثور التساؤل حول جواز إصدار الحكم إلكترونياً ومزيلاً بالتوقيع الإلكتروني فقط دون وجود نسخة مكتوبة وموقعه توقيعاً حياً من المحكمين؟، وهل يؤثر ذلك علي الإعتراف بالحكم وحجيته أو قابليته للتنفيذ؟

في الحقيقة، لا تثور أية إشكالية في التحكيم التقليدي إذا ما قرر المحكوم عليه تنفيذ الحكم اختياراً، لكن قد تثور الإشكالية إذا امتنع الخصم عن التنفيذ إختياراً وطالب الشخص (المحكوم له) تنفيذ حكم التحكيم جبراً، إذ نصت المادة 43 من قانون التحكيم المصري علي وجوب صدور حكم التحكيم كتابة وموقعاً من المحكمين، ووجوب إرفاق طلب تنفيذ حكم التحكيم، الصيغة التنفيذية لأصل الحكم أو صورة مصدق عليها من المحكمين (هذا بجانب المستندات الأخري السابق الإشارة إليها)؛ وبغير هذا الإجراء لن يتمكن (المحكوم له) من تنفيذ الحكم جبراً.

علي النقيض من ذلك، وعند الحديث عن التحكيم الإلكتروني الذكي فإنه يصعب الحصول علي نسخة حية مزيلة بتوقيع المحكمين (أي نسخة أصلية لحكم التحكيم)، ففي التحكيم الإلكتروني الذكي يقوم المحكمين بالتوقيع إلكترونياً علي صيغة الحكم[2]، لذا فلا يوجد أصل للحكم وصوره مصدقة عنه. وعندما يتم نسخ الحكم الإلكتروني إلي عدة نسخ إلكترونية تكون كل نسخة منه مطابقة تماماً للنسخ الأخري.

ولضمان صحة حكم التحكيم الإلكتروني الذكي وعدم حصول أي تعديل أو تزوير عليه، يمكن إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي للحماية والتشفير الإلكتروني، وذلك للتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني علي حكم التحكيم والتثبت من عدم تحريفه أو تزويره.

كما يمكن للخصوم ولضمان عدم حصول أية تعديل أو تزوير للحكم أن يلجئوا إلي جهة ثالثة موثوق بها تقوم بالتصديق علي توقيعات المحكمين الإلكترونية، وتشهد بأن هذه التوقيعات تعود لشخصهم.

أضف إلي ما تقدم، ولضمان تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الذكي، يجب أن تكون تشريعات الدولة، التي يتم فيها تنفيذ حكم التحكيم، تعترف بالكتابة والتوقيعات الإلكترونية، وإعطائها ذات القيمة التي تعطيها للكتابة العادية والتوقيع الحي التقليدي.

وبالرجوع لقانون التوقيع الإلكتروني وقانون التحكيم المصري نجد أن المادة 14 من قانون التوقيع الإلكتروني نصت علي أنه "للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

كذلك ما نصت عليه المادة 15 من أن "للكتابة الالكترونية وللمحررات الالكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

أيضاً ما نصت عليه المادة (55) مقانون التحكيم المصري من أنه :"تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الأمر المقضى وتكون واجبة النفاذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون".

والبين من هذه النصوص أن المشرع لم يتطرق للأحكام الصادرة بشكل إلكتروني سواء في قانون التوقيع أو قانون التحكيم، واكتفي بالإعتراف بالوقيعات الإلكترونية في نطاق المعاملات التجارية والمدنية والإدارية.

وأضفي حجية الأمر المقضي علي أحكام التحكيم التي صدرت طبقاً لأحكام القانون، ومن ثم إذا توافرت في الحكم الشروط التي نصت عليها المادة 43 والمادة 56 كان لهذا الحكم ذات الحجية الموجودة للأحكام القضائية، وجاز تنفيذ حكم هيئة التحكيم بالقوة الجبرية.

([1]) المادة 56 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

([2]) التوقيع الالكتروني يقصد به: "ما يوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموّقع وتميزه عن غيره". طبقا لما نصت عليه المادة 1 فقرة ج من قانون التوقيع الألكتروني المصري رقم 15 لعام 2004.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

ويفرض المشرع المصري علي هيئة التحكيم أن تسلم إلي كل من الطرفين صورة من حكم التحكيم موقعة من المحكمين الذين وافقوا عليه ويتعين علي من صدر لصالحة حكم التحكيم أن يستوفي مجموعة من إجراءات التحكيم المحددة .خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . حتي يتمكن من القيام بتنفيذ حكم التحكيم جبرياً بمساعدة رجال السلطة العامة

ومن جانبنا نعتقد، وفي ضوء أحكام قانون التحكيم المصري الحالية، لا بد لطالب التنفيذ في التحكيم الإلكتروني الذكي إذا ما أراد تنفيذ حكمه، من الحصول علي نسخة ورقية من الحكم الإلكتروني وتأمين توقيعها من قبل المحكمين بتوقيع حي أو مصدق عليها من جهة معتمدة، ومترجمة إلى اللغة العربية وذلك إذا لم يكن حكم التحكيم صادراً بها. وذلك حتي يتمكن من إيداعها قلم محكمة الإستئناف وطلب تنفيذ الحكم من رئيس المحكمة المختصة طبقاً لنص المادة 9 من قانون التحكيم المصري، وذلك ما لم يكن الحكم الإلكتروني مزيلاً بتوقيع المحكمين إلكترونياً ومصادقاً عليه من إحدي الجهات المختصة، حيث تقوم الوثيقة التحكيمية الإلكترونية في هذه الحالة مقام الوثيقة العادية.

ويقترح بعض الفقه المقارن، ولضمان نفاذ الحكم وإمتثال الخصوم له، بعد صدوره من هيئة التحكيم الإلكتروني الذكي، أن يزود النظام بتقنيات للردع إلكترونياً، كأن يمنح التاجر أو مزود الخدمة إلكترونياً بعلامات ثقة أو أختام خاصة، وعندما ينتهك أحد هؤلاء الخصوم اتفاق التحكيم، وشروطه التي ارتضاها ابتداء وقبل تسوية النزاع إلكترونياً، يقوم النظام بإلغاء علامة الثقة أو الختم الخاص به تلقائياً[1].

واقترح البعض لحماية التوقيعات الإلكترونية الصادرة عن هيئة المحكمين من أي محاولة للإختراق أو السرقة أو التزوير، أن يتم وضع الكثير من الإجراءات الأمنية لحماية هذه التوقيعات، وذلك بإستخدام تقنيات التشفير[2]، أو الترميز لتمويه الرسائل والمعلومات بحيث لا تقرأ إلا من قبل الشخص الموجه إليه.

كما يمكن وضع ضمانات أخري لحماية التوقيع الإلكتروني للمحكم عن طريق توثيق التوقيع الإلكتروني من خلال جهة معينة تقوم بإصدار شهادات بإسم المستخدم تتضمن إسمه والجهة المصادقة عليها وتاريخ صلاحيتها، وتعمل هذه الشهادات علي التعريف بالشخص الذي يحملها وأهليته وتصادق علي توقيعه إلكترونياً[3].

ثانياً:- الإعتراف بأحكام التحكيم الإلكترونية الذكية:

يواجهه الاعتراف بأحكام التحكيم الإلكترونية الذكية وتنفيذها صعوبات عدة، يرجع مردها أنه لا يوجد ما يلزم محاكم الدول المختلفة بالإعتراف بمثل هذه الأحكام الصادرة علي هذا النحو، خاصة عند تطبيقها للقوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية الملزمة لها. فلجوء أطراف النزاع إلي الإتفاق علي هذا النوع من التحكيم أو انتهاج بعض هيئات التحكيم لهذا السبيل الجديد لتسوية المنازعات التجارية، لا يمثل أي التزام للمحاكم القضائية الوطنية، طالما أن قوانينها الوطنية أو الإتفاقيات الدولية التي تطبقها لا تتضمن ما يلزمها بالإعتراف بمثل هذه الأحكام الإلكترونية الذكية[4].

([1])American Bar Association (2002), 'Task Force on Electronic Commerce and Alternative Dispute, Addressing Disputes in Electronic Commerce', Final Report, p.132. Retrieved from: http://www.americanbar.org/content/dam/aba/migrated/dispute/documents/FinalReport102802.authcheckdam.pdf ,accessed 12 jan 2024.

([2]) د/ علي سيد قاسم، الجوانب القانونية للتوقيع الإلكتروني، بحث منشور في سلسلة بحوث (الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية)، طبعة 1، المجلس الأعلي للثقافة القاهرة، 2000، ص 226.

([3]) حيث يتم ذلك عن طريق مفتاحين عام وخاص، والمفتاح العام يستخدمه المرسل إليه للتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني، ويمكن الإطلاع عليه من الغير، أما المفتاح الخاص فهو الترميز الذي يستخدم فقط من قبل موقع الرسالة الإلكترونية ويكون سرياً. د. مصطفي ناطق صالح، المرجع السابق، ص 161.

([4]) د/محمد إبراهيم موسي، التحكيم الإلكتروني، المؤتمر السنوي السادس عشر، التحكيم التجاري الدولي، ص1069-1088 ، ص 1084.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولتفادي هذه الصعوبات والعقبات سارعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلي دعوة كل الدول للعمل علي تغيير التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية لتتواءم مع استخدام التقنيات الجديدة في تسوية المنازعات التجارية. خاصة تلك التي تتم إجراءاتها عبر شبكة الإتصال الإلكترونية[1].

وقد استجاب الإتحاد الأوربي لهذه الدعوة بطلبه من الدول الأعضاء ضرورة العمل علي تطوير تشريعاتها نحو اعتماد آليات تسوية المنازعات إلكترونياً خارج المحاكم وكفالة حسن أدائها لمهامها سواء علي الصعيد القانوني أو علي المستوي العملي[2].

كذلك استجاب مجمع لندن المعتمد للتحكيم لهذا النهج، فأقر بروتوكول استخدام هذه التقنية في إدارة عملية التحكيم، وحاول ضبط عملية التحكيم ومناهجها في عملية تبادل المستندات وغيرها من المعلومات فيما بين أطراف النزاع والمحكمين وفيما بين أطراف النزاع أنفسهم، وذلك بموجب قواعد يمكن إدخال تعديلات عليها، بإتفاق المحكمين وأطراف النزاع، وبما يلائم احتياجات العملية التحكيمية[3].

المبحث الثاني
ضمانات استقلالية هيئة التحكيم ونزاهتها

طبقاً للقواعد العامة يجب أن يكون قبول المحكم لمهمة الفصل في النزاعات التجارية الدولية **كتابة**، كما يجب أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول استقلاله أو حيدته[4]. ويجوز للأطراف المتنازعة رد المحكم إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حيدته أو استقلاله. ومع ذلك، لا يجوز لأى من طرفى التحكيم رد المحكم الذى عينه أو اشترك فى تعيينه إلا لسبب تبينه بعد أن تم هذا التعيين[5].

وفي الحقيقة، يعد مبدأ استقلال هيئة التحكيم وحيدتها من أهم الضمانات التي يرتكز عليها فعالية نظام التحكيم الإلكتروني الذكي في فض المنازعات التجارية الدولية، وذلك دون تدخل من أي جهه حكومية أو سيادية أو غيرها.

ويعتبر من مظاهر استقلال هيئة التحكيم، إختصاص هذه الهيئة بالفصل في كافة الدفوع المتعلقة بالشكل أو بالموضوع. وكذا بلغة الإجراءات، وغيرها من الدفوع التي قد تثار من قبل أطراف النزاع، والتي يتعين إثارتها إبتداء أمام هيئة التحكيم لا أمام قضاء المحكمة عند الطعن علي حكم التحكيم، وذلك إعمالاً لقاعدة أن قاضي الدعوي هو قاضي الدفوع[6].

ولا شك أن في نظام التحكيم الإلكتروني الذكي يترعرع هذا المبدأ (إستقلال المحكم وحيدته) ويستقر في وجدان المتقاضين، نظراً لخصوصيات نظام التحكيم الإلكتروني الذكي، وما يشهده من وجود محكمين (وكذا الخصوم) ينتسبون لدول مختلفة، مما يحمي هيئة التحكيم المنعقدة بطريقة افتراضية علي منصات ذكية من إحتمالية الحياد عن نظام العدالة، أو التعرض لضغوطات سياسية أو اقتصادية، أو أية معوقات ذات طابع قانوني أو واقعي، من شأنها التأثير سلباً علي استقلال المحكم أو حياده.

فعملية إختيار المحكمين في التحكيم الإلكتروني الذكي تتم بغض النظر عن المعرفة المسبقة بأطراف النزاع. ومن ثم فإن المحكمين يتمتعون بقدر أكبر من الحيدة والإستقلالية تجاه الطرفين[7].

([1]) HUET J. & VALMACHINO S. : Réflexions sur l'arbitrage électronique dans le commerce international, Gaz.pal, 2000, p.18.

([2]) د/محمد إبراهيم موسي، المرجع السابق، ص1088.

([3]) د/ أحمد شرف الدين، تسوية المازعات إلكترونياً، ضمن فاعليات المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري، جامعة الدول العربية، 2002، ص4.

([4]) المادة 16 من قانون التحكيم المصري.

([5]) المادة 18 من قانون التحكيم المصري.

([6]) ويلاحظ أنه ليس للقاضي المختص أن يحكم بتعديل الحكم أو ببطلان حكم التحكيم كما أنه لا مجال أمامه للحكم بوقف التنفيذ حتى يفصل في الطعن المقدم علي الحكم في محكمة أخري (الطعن علي احكام التحكيم). وهذا الحكم غير قابل للطعن عليه بالوسائل العادية او غير العادية للطعن علي الأحكام (الطعن علي احكام التحكيم) ويجوز فقط إقامة دعوي بطلان لهذا الحكم أمام محكمة الاستئناف العالي أو محكمة الدرجة الثانية حسب طبيعة ونوعية النزاع. مدونة أ. محمد ناصر مقال منشور علي الموقع التالي: تم الإطلاع بتاريخ 17/فبراير/2024. https://mnasserlaw.com/ar

([7]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 4 و 5.

ويضيف بعض الفقه المقارن أن عمليات تسوية النزاعات التجارية عبر قنوات التحكيم الإلكتروني الذكي، تعد عنصراً حاسماً، فهي تضفي الشفافية والثقة علي إجراءات التحكيم وتضمن استقلاليته وحيدته، خاصة إذا تم نشر بعض القرارات أو الإتفاقات التي تم التوصل إليها في حال الوساطة الإلكترونية الذكية[1].

وللمزيد من الشفافية والإستقلالية نصت المادتان 16 و 17 من المبادئ التوجيهية للجنة وزراء مجلس أوروبا لعام 2021 بشأن آليات تسوية المنازعات عبر الإنترنت، علي أنه "يجب في إجراءات التحكيم المدنية والإدارية أن يتم نشر جميع القرارات النهائية لتسوية النزاعات عبر الإنترنت".

وفي الحقيقة، يرجع السبب في اعتماد اللجنة الأوربية لهذا الإتجاه الفقهي أن الشفافية تُمكن الأطراف المتنازعة من فهم كيفية التوصل إلى القرار المنطوق، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من ثقتهم في نظام التحكيم الإلكتروني الذكي وتسوية المنازعات التجارية الدولية بالاتصال الإلكتروني المباشر[2].

كذلك يمكن أن يؤدي نظام نشر القرارات أو مضمونها إلي إنشاء سوابق قانونية وقضائية تخدم النظام في عمليات التحكيم المستقبلية، وتزيد الوعي العام لدي المتقاضين بآلية التحكيم الإلكتروني الذكي في تسوية المنازعات. وهو ما يعزز الثقة في النظام الحديث المستخدم ويشجع المزيد من الناس إلي اللجوء إليه حال التنازع. كل هذا ومع عدم الإخلال بحقوق الأطراف المتنازعة في السرية والحفاظ علي الخصوصية، الأمر الذي يتطلب تحقيق نوع من التوازن بين أمن العملية وخصوصية التقاضي وبين علانية الإجراءات التحكيمية[3].

المبحث الثالث
تطبيقات عملية لتسوية المنازعات التجارية الدولية عبر التحكيم الإلكتروني الذكي

يلعب التحكيم دوراً محورياً في تسوية المنازعات التجارية الدولية بصفة عامة، وكذا منازعات التجارة الإلكترونية بصفة خاصة. وقد ساعد الواقع العملي والتكنولوجي في ظهور آلية جديدة لتسوية المنازعات التجارية، تتلائم مع طبيعتها الإلكترونية، والقائمة علي عنصر السرعة. حيث بعد شيوع استخدام التقنيات الحديثة في إبرام العقود وإتمام الصفقات إلكترونياً، إتجه الفكر إلي تسوية المنازعات الناجمة عن هذه العلاقات القانونية بالطريق الإلكتروني (أي عبر شبكات الإتصال الذكية) ودون حاجة لإنتقال أو تواجد أطراف العملية في مكان واحد[4].

لذا تركز جل اهتمام المهتمين بمجال التحكيم بهذه الآلية الجديدة، فضلاً عن مؤسسات التحكيم والدول المختلفة. فمثلاً في الأتحاد الأوربي اهتمت المفوضية الأوربية بهذه التقنية وأنشأت في 2016 منصة لتسوية النزعات التجارية للمستهلكين عبر الإنترنت علي مستوي الإتحاد الأوربي[5].

مع أكثر من 60 مليون نزاع سنوياً، **eBay** كذلك في "الولايات المتحدة" تعامل نظام تسوية المنازعات عبر الإنترنت التابع لشركة خاصة تلك المتعلقة بحماية خطط شراء المركبات وخطط شراء المعدات الصناعية والتجارية[1].

([1])Hörnle J. (2002), 'Online dispute resolution in business to consumer e-commerce Transactions', JILT2, p. 169. Retrieved from: http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/law/elj/jilt/2002_2/hornle/#a2 accessed 12 jan 2024.

([2]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR,Ibid,.. p 6.

([3]) Jhusiwala R. (2010), 'Online dispute resolution: a step in the right direction', Dispute Resolution Bulletin, Issue V, p. 205.

([4]) د/محمد إبراهيم موسي، المرجع السابق، ص1069.

([5]) Hess B., Bergström M., & Storskrubb E. (2016), EU Civil Justice: Current Issues and Future Outlook, Bloomsbury Publishing, p. 46. http://ec.europa.eu/consumers/odr

(ISSN: 2356 - 9492)

منصتان رئيسيتان لتسوية النزاعات عبر الإنترنت وقد تم طرحهما على نطاق عالمي، ويعمل كل **Cybersettle** و**Modria**كما تعد منهما على حل أكثر من 200 ألف نزاع سنوياً[2].

وقد سمح هذا النظام **the Chinese ODR system** أيضاً اعتمدت الصين نظاماً لتسوية المنازعات عبر التحكيم الإلكتروني الذكي بإمكانية التسوية بالإتصال المباشر في التجارة الإلكترونية الدولية. كما اعتمدت الصين أيضاً محاكم رقمية يرأسها قضاة طبيعيون يعتمدون علي تقنيات الذكاء الإصطناعي[3].

وقد ساعدت تقنيات الذكاء علي تبسيط الإجراءات التحكيمية وتوفير الوقت والجهد والنفقات لجميع الأطراف المتنازعة خاصة في الدول التي اعتمدت عليه في عمليات التحكيم. كما ساعد علي تحسين القدرة علي التنبؤ وخفض المخاطر المترتبة علي التقاضي، وتسريع عمليات تسوية المنازعات بطريقة غير مسبوقة[4].

وفي دراسة أجراها بعض الفقه المقارن عام 2017 لتقييم قدرة تقنيات الذكاء علي التنبؤ بنتائج التقاضي، فكانت النتيجة توقع النظام بدقة مرتفعة وصلت إلي 70.2% من أحكام المحكمة العليا، وتوقع بنسبة 71.9% من أصوات القضاه، وقد كان النظام يستخدم البيانات والمعطيات التي كانت أمام المحكمة العليا الأمريكية[5].

وفيما يلي نسرد علي سبيل المثال بعض الهيئات والمؤسسات التي تبنت تطبيق آلية التحكيم الإلكتروني الذكي في نظامها القضائي، وهي وذلك حسب قواعد معينة يحددها كل مركز للسير عليها في العملية **Arbitration-online**ما تعرف بمراكز التحكيم عبر الإنترنت التحكيمية برمتها[6].

أولاً: جمعية التحكيم الأمريكية:

)[7]، ويعكس **ADR**يطلق علي مصطلح تسوية المنازعات التجارية عبر تقنيات الذكاء الإصطناعي المدمجة في إجراءات التحكيم، إسم (هذا المصطلح التطور الذي لحق إجراءات التحكيم التقليدية إلي التسوية المباشرة عبر إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي[8].

([1]) Smith T. 'The Rise of Artificial Intelligence in Law: The New Frontier of Legal Practice', Journal of Intellectual Property Law & Practice, (2017), Vol. 12, No. 7, pp. 543-550. Retrieved from: https://libraryguides.missouri.edu/c.php?g=557240&p=3832247 accessed 12 March 2024.

([2]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid ,..p 1.

([3]) China Daily (2019), 'Beijing Internet Court Launches AI judge', 28 June 2019. Retrieved from : http://www.china-daily.com.cn/a/201906/28/WS5d156cada3103dbf1432ac74.html accessed 15 March 2024.

([4]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid ,..p 2.

([5]) Katz D. M., Bommarito II, M. J., Blackman J., & Cai L. (**2017**), 'A general approach for predicting the behavior of the Supreme Court of the United States', PLOS ONE, Vol. 12, No. 4, e0174698, p. 36. Retrieved from: https://doi.org/10.1371/journal.pone.0174698 accessed 12 March 2024.

([6]) د/ سامح محمد عبدالحكم محمود، التحكيم الإلكتروني، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية الشرطة، دبي الإمارات العربية، 2003، ص 7. بحث منشور علي الموقع التالي: www.arablawinfo.com

([7]) تم تسوية أول قضية في عام 2002 من قبل لجنة لتسوية المنازعات الإفتراضية **ORD** ، التي تتعلق بعروض شركة **America Online (AOL)** بتقديم قوائم ورسائل بريدية، بما في ذلك الآلاف من عناوين رسائل البريد الإلكتروني، مقابل الإعلانات. الأمر دفع العديد من العملاء إلي الشكوي ورفع دعوي إلكترونية. وقد ترأس الفصل في القضية نظام إلكتروني ذكي سمي بالقاضي الإفتراضي، كان قد طوره المركز الوطني لبحوث المعلومات الآلية بجامعة كورنيل (**NCAIR**) للتعامل مع الأمور القانونية البسيطة. وقد حكم (القاضي الافتراضي) بأن احتفاظ شركة **AOL** بالقوائم البريدية للعملاء وإرسال الآف الرسائل ينتهك شروط الخدمة الخاصة به وأجبرهم على إزالة الإعلان في غضون ثلاثة أيام.

NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid ,..p 2-3.

([8]) كما يشار إلى نظام تسوية المنازعات بمصطلح التسوية عبر الاتصال الحاسوبي المباشر ويختصر بالحروف التالية «ADR» أو «e-ADR» أو «eDR» أو «cyber-ADR» أو «ADR».

Such a dynamic e-commerce environment is a natural cradle for ODR. ODR is, in other words, the ADR in the digital

ويسلط هذا المصطلح الضوء علي إجراءات التحكيم الإلكتروني التي تتم بإستخدام برامج الكمبيوتر وأنظمة الذكاء الإصطناعي، بدلاً اللجوء إلي قواعد وإجراءات التحكيم التقليدي.

نظاماً ذكياً يسمح للأطراف بتقديم **International Court House, cyber court, AAA** وقد طورت جمعية التحكيم الأمريكية نزاعاتهم من خلال صفحة ويب عالمية محددة تحتفظ بها جامعة فيلانوفا[1]. ومن ثم يلتزم مدير الجمعية بإسناد القضية إلى قاضٍ مكلف بمراجعة الطلبات وإصدار قرار في غضون 72 ساعة[2].

) من رواد تسوية المنازعات التجارية عبر الشبكة العالمية للمعلومات، حيث استطاعت إنشاء ما **AAA**(وتعد جمعية التحكيم الأمريكية في عام 1996 ووضعت له نظام**virtual magistrate project** يعرف بمحكمة التحكيم الإلكترونية الدولية، أو القاضي الإفتراضي خاص للتحكيم، ليتلاءم مع التطورات السريعة في نظم المعاملات التجارية، والإلكترونية[3]. وبهذا النظام قد أخذت (الويبو) المنظمة)[4]. حيث أنشأت موقع خاص بكل قضية منظورة علي حدة، علي نحو يسمح لها فقط ولأطراف النزاع **WIPO** العالمية للملكية الفكرية (وهيئة التحكيم الدخول للموقع ومراجعة إدعاءات الخصوم المسجلة عليه.

وطبقاً لهذا النظام، يتعين علي طالب التحكيم الولوج إلي الموقع الإداري "للجمعية الأمريكية للتحكيم" وتسجيل طلبه وكافة البيانات والمعلومات الضرورية لبدء إجراءات التحكيم، ولتبدأ عملية مراجعة الطلب وإيداع المبالغ المطلوبة.

بعد استيفاء البيانات والمبالغ المالية، تقوم "الجمعية" بإنشاء موقع خاص للقضية علي الشبكة العنكبوتية، وتخطر به كافة الأطراف علي بريدهم الإلكتروني المسجل لديها في الطلب المقدم[5]، لتبدء إجراءات التحكيم منذ هذا التاريخ.

وفي الحقيقة، تملك المؤسسة التحكيمية سلطة تقديرية في قبول التحكيم إلكترونياً أو بإتمامه بالطرق التقليدية مالم يتفق أطراف النزاع علي خلاف ذلك، وحسبما تقتضي ظروف كل قضية.

وتطبيقاً لذلك، إذا رأت مؤسسة التحكيم قبول التحكيم إلكترونياً، فيتم بدء إجراءاته وتداول جلساته، إما عن طريق التليفون أو بواسطة عقد أو بأي وسيلة إلكترونية مماثلة[6]. **video téléconférence conference** اجتماع بالفيديو عن بعد

---

era. ODR is also commonly referred to as “ADR”, “e-ADR”, “eDR”, “cyber-ADR ” or “ADR” Alexander N. (2006), ‘Mobile mediation: How technology is driving the globalization of ADR’, Hamline Journal of Public Law and Policy, Vol. 27, No. 2, p. 243.

([1]) Gellman A. J. (n.d.), ‘Alternative Dispute Resolution: An Overview’, National Consumer ADR Advisory Council. Retrieved from: https://www.umass.edu/dispute/ncair/gellman.htm accessed 12 jan 2024.

([2]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: A GAME-CHANGER OR A TROUBLEMAKER OF DATA PROTECTION, VIETNAMESE JOURNAL OF LEGAL SCIENCES, vol. 08, No. 01, 2023, pp. 01-24. P 5.

([3]) HUET J. & VALMACHINO S. : Réflexions sur l’arbitrage électronique dans le commerce international, Gaz.pal, 2000, p.1601.

([4]) د. مصطفي ناطق صالح مطلوب، التحكيم التجاري الإلكتروني، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11 العدد 39، السنة 2009، ص 150. و أ/ محمد أمين، تزايد استخدام تقنيات المعلومات والإتصالات في التجارة، محكمة قضائية عالمية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، 2008، ص 2 و3.

www.addustour.com

([5]) CAPRIOLI E.A. : Arbitrage et médiation dans le commerce électronique (l’expérience du Cyber Tribunal), R.A 1999, n° 2,, p.232.

([6]) HUET J & .VALMACHINO S., Réflexions sur l’arbitrage électronique, art.préc, p.15.

(ISSN: 2356 - 9492)

وبعد انتهاء إجراءات التحكيم والدفاع والمداولة يصدر الحكم الإلكتروني ويعلن علي الموقع الخاص بالقضية، كما ويخطر به كافة الأطراف المتنازعة عبر بريدهم الإلكتروني المسجل[1]. واشترطت لذلك أن يصدر الحكم خلال 72 ساعة من تاريخ قبول المحكم، وأن يصدر القرار علانية[2].

ثانياً :- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

تبنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية نظام التحكيم الإلكتروني الذكي، بموجب قواعد خاصة أعدت لهذا الغرض، إذ يمكن تسلم المستندات والوثائق إلكترونياً، والإستماع لأطراف النزاع والشهود عبر إستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من وسائل نقل للصوت والصورة عبر الإنترنت.

كذلك تبنت المنظمة نظام الإعذار الآلي من خلال قاعدة بيانات خاصة ومخصصة لهذا الغرض، مع وضع أرشيف لكل ما يرسل منها أو ما يصل إليها[3]، وقد ساهمت المنظمة في تفعيل هذا النظام بشكل كبير في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية والعلامات التجارية[4].

ثالثاً :- تجربة نظام المحاكم الإلكترونية بكندا:

خاضت كندا تجربة تسوية المنازعات التجارية بالطريق الإلكتروني الذكي[5]، إذ في عام 1996 تقدم مركز أبحاث القانون العام التابع لكلية الحقوق بجامعة مونتريال بمشروع للمحكمة الإلكترونية المفتوحة **cyber tribunal** ، وفي عام 1998 تم وضع قواعد السلوك لتتلاءم وطبيعة التجارة الإلكترونية، وتكفل صحة بياناتها، حيث تتم كافة الإجراءات إلكترونياً علي الموقع الخاص للمحكمة، ابتداء من تقديم الطلب وحتي بدء الإجراءات وصدور القرار[6].

وطبقاً لهذه الآلية لا يستلزم انتقال أطراف النزاع وحضورهم المادى أمام المحكمين[7]. حيث يمكن سماع أطراف النزاع والشهود عبر المحادثات التليفونية، والإتصالات الإلكترونية، فضلاً عن إمكانية تقديم المستندات والأوراق بالبريد الإلكتروني، أو بالإتصال المباشر بالخبراء وتبادل الحديث معهم عبر شبكة الإنترنت[8].

يتضح من نظام هذه المحكمة أنها تستجيب لطبيعة التجارة الإلكترونية، وقد حاولت وضع قواعد تكفل سلامة بياناتها وتسوية منازعاتها بموجب نظام يكفل مصداقية الإجراءات الإلكترونية، وينضم إليه أطراف النزاع، ويتحقق الإرتباط به بوجب إطار تعاقدي[9].

وللمزيد من الثقة وبث الطمأنينة لدي جمهور المتقاضين تصدر المحكمة شهادات مصادقة علي المواقع الشبكية التي تستوفي الشروط المطلوبة، ومفاد هذه الشهادات إلتزام أصحاب المواقع أو مديريها بتسوية منازعاتهم مع المتعاملين معهم وفقاً للائحة الخاصة بإجراءات المحكمة. ويرتبط منح هذه الشهادة بالإلتزام بقواعد سلوك تتضمن المبادئ التي يتوجب إحترامها من قبل المتعاملين علي المواقع الشبكية المطلوب إصدار شهادة تصديق عليها[10].

رابعاً :- اتفاقية نيويورك:

([1]) CAPRIOLI E.A. : Arbitrage et médiation dans le commerce électronique, art.préc, p.235

([2]) موقع مشروع القاضي الإفتراضي، وهناك قواعد خاصة للمشروع صادرة في 1999 منشورة علي الموقع التالي، www.vmag.org .

([3]) M.Scott Donahey, current development in online resolution, p9&10,on website: www.tannedfeet.com

([4]) د. مصطفي ناطق صالح مطلوب، المرجع السابق، ص 151.

([5]) د/محمد إبراهيم موسي، المرجع السابق، ص1073.

([6]) د/ مصطفي ناطق صالح مطلوب، المرجع السابق، ص 151.

([7]) HUET J. & VALMACHINO S., Réflexions sur l’arbitrage électronique, art.préc, p.6

([8]) CAPRIOLI E.A.: Arbitrage et médiation dans le commerce électronique, art.préc, p.228.

([9]) د/ محمد إبراهيم موسي، المرجع السابق، ص 1074.

([10]) د/ أحمد شرف الدين، المرجع السابق، ص3.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

في البداية كانت تخشي مراكز التحكيم الاعتماد علي تقنيات الذكاء الإصطناعي في تسوية النزاعات، خوفاً من العقبات والصعوبات التي قد تواجهها عند عرض النزاع أمام القضاء الوطني في مرحلة التنفيذ الجبري[1]. بجانب أن هذه التقنيات لم تكن قد اكتسبت بعد هذه الثقة والدقة[2]. لكن وبعد ظهور اتفاقية نيويورك وانحيازها لتنفيذ أحكام التحكيم التي تصدر علي هذا النحو، أضفي شرعية علي هذه الأحكام وجعلها نافذه بين الخصوم ويقع علي عاتق محاكم الولايات ضمان تنفيذها، مع مرعاة التحفظات الواردة في المادة 5 من الإتفاقية[3].

وقد ساعدت جائحة كورونا (كوفيد-19) في انتشار استخدام التحكيم الإلكتروني الذكي في عمليات التحكيم، حيث سعي العالم جاهداً إلي التكيف مع إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي وأنظمة عمله الجديدة[4].

وقد أثبت أنظمة الذكاء الإصطناعي جدارتها، وبينت مدي أهميتها، خصوصاً في ضوء انتقال عمليات التحكيم من الشكل التقليدي والحضور المادي للأشخاص، إلي التحكيم الرقمي أو الإفتراضي[5]. لذا كان طبيعياً أن يتم دمج التكنولوجيا القائمة علي تقنيات الذكاء الإصطناعي في إجراءات التحكيم والمحاكمة الإلكترونية[6].

خامساً :- الذكاء الإصطناعي كمحكم دولي معتمد :

يعتقد بعض الفقه بأن التطور الملحوظ في تقنيات الذكاء الإصطناعي ونجاحه في التحكيم الإلكتروني الذكي يُنبئ بظهور محكم دولي معتمد، علي درجة عاليه من الخبرة القانونية[7]. كما يدعي أنصار هذا الرأي، أنه من المتصور أن ينتدب الذكاء الإصطناعي للإستشاره كخبير وحتي لإصدار قرار أو كوسيط[1].

([1]) Philippe Billiet & Filip Nordlund, A New Beginning—Artificial Intelligence and Arbitration, KOREAN ARB. REV. 26, 26 (2018). MAHNOOR WAQAR, ibid, p 348.

([2]) Lucas Bento, International Arbitration and AI: Time to Tango?, KLUWER ARB. BLOG (Feb 23, 2018, http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/02/23/international-arbitrationartificial-intelligence-time-tango/.

([3]) اتفاقية الاعتراف بقررات التحكيم الأجنبية وتنفيذها نيويورك لعام 1958. متاحه علي الموقع التالي، تم الإطلاع بتاريخ 13/ 2/ 2024.
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf

([4]) Emma Jacobs, The Future of Work, THE FINANCIAL TIMES (Dec. 1, 2021, https://www.ft.com/content/7202c5d4-fbc9-4ad7-93c2-cb05e6b582e9 (Interestingly, the author of this article also stated that employers are investing more in Artificial Intelligence and automation, and employees may see in the future that they are relieved from grunt work, or, in the bleaker scenario, relived entirely due to the process of automation).

([5]) Lucas Bento, International Arbitration and AI: Time to Tango?, KLUWER ARB. BLOG (Feb 23, 2018), note 25, http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/02/23/international-arbitrationartificial-intelligence-time-tango/.

([6]) Horacio Grigera Naón & Björn Arp, Virtual Arbitration in Viral Times: The Impact of Covid-19 on the Practice of International Commercial Arbitration, AM. U. WASHINGTON COLL. OF L. INT'L NEWS, https://www.wcl.american.edu/impact/initiativesprograms/international/news/virtual-arbitration-in-viral-times-the-impact-of-covid-19-on-the-practice-of-international-commercial-arbitration/ (last visited Apr. 7, 2023)

([7]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 353. And Ibrahim Nour Shehata, The Marriage of AI & Blockchain in International Arbitration: A Peak into the Near Future, KLUWER ARB. BLOG, (Nov. 12, 2018). http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/11/12/themarriage-of-artificialintelligence-blockchain-in-international-arbitration-a-peak-into-the-near-future/.

(ISSN: 2356 - 9492)

وطبقاً لهذا الرأي، فإن الذكاء الاصطناعي بهذا الشكل قادر على التفكير، والتحليل والإستنتاج والتحدث كالشخص الطبيعي.
لا شك أن مجتمع التحكيم الدولي سيلقي ترحيباً كبيراً بهذا النوع من التحكيم الإلكتروني الذكي، لا سيما وأن التكاليف أو الوقت المبذول لتسوية النزاع سيكون أقل بكثير مع نظام المحكم الآلي المدعوم بتقنيات الذكاء الإصطناعي.

وفي عام 2011 تم تأسيس شركة Kira Systems[2]، التي تعتمد علي تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما اعتمدت العديد من الشركات في لندن استخدام هذا النظام لتواكب التطور التكنولوجي[3].

كذلك في كندا، تم استخدام وسيط روبوتي بدلاً من الوسيط البشري لأول مرة في تاريخ الوساطة والتحكيم[4]. وقد اعتمد هذا الربوت علي استخدام الخوارزميات عبر الإنترنت لتسوية نزاع دام قرابة الثلاثة أشهر وذلك في أقل من ساعة واحدة[5].

تنبئ هذه الأحداث أن فكرة استخدام أنظمة ذكاء إصطناعي تتمتع بالإستقلالية في عمليات التحكيم التجاري الدولي، قادمة لا محالة في المستقبل القريب، حيث سيعمل المحكم الآلي كنظام مستقل قادر علي إتخاذ القرار بذاته[6]، وبشكل مستقل من خلال عملياته المعرفية والتحليلة دون برمجة خارجية[7].

وإن كان هناك من ينادي في الوقت الحالي بإستبدال سكرتارية المحكمة (أمناء الجلسة) بالربوت الذكي للمساعدة في عمليات البحث القانوني أثناء التحكيم وتلخيص التقارير أو الأدلة القانونية[8].

([1]) ولإزالة الشكوك حول قدرة الذكاء مستقبلاً القيام بمثل هذه الوظائف، استشهد هذا الجانب بما يروج له مطوروا نظام (Watson) وهو نظام حاسوب للذكاء الاصطناعي قادر على الإجابة على أسئلة يتم طرحها بلغة طبيعية تم تطويره من قبل مشروع DeepQA في شركة IBM. حيث ادعى مطورو Watson أنه عند الإجابة على الأسئلة، يقوم Watson بتطوير الفرضيات واتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة (مع الأخذ بعين الاعتبار درجة من الثقة مؤيدة بنسب مئوية استناداً إلى كثرة الأدلة).

Gondek ،David (10 jan 2011). "How Watson "sees," "hears," and "speaks" to play Jeopardy!". IBM Research News.2011-02-21. https://www.informationweek.com/cloud/software-as-a-service/ibm-cognitive-colloquium-spotlights-uncovering-dark-data/d/d-id/1322647. Maderer ،Jason. "Artificial Intelligence Course Creates AI Teaching Assistant". Georgia Tech News. Georgia Tech News. 2017-09-26. "World Community Grid to benefit from Jeopardy! competition". 2011-02-19.

([2]) KIRA,SYSTEMS,https://www.crunchbase.com/organization/kira (last visited June 19, 2024) Kira Systems is a machine learning software that identifies, extracts, and analyses text in contracts and other documents. It provides contract review and analysis software. The company was founded by Alexander Hudek and Noah Waisberg in 2010. It is used by major law firms in London such as Allen and Ovary, Freshfields and DLA Piper and Latham and Watkins).

([3]) Allen & Overy, Linklaters, DLA Piper, and Freshfields are amongst these firms.

([4]) MAHNOOR WAQAR, ibid, p 353.

([5]) Nick Hilborne, Robot Mediator Settles First Ever Court Case, LEGAL FUTURES (Feb. 19, 2019) https://www.legalfutures.co.uk/latest--news/robot-mediator-settles-firstever-court-case.

([6]) Jacob Turner, Barrister, Fountain Ct. Chambers; July)18-19, 2019 The same ideology is reflected in his book, titled 'Robot Rules: Regulating Artificial Intelligence,' more specifically in chapter 1 , supra note 12.

([7]) See Turner, supra note 12. And MAHNOOR WAQAR, ibid, p 354.

([8]) James Kwan et al., The Use of Artificial Intelligence in International Arbitration : Where Are We Right Now?, 22 INT'L ARB. L. REV. 19, 22 (2019).

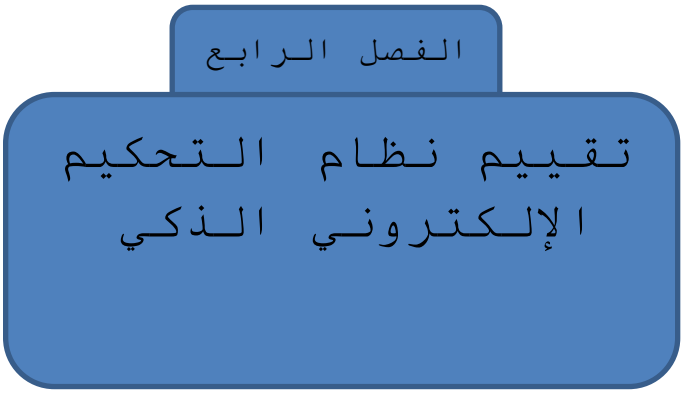

الفصل الرابع

تقييم نظام التحكيم الإلكتروني الذكي

تظهر الدراسة أن استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي بما فيها التعلم الآلي واللغة الطبيعية يمكن أن يساعد في كفاءة وجودة وسرعة عمليات التحكيم التجاري الدولي[1].

([1]) LAURA Acosta and Aliuska Sanches, "On the Use of Artificial Intelligence in Medicine," in International

(ISSN: 2356 - 9492)

ومع ذلك، لا تخلو عمليات الإستخدام تلك من بعض التحديات والمخاطر التي يجب مراعاتها، كتلك المتعلقة بأمن المعلومات والبيانات، أو الخبرة في استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، أو القضايا القانونية والأخلاقية الواجب مراعاتها عند إستصدار قرارات التحكيم حتي لا تضر تلك التقنيات بحقوق الإنسان[1].

وهكذا، بالرغم من أهمية نظام التحكيم الإلكتروني الذكي الذي يستخدم كآلية لتسوية المنازعات التجارية الدولية، إلا أنه ما زال أمامه الكثير من الوقت حتي يتلافي السلبيات وأوجه القصور التي تقف أمامه حجره عثرة.

فإجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي تختلف عن إجراءات التحكيم التقليدي، من حيث ما تتطلبه القواعد المنظمة لعملية التحكيم التجاري الدولي من ضرورة كتابة الإتفاق والحكم والتوقيع عليه، وحفظه والمحافظة علي سلامة المعلومات، فضلاً عن مكان التحكيم وما يمثله من أهمية بالغة في تحديد قواعد وإجراءات التحكيم[2].

وهو الأمر الذي يستدعي التدخل التشريعي أو الإتفاقي لتنظيمه سواء علي مستوي القوانين الوطنية أو علي مستوي اتفاقات التحكيم.

والخلاصة أن التحكيم الإلكتروني الذكي يتسم بمزايا عديدة تبرر للأطراف اللجوء إليه، كما يتسم ببعض العيوب التي تحد من لجوء أطراف النزاع إليه، وسنبحث كلا هذين الأمرين علي النحو التالي:-

المبحث الأول

مزايا تسوية النزاعات التجارية الدولية عبر التحكيم الإلكتروني الذكي

يوجد العديد من المميزات التي قد تدفع الخصوم إلي اللجوء إلي التحكيم الإلكتروني الذكي، كوسيلة بدلية لحل المنازعات التجارية، حيث يوفر هذا النظام مميزات كثيرة، أهمها السرعة والدقة والبساطة في الإجراءات، الاقتصاد في النفقات والوقت والجهد، سرية الجلسات، المرونة وسهولة الحصول علي الحكم عبر تسريع وتبسيط عملية جمع البيانات وتحليلها، والقدرة علي التنبؤ بنتائج المحاكمة، ومساعدة الأطراف في إختيار المحكم المناسب، وتجاوز مشكلة الإختصاص القضائي[3].

وسوف نتناول هذه المميزات علي النحو التالي:-

أولاً:- السرعة والدقة والبساطة في الإجراءات:

تعد بساطة الإجراءات وكذا سرعة الفصل في النزاع من أهم مزايا التحكيم الإلكتروني الذكي مقارنة بالتحكيم التقليدي أو القضاء العادي[4]. حيث يلجأ إليه أطراف النزاع هرباً من بطئ إجراءات التقاضي وإطالة أمد النزاع سواء في التحكيم التقليدي أو في القضاء العادي، وهو ما لا يتفق مع القضايا التجارية والإستثمارية التي لا تتحمل الإنتظار بقدر ما تتطلب من سرعة.

كذلك يتميز التحكيم الإلكتروني الذكي بالسرعة في حسم المنازعات والدقة في نتائجها، وهو ما يتلائم مع طبيعة عقود التجارة الدولية وخصوصاً العقود الإلكترونية، حيث يصدر الحكم الإلكتروني في أجل قصير نسبياً، لأن إجراءاته تعتمد علي التبادل الإلكتروني للمستندات وكافة الوثائق المدعي بها. ويمكن التحقق من مصداقيتها بتتبع التسلسل الحقيقي للبضاعة أو للملكية عبر قاعدة البيانات المخزنة في معالجها. وهو ما يساعد المحكم في إصدار أحكام تتسم بالدقة والحيادية، المدعومة بالوقائع المادية الحقيقية.

وطبقاً لإجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي لا يتطلب من أطراف النزاع الانتقال إلي مكان انعقاد هيئة التحكيم أو الحضور المادي أمام المحكمين، فسماع أقوال المتخاصمين وشهودهم يتم عبر وسائل إلكترونية ذكية حديثة[5]. كما أن عملية تبادل المستندات والأدلة بين

Arbitration. ICC Digital Library, 2021, 10705, https://doi.org/10.3390/mol2net -07-10705

([1]) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential and Challenges, National Accredited in Sinta, Volume 29 Issue 3, September **2023**: p. 570 – 578. P 574.

([2]) د/ محمد إبراهيم موسي، المرجع السابق، ص 1075.

([3])**Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 574.

([4]) M Kinnear, "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration,…Ibid 6, no. 1, p 1–20.

([5]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 4.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

الخصوم يحدث أثناء إجراءات المحاكمة وفي ذات اللحظة التي يقرر الطرف تسليمها إلكترونياً للمحكمة، سواء عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخري يتم الإتفاق عليها.

ثانياً:- الإقتصاد في النفقات والوقت والجهد:

يتسم التحكيم الإلكتروني الذكي بأنه يقتصد في تكاليف التقاضي وتكاليف الترجمة للمحكمين، وكذا في الوقت والجهد عن البحث عن ما يعزز الوثائق المعروضة أو الأدلة المتاحة. فالتحكيم يتم كلياً عبر وسائل إلكترونية، كما يتم عقد الجلسات كلها عن بعد.

فتسوية المنازعات التجارية الدولية عبر قنوات التحكيم الإلكتروني الذكي واستخدام الوسائط الإلكترونية الذكية لا تستدعي دفع تكاليف سفر أو انتقال أو إقامة، ولا حتي استقرار محكمة التحكيم بمكان محدد، وهذا ما يجعل هذا النوع من التحكيم الأنسب للمنازعات التي تفرزها عقود التجارة الإلكترونية، والتي قد تكون ذات قيمة مالية متواضعة.

ثالثاً:- السرية في الجلسات:

يتسم التحكيم الإلكتروني الذكي بالسرية في جلساته، نظراً لأنه يتم عبر قنوات ومواقع إلكترونية مشفرة بتقنيات عالية، لا يمكن الولوج إليها إلا من قبل أطراف النزاع والمحكمين. وذلك بخلاف مبدأ علانية الجلسات الذي يقوم عليه القضاء العادي[1].

وتعتبر ميزة سرية الجلسات والبيانات السمة الغالبة في جميع أنواع التحكيم سواء عادي أو إلكتروني، ويجب احترامها في كافة مراحل العملية التحكيمية. وذلك حتي لا يترتب علي إفشاء هذه السرية الضرر بالأطراف المتقاضين وبأنشتطهم التجارية[2]. وبصفة خاصة في عمليات التحكيم الإلكتروني الذكي للمنازعات التجارية الدولية، ذلك أن تفشي أسرار النشاط التجاري والمنازعة قد تنتشر بسرعة عالية، وتؤثر علي سمعة التاجر علي المستوي المحلي والدولي كذلك.

رابعاً:- المرونة وسهولة الحصول علي الحكم:

يتمتع التحكيم الإلكتروني الذكي بمرونة عالية، فأطراف النزاع يستطيعون تحديد أوقات بدء جلسات المحاكمة المناسبة لهم، وأيضاً المدد اللازمة والتي تتلائم مع طبيعة نشاطهم طبقاً للقواعد المتفق عليها[3].

كذلك، في التحكيم الإلكتروني الذكي يسهل الحصول علي الحكم عبر البريد الإلكتروني، أو من خلال الواجهة أو الموقع الخاص، والمصمم من قبل مركز التحكيم الإلكتروني، أو المحكم الذي فصل في النزاع.

خامساً:- سهولة اختيار أفضل المحكمين:

يسهل علي الأطراف من خلال أنظمة الذكاء إختيار أفضل المحكمين لنظر النزاع فيما بينهم، والذين يتمتعون بخبرة تحكيمية كبيرة في هذا الميدان، فغالباً ما يستلزم حل المنازعات التي تنشأ عن إبرام وتنفيذ العقود الإلكترونية أشخاصاً يتمتعون بخبرات طويلة في مجال التجارة الإلكترونية، وهي خبرات قد لا تتوافر أحياناً في القاضي أو المحكم الوطني[4].

سادساً:- تجاوز مشكلة الإختصاص القضائي:

([1]) Faye Fangfei Wang: Internet Jurisdiction and choice of law : Legal Practices In The EU ،US And China ، Cambridge University ،2010, P 145.

([2]) د/ محمد محمد حسن الحسني، التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق، مكتبة خالد بن الوليد صنعاء، 2017، ص 24. : https://www.researchgate.net/publication/370772865

([3]) د/ محمد محمد حسن الحسني، المرجع السابق، ص 24.

([4]) د/ زغوان هشام، المرجع السابق، ص 5.

(ISSN: 2356 - 9492)

عند اختيار الخصوم تسوية المنازعات فيما بينهم عبر أحد مراكز التحكيم الإلكتروني التي تعتمد تقنيات الذكي في فض المنازعات، فإنهم بذلك سيكونوا قد تجاوزوا مشكلة الإختصاص القضائي وتحديد القانون الواجب التطبيق علي النزاع، إذ تتم إجراءات التحكيم في عالم إفتراضي يتم تحديده قواعده والقوانين واجبة التطبيق عبر الخصوم أنفسهم أو هيئة التحكيم.

المبحث الثاني
تحديات استخدام التكنولوجيا الرقمية
في عمليات التحكيم التجاري الدولي

يتطلب استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي) مهارات ومعرفة تقنية معينة قد لا يمتلكها جميع الأطراف المشاركة في إجراءات التحكيم من محكمين ومحامين وخصوم[1].

أضف إلي ذلك، أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم، لتسوية النزاعات التجارية الدولية يجلب بعض التحديات والمخاطر، كتلك المتعلقة بأمن البيانات والخصوصية، والقضايا الأخلاقية والإنسانية، وخطورة الاعتماد علي محكم آلي، وصعوبة تقرير المسئولية، والحيادية أو النزاهه والشفافية... إلخ.

فإمكانية الوصول إلي بيانات التاجر الشخصية وأنشطته ومحاولة استخدامها بشكل خاطئ أو غير قانوني أحد المخاوف التي يثيرها الفقه المقارن بشأن انتهاك السرية والخصوصية، المرتبطة بعمليات التحكيم الإلكتروني واستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في تسوية المنازعات التجارية الدولية.

وإزاء هذه الصعوبات والتحديات اعترض البعض علي تسوية المنازعات التجارية الدولية عبر قنوات التحكيم الإلكتروني الذكي وذلك لعدة أسباب نسوقها ونفندها علي النحو التالي:-

أولاً:- مخاوف من إختراق السرية (أمن البيانات):

يتطلب إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في التحكيم التجاري جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات القانونية[2]، وقد تشمل هذه البيانات كافة الوثائق والمستندات المتنازع عليها، وقررات المحكمة السابقة، واللوائح والنصوص القانونية المعمول بها، وهويات الأطراف، والدفاتر التجارية، وكافة البيانات الشخصية اللازمة لنظر النزاع والفصل في القضية. لذا يجب أن يتم تخزين تلك البيانات بشكل آمن وحمايتها من إحتمال الوصول إليها من قبل أشخاص غير مصرح لهم[3]، أو أشخاص ليس لديهم صلاحية الوصول إليها[4].

حتي لا يساء إستخدامها أو محاولة الإضرار بالأطراف المشاركة في العملية التحكيمية.

وفي الحقيقة، يعد الحفاظ علي سرية النزاع والفصل فيه من الدوافع الأساسية لهؤلاء الأشخاص للجوء إلي مؤسسات التحكيم دون القضاء الوطني. حيث يتسم التحكيم التجاري الدولي بكون جلساته تنعقد في سرية ولا يتم نشر قرراته للعامة، حفاظاً علي أسرار طرفي النزاع التجارية والصناعية والتقنية[5]، وذلك علي خلاف القضاء الوطني الذي تنعقد جلساته وأحكامه دائماً علانية، اللهم إلا في بعض الحالات الإستثنائية[6].

([1]) V Lowe, "The Use of AI in International Arbitration," Journal of International Arbitration 37, no. 4 (2020).423-436.

([2]) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 575.

([3]) د/ سليمان أحمد فضل، المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية في إطار القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، 2011، ص 316.

([4]) Ping Liang and Lan Wu, "The Application of Artificial Intelligence in Accounting," Proceedings - 2022 International Conference on Computer Network, Electronic and Automation, ICCNEA 2022 27, no. 3 (2022): 55–59. https://doi.org/10.1109/ICCNEA57056.2022.00023.

([5]) وهذا ما نصت عليه المادة(7/20) من قواعد غرفة التجارة الدولية في باريس والمادة (4/٢٥) من قواعد اليونسترال لعام ١٩٨٥ والمادة (4/١٩) من قواعد محكمة لندن للتحكيم الدولي، وأكد مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي على السرية وفي جميع مراحل التحكيم بالمادة (٣٧مكررا)، والتي أضيفت بموجب تعديل عام٢٠٠٠، ونصت على السرية في الجلسات ايضا قواعد تحكيم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالمادة (53/د).

([6]) د/شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار، المرجع السابق، ص59. و د/ آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، مطبعة التعليم الآلي، بغداد، 1988، ص 56.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

ونظراً لأن التجار أفراد كانوا أو شركات يسعون دائماً للمحافظة علي ما يخصهم من معلومات سرية وأسرار تجارية لمنع كشفها من قبل الشركات التجارية المنافسة[1]. لذا يتخوف البعض من عدم تحقق سرية عملية التحكيم، إذ قد تتعرض الصفحة للإختراق من قبل بعض قراصنة الإنترنت، ويذداد الأمر سوءاً إذا كان موضوع النزاع من الأمور التي يكون للمعلومات دور مهم وفعال ومؤثر فيه، حيث قد يشكل هذا الإختراق تهديداً حقيقياً للتحكيم الإلكتروني الذكي[2].

يتضح من ذلك، أن ضمان السرية لا يتحقق دائما بالتحكيم الإلكتروني الذكي، خاصة وأن إجراءات التحكيم تتم عبر شبكة الإنترنت، عبر إرسال كود خاص (رقم سري) لكل خصم، يستطيع من خلاله الدخول إلي الموقع الخاص بالدعوي التي يجري التحكيم فيها، فيلتقي في هذا الفضاء الإفتراضي بالمحكم وبالخصم الآخر، ويطلع علي كافة المستندات والوثائق المتعلقة بالنزاع محل النظر.

ويشير البعض إلي أن خطر تفشي سرية المحاكمة يكمن في طريقة حصول أطراف النزاع علي الأرقام السرية، حيث يتطلب ذلك تدخل أشخاص فنيين لا علاقة لهم بالنزاع لتسهيل حصولهم علي الأرقام السرية، وهذا يعني أن معرفة الأرقام السرية لم تعد مقصورة علي الخصوم وحدهم وهو ما قد يهدد بسرية إجراءات التحكيم[3].

وفي الحقيقة، إن التهديد بإختراق التحكيم الإلكتروني الذكي وانتهاك السرية، هو ذو طبيعة نسبية إذ يختلف بحسب طبيعة كل نزاع. ويمكن التقليل من خطورة عدم السرية وإختراق المعلومات المتعلقة بالعملية التحكيمية من خلال إتباع إجراءات تشفير البيانات بالرموز والأرقام السرية أو تزويد المواقع الإلكترونية التي تضم هذه البيانات ببرامج تحصنها من الإختراق والتجسس[4]؛ أو عبر الإستعانة بنظام الجدار الناري (**fire wall**) إذا يسمح هذا النظام لأشخاص محددين بالدخول لموقع الجلسة التحكيمية للإطلاع علي المعلومات دون غيرهم. وتقلل هذه الإجراءات من محاولات اختراق الموقع وكشف سرية الجلسات والمعلومات الخاصة بالنزاع[5].

ومن الجائز أن يتفق الأطراف مع المحكم أو هيئة التحكيم علي قبول قواعد إضافية تحصن عملية التحكيم الإلكتروني الذكي، وتجعلها منيعة عصية علي الإختراق والتجسس، وسواء تعلق هذا بكيفية التواصل بين المتخاصمين والمحكمين عبر شبكة الإنترنت، أو بطريقة تقديم المستندات إلكترونياً، أو بطريقة المحافظة علي آمان وسرية الملفات، والمعلومات التجارية والصناعية لطرفي النزاع[6].

ثانياً:- رفض المتقاضين نشر أحكام التحكيم الإلكترونية:

هناك إشكالية أخري قد تعوق الإعتماد علي تقنيات الذكاء الإصطناعي في التحكيم التجاري الدولي بسبب مخاوف تفشي سرية المنازعات التجارية للتجار أفرداً كانوا أو شركات تجارية. وتتمثل هذه الإشكالية في تردد الأطراف المتنازعة من إتاحة إمكانية الوصول إلي أحكام التحكيم الخاصة بمنازعتهم التجارية، وهذا ما سيشكل عائقاً كبيراً أمام فعالية أنظمة الذكاء الإصطناعي، التي تتطلب سهولة الوصول إلي البيانات والمعلومات[7]، لتتمكن من تحليلها وتقديمها في صورة مخرجات. وينطبق هذا بشكل خاص على نماذج التعلم الآلي لتقنيات

([1]) د/ عاطف محمد الفقي، التحكيم الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مطبعة المعارف، 2020م، ص 72.

([2]) أ. ثامر عبدالجبار عبدالعباس السعيدي، د/عبدالله عبد الأمير طه، التأصيل النظري للتحكيم التجاري الإلكتروني الطارئ، دراسة مقارنة، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، العراق، المجلد 1، العدد2، 2021م، ص 147.

([3]) د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم بواسطة الإنترنت، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 66.

([4]) آلاء يعقوب النعيمي، الإطار القانوني لإتفاق التحكيم الإلكتروني، بحث منشور في مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2009، ص 2015.

([5]) د/ عبدالله الخشروم، قانون المعاملات الإلكترونية الأردني لعام 2001 وأثره في عمليات البنوك، 2007، ص 6و7، بحث منشور علي الموقع : . www.ar.wikipedia.org

([6])American Arbitration Association online Arbitration supplementary procedures rules, Effective January 1,2001, http://www.adr.org

([7]) Maxi Scherer, Artificial Intelligence,….Ibid supra note 4, at 554.

(ISSN: 2356 - 9492)

الذكاء الإصطناعي، والتي تعتمد على الاستدلالات والتحليلات والاحتمالات والبيانات لتشغيلها؛ لذا فكلما زاد حجم البيانات المتاحة للنظام، كلما زادت الدقة التنبؤية لخوارزمياته[1].

ومع ذلك، هناك بعض الفقه الذي يري أنه يمكن تجاوز هذه الإشكالية بالإعتماد علي الدوريات التي تقوم بنشر الأحكام التجارية عادة في شكل منقح وبشكل منتظم[2]. ورأو أن بإمكان المؤسسات التحكيمية جمع أحكام التحكيم وإتاحتها بدون بيانات لأصحابها ولغرض بناء نموذج ذكاء إصطناعي، وبدون نشر كامل لهذه القرارات التحكيمية[3].

ثالثاً:- مخاوف بشأن انتهاك الخصوصية وإشكالية الحصول علي الموافقة المسبقة:

رأينا أنه يلزم لتطوير قدرات الذكاء الإصطناعي في مجال التحكيم تغذيته بكم كبير من البيانات، بما في ذلك المعلومات الشخصية للمتقاضين، من إسم وعنوان وصناعته، وذمته المالية، ونوع النزاع..إلخ. عند الولوج إلي الموقع الخاص بمركز التحكيم، وهو الأمر الذي يثير العديد من الشكوك والمخاوف بشأن الخصوصية ومدي حرية الأطراف في اشتراط الموافقة المسبقة علي الحصول علي هذه البيانات والمعلومات، ومدي قدرتهم علي إلغاء ذلك، أو تقييد جمع البيانات، أو تحديد الغرض من معالجة هذه البيانات من قبل الذكاء الإصطناعي، أو حتي قدرتهم علي حذف هذه البيانات عند الطلب[4]. الأمر الذي قد يدفع بعض المتقاضين إلي إخفاء هويتهم الحقيقة، ومن ثم إنعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة.

إدعاءته ضد قاعدة بيانات التعرف علي **David Mutnick** عام 2020م[5]، قدم السيد **Mutnick v. Clearview**فمثلاً، في قضية . وطبقاً لهذه الإدعاءات يتم تدريب قاعدة بيانات الشركة خوارزميا بإستخدام ما يقرب من 3 **Clearview AI**الوجه الذكية والمملوكة ملايين صورة، حصلت عليها الشركة من مختلف وسائل التواصل الإجتماعي والمنصات عبر الإنترنت، دون إذن مسبق من أصحابها أو معرفتهم بذلك.

من بيع قاعدة البيانات تلك لأكثر من 600 مؤسسة عقابية لإنفاذ القانون وكيانات خاصة أخرى[6].**Clearview AI**كذلك، استفادت **The**أيضاً وفي 2019 وفي إحدي قضايا القتل في الولايات المتحدة، تم تسجيل صوت القاتل بواسطة جهاز شركة أمازون أليكسا كدليل في المحكمة[7]، وطلب الإدعاء من شركة **Amazon Echo** المملوك للقتيل، تم استخدام جهاز أمازون إيكو **Amazon Alexa** أمازون تسليم البيانات المسجلة علي الجهاز، والذي تم تسجيل صوت المجرم وجريمة القتل عليه.

يتضح من هذه القضايا أن الأجهزة المدعومة بتقنيات الذكاء الإصطناعي ستكون قادرة علي الوصول إلي البيانات والمحادثات الخاصة وتسجيلها دون معرفة المستخدمين أنفسهم ودون اشتراط موافقتهم المسقبة، وهو الأمر الذي يثير العديد من المشاكل التي تتعلق بحماية الخصوصية في إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي. وأثار العديد من التساؤلات علي من تقع المسئولية إذا تم استخدام البيانات والمعلومات التي حصل عليها النظام لأسباب أخري غير إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي؟ أو لأي أسباب أخري لم تكن مقصودة في الأصل عند تغذيته بهذه المعلومات؟ أو إذا وقعت هذه البيانات والمعلومات في أيدي غير أمينه، حيث قد يساء استخدامها بسرقة الهوية أو الإحتيال أو الإبتزاز،...إلي غير ذلك من وسائل النصب والإحتيال الإلكتروني.

([1]) Maxi Scherer, Artificial Intelligence,….Ibid supra note 4, at 555.

([2]) Maxi Scherer, supra note 4, at 555; see generally Note to Parties and Arbitral Tribunals on the Conduct of the Arbitration Under the ICC Rules of Arbitration, INT'L CHAMBER OF COM.,42–43, (Jan. 1, 2021), https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2020/12/iccnote-to-parties-and-arbitral-tribunals-on-the-conduct-of-arbitration-english-2021.pdf.

([3]) Maxi Scherer, Artificial Intelligence,….Ibid supra note 4, at 555.

([4]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid,.. p 3.

([5]) Mutnick v. Clearview AI, Inc., No. 1:20-cv-01778 (N.D. Ill. Mar. 11, 2020).

([6]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid,.. p 3.

([7]) The Guardian (2019), 'Alexa, Florida death witness: Amazon Echo may hold key to what happened in man's final moments', November 1, 2019. Retrieved from: https://www.theguardian.com/us-news/2019/nov/01/alexa-florida-death-witness-amazon-echo accessed 14 March 2024.

أضف إلي ما تقدم، أن تزايد عدد النزاعات التي تعالجها كيانات مستقلة ستتمتع بقوة سوقية كبيرة، كمنصة ضخمة تضم عدد كبير من البيانات والمعلومات، الأمر الذي يثير العديد من المخاوف بشأن الخصوصية إذا ما تم الإتجار بهذه المنصة كسلعة.

كذلك، إن اعتماد مؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي علي قواعد خاصة بهم في تسوية المنازعات التجارية، يثير العديد المخاوف بشأن الشرعية والشفافية والعدالة أو الحيادية.

وتؤكد هذه المخاوف العملية أن مؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي بحاجة إلي تدابير قوية لحماية البيانات الشخصية للمتقاضين، وضمان تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التطبيقات التي تعمل بنظام الذكاء الإصطناعي. والنظر إلي الآثار المترتبة علي الخصوصية، ومن ثم التأكد من إتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة لحماية خصوصية وأمن وسرية البيانات المستخدمة في عملية تسوية المنازعات التجارية[1].

رابعاً:- عدم ملائمة التشريعات الداخلية أو الدولية لنظام التحكيم الإلكتروني الذكي:

رغم التطور الحاصل في مجال التجارة الإلكترونية، إلا أن أغلب الدول، بما فيها التشريع المصري، تفتقر إلي نظام قانوني متكامل ينظم أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي، الأمر الذي يعني بقاؤه محكوماً بقوانين الدول المختلفة والمتعارضة. وبالرغم من اعتراف بعض هذه الدول، بما فيها التشريع المصري، بالتوقيع الإلكتروني للمعاملات التجارية والمدنية والإدارية.

ومع ذلك، حاولت بعض البلدان، وللتغلب علي إشكاليات استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في عمليات التحكيم التجاري، وضع بعض القواعد القانونية واللوائح التنظيمية لضمان الإستخدام الآمن والفعال للتكنولوجيا في إجراءات التحكيم الإلكتروني[2].

علي سبيل المثال، قامت بعض الولايات في (الولايات المتحدة) بإصدار قوانين تنظم أمن البيانات والخصوصية في استخدام تكنولوجيا **blockchain**. والعقود الذكية وإجراءات التحكيم[4] البلوك تشين[3]

)، ورابطة المحامين **ICCA**واستجابة لهذه الظاهرة وإشكاليتها، ناقشت العديد من المنظمات الدولية، كالمجلس الدولي للتحكيم التجاري ( )، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، عمليات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في التحكيم، **IBA**الدولية (وقد أصدرت عدة توجيهات أو توصيات بشأن استخدامه[5].

خامساً:- عدم تطبيق المحكم القواعد الآمرة والخشية من عدم احترام حقوق الدفاع:

يعد التحكيم الإلكتروني الذكي طريقاً استثنائياً لتسوية المنازعات، وفيه قد يخشي بعض الأطراف المتنازعة، خاصة في العلاقات العقدية، من اللجوء إلي التحكيم، خشية عدم تطبيق القواعد الآمرة والنصوص القانونية المنصوص عليها في القانون الوطني، كون التحكيم الإلكتروني الذكي يتم في عالم افتراضي لا يخضع لقانون محدد، ويمكن تفادي ذلك بإتفاق الإطراف المتنازعة علي القانون الواجب التطبيق حال نشوب خلاف فيما بينهم.

ويطرح التحكيم الإلكتروني الذكي تساؤل هل من الممكن أن يضمن هذا النوع من التحكيم احترام حقوق الدفاع واحترام القوانين؟، خصوصاً وأن أطراف النزاع لا يتواجدون تواجداً مادياً في جلسات المحاكمة، وأن المستندات الخاصة بأدلة الدفاع يتم تقديمها من كلا الطرفين إلكترونياً.

([1]) NGO NGUYEN THAO VY, AI IMPLEMENTATION IN ODR: Ibid,.. p 3.

([2]) Heisawn Jeong, "Artificial Intelligence and Cognitive Science: Opportunities and Challenges," The Korean Journal of Psychology: General 39, no. 4 (2020): 543–69, https://doi.org/10.22257/kjp.2020.12.39.4.543

([3]) للمزيد حول هذه التقنية راجع بحثنا المعنون انعكاس الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته التجارية علي القانون التجاري، المرجع السابق، ص 66.

([4])S Kozuka, "AI and Arbitration: Regulatory Approaches in Japan and the EU," Journal of International Arbitration 37, no. 1 (2020): 103–120.

([5]) K L Seng, "AI and International Arbitration: The Future Is Now," Journal of International Arbitration38, no. 1 (2021): 97–119.

(ISSN: 2356 - 9492)

يعتقد البعض أن مثل هذا النوع من التحكيم قد يحرم أطراف النزاع من معالجة بعض النقاط المثارة أمام المحكمين، أو من إمكانية تقويم حجج الخصم الآخر.

والرأي الراجح أن أسلوب التحكيم الإلكتروني الذكي في مثل هذه الحالة، إذا احترم حقوق الدفاع للطرفين، فيبقي صحيحاً ومنتجاً لكافة آثاره، بغض النظر عن أن جلساته تمت عن بعد، طالما يستطيع كل الأطراف المتنازعة رؤية بعضهم البعض، وتقديم الدفوع والإعتراضات، والإبلاغ بكل ما يتخذ من إجراءات وقررات، بشكل مباشر ومتزامن[1]، حيث ستعتبر حقوق الدفاع في هذه الحالة مصانة ولا غبار عليها.

سادساً :- مخاوف من الإعتماد علي نظام المحكم الآلي:

يعترض بعض فقهاء القانون[2] علي إحتمالية عدم وجود عنصر بشري للفصل في النزاع التحكيمي، ويرون إصدار مثل هذه القرارات يثير العديد من المشكلات الأخلاقية وغير الأخلاقية.

أول هذه القضايا هي مدي إرتياح الخصوم أنفسهم لمحكم آلي يعتمد علي نظام إلكتروني ذكي يحدد حقوقهم وواجباتهم. حيث نري أن الأطراف سيثقون أكثر في المحكم البشري الذي يمتلك الذكاء العاطفي، ويتفاعل مع الخصوم ويرشدهم. فمن الصعب التنبؤ بالنتيجة التي قد يصل إليها المحكم الآلي، خاصة في حالة وجود مشكلة أخلاقية، لأن النظام في الوقت الحالي لا يمكنه ترجمة العواطف (أو الإنسانية) إلى كود خوارزمي[3]. ومن ثم فإن أطراف النزاع سيكونوا بحاجه إلي الإقتناع بأن خيار إختيار محكم آلي سيحقق مصلحة أكبر لهم، سواء بخلق قررات أكثر عدلاً وإنصافاً أو قررات أقل عرضة للطعن فيها، أو بسرد الحجج والأبحاث التى تؤيد استخدام تقنيات الذكاء في التحكيم التجاري، وذلك من أجل تحفيزهم علي قبوله في إجراءات التحكيم الخاصة بهم.

وعلي الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكنه معالجة البيانات بسرعة، ويجري التنبؤات، وتقديم التوصيات، علي نحو ما رأينا، إلا أنه في بعض الحالات، قد لا تتوافق القرارات التي اتخذها الذكاء مع القيم الأخلاقية أو المعايير الإنسانية المطبقة في المجتمع[4].

ويضيف أنصار هذا الرأي[5] أنه وعلي الرغم من قدرة المحكم الآلي القضاء علي إحتمالية الخطأ البشري وعدم القدرة علي التنبؤ، فإن قدرة الأطراف علي اختيار محكم بعينه أو مؤسسة تحكيم بذاتها لنظر النزاع الخاص بهم، هو ما يجعل المحكم أو المركز يتفاعل ويتعاطف مع الأطراف ويسعي جاهداً لتسوية النزاع بأفضل وأيسر الطرق القانونية دون تحيز.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أن الغالبية العظمي من القوانين الوطنية لا تشترط أن يكون المحكم شخص طبيعي، عدا القانون الفرنسي الذي اشترط أن يكون المحكم شخص طبيعي، حيث نص علي أنه "لا يجوز أن يعمل كمحكم إلا الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالأهلية الكاملة لممارسة الحقوق"[6].

وهذا النص من شأنه أن يثير الكثير من الجدل حال إعتماد أنظمة الذكاء الإصطناعي كمحكم آلي، فطبقاً لهذا النص التشريعي إذا ما عرض النزاع مره أخري أمام القضاء الفرنسي فسيكون مصير قرار "المحكم الآلي" البطلان.

([1]) د/ مصطفي ناطق صالح، المرجع السابق، ص 168.

([2]) Agus, Sudirman,Wahyudi Umar,Ahmad Rustan, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential and Challenges, Ibid,,…p355.

([3]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 354.

([4]) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 575. Malhoutra and Ahmad, "Artificial Intelligence and International Arbitration."

([5]) Sophie Nappert, Arbitrator, speech at The Proskauer Lecture: Disruption is the New Black (August 2018), in INT'L CHAMBER COM. DISP. RESOL. BULL., July 2018, at 20.

([6]) Décret 2011-48 du 13 janvier 2011 portant réforme de l'arbitrage [Decree 2011-48 of January 13, 2011 on reforming the law governing arbitration], JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE [J.O.] [OFFICIAL GAZETTE OF FRANCE], Jan. 14, 2011, p. 777.

وعلي النقيض من ذلك، وطبقاً لقانون التحكيم الإنجليزي، فإن الهدف من التحكيم هو الحصول على "تسوية عادلة للنزاعات من قبل محكمة محايدة دون تأخير أو نفقات غير ضرورية[1]. وللأطراف الحرية الكاملة في الإتفاق علي كيفية حل نزاعهم، مع مراعاة الضمانات الأساسية لتحقيق الصالح العام (Interest public.[2])

يتضح مما سبق، أنه لا يوجد ما يمنع في التشريع الإنجليزي من أن يكون المحكم غير بشري (آلي). والإشكالية الوحيدة التي قد تثار هي مسألة "الصالح العام" الواردة بالنص[3]. وبالتالي لا يوجد الآن معايير واضحة تلتزم بموجبها خوارزميات الذكاء الإصطناعي، لذا غالباً ما يتم تصميم هذه الخوارزميات بطريقة قد لا تتناسب مع واضعو النص التشريعي بالرغم من تقديمها لنتائج جيدة[4]. الأمر الذي قد يؤدي إلي إشكالية حقيقة بإصدار قرارات التحكيم دون الإستناد لمعايير أو قواعد مقبولة.

أضف إلي ذلك، صعوبة قبول أطراف النزاع لقرار تحكيم صادر عن محكم آلي دون معرفة كيف توصل هذا المحكم إلي استنتاجه، مما قد يجعل هذا الحكم يفتقر إلي "ركن التسبيب" ويجعله عرضة للطعن في العديد من البلدان حول العالم[5].

وإزاء الإنتقادات المقدمة إلتزمت بعض مراكز التحكيم الصمت عند الحديث عن استخدام تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي كمحكم آلي في عمليات التحكيم التجاري الدولي، في حين صرح البعض الآخر بإعتماده لهذه التقنيات فقط في بعض الإجراءات التحكيمية، ومن هذه المؤسسات التحكيمية مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي (" **HKIAC** ")، ويعتبر هذا المركز هو أول من وضع مجموعة القواعد التي تفرض استخدام التكنولوجيا من قبل هيئة التحكيم لإعتماد الإجراءات التحكيمية المناسبة وذلك في نوفمبر 2018[6].

كذلك في عام 2014 اعتمد مركز **ICDR**. التكنولوجيا الذكية في إجراءات التحكيم الدولي[7].

وفي اعتقادنا ونظراً لأن أطراف النزاع يتمتعون بالحرية التعاقدية في التحكيم[8]، ويتمتعون بحرية في اختيار الإجراءات التحكيمية الواجب إتباعها، لذا فمن المقبول أن هذه القواعد التنظيمية للمؤسسات التحكيمية لن تشكل عائق أمام إرادة المتقاضين[9].

([1]) English Arbitration Act 1996, c. 23, § 1(a).

([2]) English Arbitration Act 1996, c. 23,.§ 1(b).

([3]) New York Convention, supra note 22, at art. V(2)(b) ("Recognition and enforcement of an arbitral award may also be refused if the competent authority in the country where recognition and enforcement is sought finds that: . . . (b) The recognition or enforcement of the award would be contrary to the public policy of that country).

([4]) Scherer, supra note 4, at 562.

([5]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 356.

([6]) H.K. Int'l Arb. Ctr., Administered Arbitration Rules 2018, art.13.1 (effective Nov. 2018), https://www.hkiac.org/sites/default/files/ck_filebrowser/PDF/arbitration/2018%20Rules%20book/2018%20AA%20Rules_English.pdf ("The arbitral tribunal shall adopt suitable procedures for the conduct of the arbitration in order to avoid unnecessary delay or expense, having regard to the complexity of the issues, and the amount in dispute and the effective use of technology).

([7]) Int'l Ctr. for Disp. Resol. [ICDR], International Dispute Resolution Procedures, art. 20(2) (June 1, 2014), https://www.icdr.org/sites/default/files/document_repository/ICDR_Rules.pdf?utm_source=icdrwebsite&utm_medium=rules-page&utm_campaign=rules-intl

([8]) Article 19 of the United Nations Commission on International Trade Law ("UNCITRAL") Model Law on International Commercial Arbitration explicitly provides that the parties are free to agree on the procedure to be followed.

([9]) U.N. COMM'M ON INT'L TRADE L., UNCITRAL MODEL LAW ON INTERNATIONAL COMMERCIAL

(ISSN: 2356 - 9492)

ونري أن الحل الأمثل للتصدي لأغلب هذه الإنتقادات، هو الإحتفاظ بالعنصر البشري (المحكم الطبيعي) بجانب المحكم الآلي في إجراءات التحكيم، بحيث يكون القرار النهائي في أيدي المحكمين الطبيعين. ولا مانع من الإستعانة بالمحكم الآلي في كافة إجراءات التحكيم، مع وجود محكمين إثنين مقابل المحكم الآلي.

وفي النهاية، يكون القرار النهائي بترجيح من المحكمين البشرين، والذين قد يعتمدوا قرار المحكم الآلي اعتماداً كلياً أو جزئياً، إذا اعتقدوا أن النتيجة التي قد توصل إليها، هذا النظام المستقل، أكثر ملائمة للنزاع من النتائج التي توصلوا إليها.

أو علي الأقل يمكن الإستعانة به كخبير فقط أو في توقع نتائج المحاكمة للإسترشاد والتأكد من سلوك المحكمين للطريق القانوني والإجرائي السليم. والتأكد من مدي حيادهم أو مدي توصلهم لقرار صحيح بشأن الخصوم.

سابعاً:- تأثير استخدام هذه التقنيات في التحكيم علي المحامين:

يتساءل بعض الفقه عن أثر استخدام هذه التقنيات في التحكيم علي المحامين؟ خاصة الخبرة والمعرفة القانونية التي يكتسبها المحامي من الإطلاع علي العديد من الوثائق والمستندات والمؤلفات القانونية، وقدرته علي تمحيص هذه الوثائق الكثيرة، واستخلاص النتائج، ونمو الحدس القانوني، التي ستذهب سدى نتيجة الاعتماد علي تقنيات الذكاء الإصطناعي[1].

أضف إلي ذلك، ما قد يشكله الإعتماد علي تقنيات الذكاء في المراجعات الأولية للمستندات والوثائق من تهديداً للمحامين تحت التدريب واستبعادهم من نطاق الإجراءات التحكيمية [2].

ويمكن الرد علي ذلك، بأن إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم سيؤدي إلى تفرغ المحامين تحت التدريب للإجراءات الفعلية دون الروتينة في تسوية المنازعات، مما يمنحهم فرصة أكبر ومسؤولية أكثر؛ ومن ثم، ترك المهام الإدارية الرتيبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي[3].

كذلك، يطرح الفقه المعارض لإستخدام هذه التقنيات في العملية التحكيمية إشكالية أخري، تتمثل في العامل النفسي الذي قد يؤثر علي المحامي ويؤدي إلي عدم ثقته بنفسه، أمام ما يشاع حول قوة الخوازمية التي يتعامل معها، واقتناعه بأنها لن تخطئ في إجراءات إستصدار قرار التحكيم. مما قد يفوت فرصة الطعن علي القرار إذا كان يحتمل الخطأ وإن كان نادراً[4].

ثامناً:- إشكالية تحديد لمن تنسب المسئولية حال أخطأ النظام:

تلجأ بعض مؤسسات التحكيم إلي منح الحصانة الكاملة والمطلقة للمحكمين القانونين لديها. مثال ذلك، ما نصت عليه قواعد غرفة التجارة الدولية في المادة 41 من إضفاء الحصانة ليس فقط علي المحكمين، وإنما كذلك علي الموظفين الآخرين في غرفة التجارة الدولية[5]، بل وحظر القانون المعمول به تقليص هذه الحصانة أو الحد منها[6].

كذلك في إنجلترا يضفي قانون التحكيم الحصانة الكاملة علي المحكم ما لم يثبت أن الفعل أو الإغفال كان بسوء نية (أي عن عمد)[7].

وبالتالي لا تثور أي إشكالية إذا أصدر المحكم البشري أحكاماً معيبة بشكل متكرر، حيث يمكن للأطراف رده عن نظر القضية، ولن تكون لديه فرصة لإصدار أحكام أخري.

ARBITRATION 1985: WITH AMENDMENTS AS ADOPTED IN 2006, art. 19, U.N . Doc. A/40/17, U.N. Sales No. E.08.V.4 (2008).

([1]) Burkard Schafer, supra note 32.

([2]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 357.

([3]) دافع بعض الفقه عن أنظمة الذكاء بقولها أن الاحتمال النهائي لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والدقة في العملية التحكيمية يفوق جميع الاعتبارات والحجج الأخرى. Burkard Schafer, supra note 32.

([4]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 358.

([5]) Int'l Chamber of Com. [ICC], Rules of Arbitration of the International Chamber of Commerce (Jan. 1, 2021).

([6]) Id. at art. 41.

([7]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 359.

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

لكن تثور الإشكالية إذا كان المحكم ربوت آلي أو تم الإستعانة بتقنيات الذكاء في إجراءات التحكيم وأخطأ النظام، حيث تثور العديد من التساؤلات أهمها لمن تنسب مسئولية الخطأ؟ وهل تقع المسئولية علي عاتق المبرمج منشئ الخوارزمية؟، أم علي الشخص الذي أدخل أو غذي الخوازمية بالبيانات والمعلومات؟ أم تقع المسئولية علي الآلة ذاتها إستناداً إلي خواص التعلم الذاتى؟

ويثور تساؤل أخر هل يمكن رد المحكم الآلي واستبعاده عن نظر القضية؟ وبالنظر إلي الحصانة الكاملة للمحكم، ماهي نتيجة صدور حكم معيب؟

في الحقيقة، إن استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم ليس له -حتى الآن- أساس قانوني محدد يحكم عملياته بالتفصيل، لذا فيجب علي الأطراف حال حدوث خطأ أو ضرر من النظام، تحديد منبع هذا الخلل، وتحديد الشخص المسئول عن هذا الخطأ، ومواجهته طبقاً لقواعد المسئولية العادية، ومن ثم ضرورة إثبات أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، كما سيقع علي عاتقهم إيجاد طريقة لتصحيح هذا الخلل[1].

ويقترح بعض الفقه المقارن لحل هذه الإشكاليات ضرورة تبني الدولة نظاماً قانونياً يسمح للمتقاضين بالعودة إلي نظام التحكيم التقليدي أو المحاكم الوطنية[2]. بإعتبار أن هذا هو القاضي الطبيعي وهو أصل العدالة، ومرد هذا الإتجاه الفقهي، أنه إذا كان اتفاق الأطراف هو الذي فتح المجال لوجود تحكيم دولي مستقل واستبعاد المحاكم الوطنية، إلا أن هذا الإستبعاد يجب أن يقتصر حالات محددة كتلك التي تتعلق بمشاكل الإختصاص، أو موضوع حكم التحكيم أو إجراءات التحكيم نفسها[3]. حيث يجب أن تحتفظ المحاكم الوطنية بنوع من الولاية القضائية الإشرافية على عملية التحكيم[4].

ونري، أن بإمكان القضاء المصري إذا ما عرضت عليه مثل هذه الإشكاليات المتعلقة بالمسئولية عن أضرار تقنيات الذكاء المستخدمة في إجراءات التحكيم، أن يتبني قواعد المسئولية الموضوعية، كأساس قانوني لتحديد قواعد المسئولية عن تلك الأضرار، وذلك بالتفرقة بين الخطأ الذي قد يقع من الأشخاص الذين ساهمو في وجود هذه التقنيات كالمبرمج أو مدخل البيانات أو المصنع أو المستخدم، حيث يتحمل مُنشئوها عبء التعويض علي أساس المسئولية التضامنية؛ والتفرقة بين الخطأ الذي ينسب إلي عمليات شخص أو جهه محددة، كالإستخدام السئ من قبل المستخدم (مركز التحكيم) أو أحد تابعيه، حيث يلتزم وحده بالمسئولية عن الأضرار الناجمة عن تقنيات الذكاء الإصطناعي[5].

كذلك، يجوز للأطراف إذا ما لا حظوا وجود أي خلل في الإجراءات التحكيمية طلب وقف الإجراءات والإلتجاء للقواعد التقليدية في عمليات التحكيم أو تعيين محكم طبيعي.

تاسعاً :- إشكالية ضمان الحيادية :

يجادل بعض الفقه المقارن في أنه، إذا كان من مميزات الذكاء الإصطناعي أنه يتم تغذيته بالبيانات والمعلومات[6]، فإن أحد عيوبه أيضاً أن مخرجات هذا النظام وأدائه يعتمد بشكل أساسي علي نوع البيانات المدخلة ومدي جودتها أو مصداقيتها، حيث يتوقف تحديد ما إذ كانت

([1]) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 575.

([2]) Conversation with Charlie Morgan, Senior Assoc. Disp. Resol. at Herbert Smith Freehills, Speaker at Keynote Panel I at The Artificial Intelligence in Legal Services Summit (June 4, 2019).

([3]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 359.

([4]) Julian D. M. Lew, Does National Court Involvement Undermine the International Arbitration Processes, 24 AM. U. INT'L L. REV. 489, 490 (2009).

([5]) د/إبرهيم شوشة، المرجع السابق، ص 135.

([6]) **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 575. And **Nishad Nawaz,** "Entrepreneurship in the Age of Artificial

(ISSN: 2356 - 9492)

هذه البيانات تتمتع بالشفافية والحيادية أم فيها أي شكل من أشكل التمييز العنصري، مثلاً سواء بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الموطن..إلخ[1]، علي الشخص الذي مد النظام بالبيانات والمعلومات.

لذلك، يري بعض الفقه أن نجاح هذا النظام يستوجب تطوير خوارزمية محايدة، تتمتع بالمعايير الإنسانية والقواعد الأخلاقية والقانونية السائدة، وهو الأمر الذي يجعلها أكثر شفافية وحيادية وعدالة[2].

كما يستوجب كذلك، بذل الجهود لضمان أن تكون البيانات التي يستخدمها الذكاء في عمليات التحكيم تمثل جميع ثقافات العالم والقوانين الطبيعية والأعراف التجارية والعرقية وتتسم بالتوازن[3].

ومع ذلك، يري أخرون أنه من المستحيل ضمان الموقف الذي يكون فيه النظام محايداً تماماً، نظراً لأن الذكاء الإصطناعي في الوقت الحالي يعتمد في مخرجاته علي بالبيانات التي يتم تغذيته بها من قبل الشركة المصنعة، والتي قد تدمج بعض تحيزها وأفكارها إلي بيانات النظام بدون قصد، وحتي ولو حاولت الحفاظ علي الحيادية قدر المستطاع.

فما زال هناك شبهه احتمال التحيز في إجراءات التحكيم، خاصة إذا كانت البيانات التي تم تغذيتها للنظام تسود فيها التحيز العرقي أو الديني أو الثقافي، فمن الطبيعي أن النتيجه ستكون غير عادلة أو منصفة.

ويسوق الفقه أحد أهم الأمثلة علي التحيز الخوارزمي، ذاك النظام الذي طورته شرطة دورهام بإنجلترا. حيث قامت شرطة دورهام **HART**بالتعاون مع أكاديمية علوم الكمبيوتر لتطوير نظام يقوم علي التنبؤ بالمخاطر والأضرار المحتملة للأشخاص المشتبه بها(" **system**.[4](")

وقد تم إمداد هذا النظام بخوارزميات وبيانات للتنبؤ بخطورة الأشخاص المشتبه بهم وتقييمهم بين مرتفع أو متوسط أو منخفض، وقد تم تجربة النظام بالفعل علي 104 ألف من الأشخاص المشتبه بهم، والذين تم القبض عليهم بواسطة شرطة دورهام[5].

قائمة علي أساس التمييز بين مواطنيها بالرمز البريدي لموطن أو HARTوفي عام 2017 قام هيئة الشرطة بإدراج بيانات جديدة بنظام حي المشتبه به، وكان الغرض من ذلك هو خفض عمليات التنبؤ، والإعتماد علي بيانات الحي الذي يقيم فيه المشتبه به، لتقييم ما إذا كان قد يرتكب جريمة مستقبلاً أم لا[6].

) علي عنصرية هذا **Big Brother Watch**وفي عام 2020 اعترضت جماهير الشعب الإنجليزي وبعض منظمات المجتمع المدني (النظام الذكي، وتم استبعاده من نطاق التطبيق إزاء الضغط الشعبي.

اتضح من تطبيق هذه الخوارزمية أن بإمكان الجهة المستخدمة للنظام التحيز لطائفة معينة الأشخاص علي أساس الجنسية أو العرق أو الطائفة، ومن ثم فهناك تخوف من تغذية أنظمة الذكاء، بما فيها "المحكم الآلي"، بمثل هذا الفساد الفكري والأخلاقي **(Intellectual corruption)** ، كما يسمه البعض[7].

Intelligence," Transnational Dispute Management 16, no. 2 (2019).

([1]) MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 359.

([2]) Duncan C. Card, Senior Partner, Co-Chair Tech. L. Prac., Bennett Jones LLP, Artificial Intelligence in Legal Services Summit (June 4, 2019).

([3])**Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: Ibid,….p 575.

([4]) Matt Burgess, UK Police are Using AI to Inform Custodial Decisions—But It Could be Discriminating Against the Poor, THE WIRED (Jan. 3, 2018, 7:00 AM). https://www.wired.co.uk/article/police-ai-uk-durham-hart-checkpoint-algorithmedit#:~:text=For%20the%20last%20five%20years,in%20a%20two%20years%20period

([5]) Helping Police Make Custody Decisions Using Artificial Intelligence, UNIV. OF CAMBRIDGE (Feb. 26, 2018), https://www.cam.ac.uk/research/features/helping-policemake-custody-decisions-using-artificial-intelligence.

([6]) نفس المرجع السابق بأعلاه.

([7]) As Karen Mills terms it, is already a prevalent issue in arbitration where the arbitrator's opinions is tainted with prejudice or racial bias. MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 360.

ويعترف بعض المحكمين بأن هذه الإشكالية الثقافية سائدة في ميدان التحكيم وبين بعض المحكمين، حيث آراء وقرارات بعض المحكمين قد تتسم بالتمييز أو التحيز العنصري. وهو ما يتضح بشكل خاص في الحالات التي يعرض فيها نزاع علي محكم أوربي للفصل بين أطراف بعضها أوربي وأخر من دول العالم النامي.

ويري هذا الإتجاه الفقهي أن الفساد الفكري أو الأخلاقي قد يتأرجح ما بين سوء الفهم الثقافي البسيط أو التحيز الثقافي أو العنصرية الفعلية[1]. وفيه قد يمنح المحكم الأوربي مصداقية أكبر لشاهد أوربي مقارنة بشاهد من دول العالم النامي. ويحث هذا الإتجاه علي ضرورة وضع ضوابط تضمن عدم تحيز النظام وعدم الإنجراف وراء هذا الفساد الفكري لدي البعض[2].

ومع ذلك، يعترض البعض ويري أن هناك صعوبة في توحيد المعايير العالمية بحيث تتناسب مع جميع الثقافات واللغات حول العالم[3]، ويقر بأن التحكيم لا يلجأ إليه الأطراف إلا لمرونته، ويمكن للخصوم وللحد من هذه الإشكالية، اختيار قانون محدد للفصل في النزاع، أو عدم اختيار قانون وترك الأمر للمحكمين، أو المزج بين الإثنين بتمييز بعض البنود عن البعض الآخر، أو إقرار المبادئ المعترف بها دولياً كقواعد قانون التجارة، أو الإحتكام إلي الشريعة الدينية لكل منهما...إلخ.

وفي النهاية، يمكن القول أن الطريقة التي سيختار بها الخصوم تسوية منازعتهم التجارية فيما بينهم، هي التي ستعكس الثقافة القانونية السائدة في موطنهم.

الخاتمة

(1) Karen Gordon Mills, Speaker at The International Arbitration Conference : Corruption and Other Illegality in the Formation and Performance of Contracts and in the Conduct of Arbitration Relating Thereto (May 12–15, 2002), in 11 INT'L COUNCIL COM. ARB. CONGRESS SERIES, 2003, at 288.

(2) Karen Gordon Mills, Ibid ,… p 288. And MAHNOOR WAQAR, Ibid, p 360.

(3) Noel Hurley, Vice President of Strategy at Arm, Interactive Debate at The Artificial Intelligence in Legal Services Summit: The Ethics of Algorithms Debate (June 4, 2019). (quoted question was posed at the debate).

(ISSN: 2356 - 9492)

ليشكلا معاً مستقبل عمليات التحكيم التجاري **التحكيم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي** في ظل عصر ينبض بالتكنولوجيا الرقمية، يجتمع الدولي واتخاذ الأحكام والقرارات بطريقة لم تكن معهوده من قبل، وتتسم بكونها أكثر دقه وسرعة. ففي العصر الرقمي والتكنولوجي،) واسع الانتشار بشكل متزايد ويتم تطبيقه في مختلف القطاعات، بما في ذلك تسوية النزاعات AIأصبح استخدام الذكاء الاصطناعي (التجارية من خلال مؤسسات التحكيم.

وقد أظهرت النتائج أنه يمكن عملياً استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في حل المنازعات التجارية الدولية عبر أدوات التحكيم الإلكتروني الذكي، كونه يسرع من عملية حل النزاعات ويحسن من دقة تحليل البيانات. ومع ذلك، فإن استخدامه قد ينطوي –أيضاً- على تحديات ومخاطر، كالمخاطر الناجمة عن احتمالية الخطأ، أو عدم قدرة الذكاء الاصطناعي على فهم الفروق القانونية الدقيقة والعوامل الإنسانية والأخلاقية عند تسوية النزاعات.

ونري أنه لتقليل المخاطر، وضمان تحقيق العدالة واليقين القانوني، في عملية تسوية النزاعات التجارية الدولية، عبر قنوات ومؤسسات التحكيم الإلكتروني الذكي، أنه ما زال هناك حاجة إلى وضع لوائح ومعايير واضحة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. أضف إلي ذلك، مدى حاجه المحكمون أنفسهم، وكافة المستخدمون القانونيون المشاركون في عملية التحكيم، إلى تدريبهم وتحسين فهمهم ومعرفتهم بتقنيات الذكاء الاصطناعي وآليه استخدامه في إجراءات التحكيم الإلكتروني.

نـتـائـج الـبـحث

كشف التطبيق العملي للتحكيم الإلكتروني الذكي أن التكنولوجيا الذكية قادرة علي المساعدة في تسوية أنواع معينة من المشكلات القانونية البسيطة بسرعة وفعالية كبيرة. الأمر الذي يشكل تطوراً كبيراً في مجال استخدام الأنظمة الذكية لتسوية النزاعات القانونية والتجارية.

كما كشف كذلك قدرة التكنولوجيا علي الإتصال بكافة مراحل التسوية للمنازعات بما في ذلك مرحلة رفع الدعوي، وأثناء سير الدعوي، وأثناء انعقاد الجلسات وفي مرحلة إصدار القرارات إلكترونياً، عبر الاعتماد علي الخوارزميات التي تم تغذيتها بها من خلال صفحات الويب المتخصصة وجداول البيانات التي تتعلق بهذه الإشكاليات القانونية.

وقد أثبت هذا النظام أنه وسيلة فعالة بل ومنخفضة التكلفة، ويصلح لتسوية أنواع معينة من النزاعات، خاصة تلك التي لا تتطلب تحليلاً قانونياً معقداً أو جمع أدلة مكثفة.

وغالباً ما يلجأ الإطراف إلي هذا النوع من التحكيم لسهولته، وقدرته علي تخفيف العبء عن المحاكم التقليدية، التي كثيراً ما يثقل كاهلها بعدد القضايا التي تتلقاها، ويجعلها تستغرق وقتاً أطول لإستصدار الحكم. لكن من خلال هذا النظام يكفي فقط البريد الإلكتروني الشخصي للخصم، والاتصالات الصوتية والفيديوهات القائمة على الدردشة المباشرة لتسوية المنازعات البسيطة نسبياً.

ولضمان نفاذ الحكم وإمتثال الخصوم له، يجب أن يزود نظام التحكيم الإلكتروني الذكي بعلامات ثقة أو أختام تخص هؤلاء التجار، وعندما ينتهك أحد هؤلاء الخصوم اتفاق التحكيم، وشروطه التي ارتضاها ابتداء وقبل تسوية النزاع إلكترونياً، يقوم النظام بإلغاء علامة الثقة أو الختم الخاص به تلقائياً، وهو ما يؤثر علي سمعته التجارية.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة قد توصلت إلي مجموعة من النتائج أهمها:-

1. أن اتفاق التحكيم الإلكتروني الذكي لا يختلف كثيرا عن اتفاق التحكيم التقليدي عدا الأحكام الخاصة بالكتابة (والتوقيع) والإعذار اللذان يأخذان شكلاً إلكترونياً.
2. أدي التطور الملحوظ في تكنولوجيا الذكاء وعمليات التجارة الإلكترونية إلي تبني بعض المراكز لآليات التحكيم الإلكتروني الذكي لتسوية المنازعات التجارية الدولية بالتسوية المباشرة علي الخط أو البث الحي الإلكتروني المغلق علي أشخاص المحكمين والمحامين والخصوم والشهود.
3. قصور قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 وكذا قانون التوقيع الإلكتروني عن مواكبة التطورات الميدانية للتحكيم الإلكتروني الذكي.
4. عجز قوانين التحكيم العربية عن مواكبة التقدم الذي أحدثته الثورة الرقمية والتكنولوجية في ميدان التحكيم الإلكتروني الذكي وكذلك انعكاساتها علي طبيعة التعاقد والوسائط غير المادية المستخدمة فيها رغم إقرار أغلب هذه التشريعات بما فيها التشريع المصري لقانون التوقيع الإلكتروني.
5. أن التحكيم الإلكتروني الذكي يتمتع بالعديد من المميزات بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهه نفاذه.
6. يعتبر التحكيم الإلكتروني الذكي هو أنسب الوسائل البديلة لفض منازعات التجارة الإلكترونية.
7. سهولة إحالة النزاع والإجراءات التحكيمية وصدور الحكم وإعلان الخصوم في عمليات التحكيم الإلكتروني الذكي.
8. صعوبة الإعتراف الدولي لقرار التحكيم الإلكتروني الذكي، خاصة في ظل التشريعات الحالية.

(ISSN: 2356 - 9492)

التوصيات:

أولاً: – يجب علي الدول أن تستثمر مواردها في التطلع إلي فهم آلية عمل أنظمة الذكاء الإصطناعي عند التطبيق العملي، وكيف يمكن التوصل إلي استنتاجات مقبولة من الناحية القانونية والأخلاقية والفنية. وذلك بالتركيز علي التكنولوجيا وتطبيقاتها العملية بدلاً من التركيز علي الآثار المترتبة علي الذكاء الإصطناعي. ومن ثم عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لتثقيف القانونين والمهتمين بمجال التحكيم لفهم آلية التعامل مع أنظمة الذكاء وطريقة دمجها مع إجراءات التحكيم، دون تقويض لعملية التحكيم وضوابطها القانونية والأخلاقية.

وقد انتهجت بالفعل بعض البلدان هذه السياسيات لتطوير أنظمتها القضائية[1]، مثال ذلك ما قامت به وزارة العدل الإنجليزية من توفير مبلغ 2 مليون جنية استرليني لتطوير منظومة العدالة والقانون ودعمها بالتكنولوجيا[2]. ويدل ذلك علي أن هناك توجه عالمي حقيقي لإستخدام التكنولوجيا في الأنظمة القانونية بما فيها مجال التحكيم.

ثانياً: – يلزم لتطوير إجراءات التحكيم الإلكتروني الذكي والإعتماد علي تكنولوجيا التحول الرقمي لتسوية المنازعات التجارية، القيام بإصلاحات شاملة لكافة النظم القانونية الحالية. بسن تشريعات تضع المعايير والضوابط القانونية والأخلاقية، وإزالة كل غموض أو لبس حول إمكانية استخدام الذكاء الإصطناعي في الجوانب القانونية بما فيها الإجراءات التحكيمية.

ثالثاً: – يلزم لضمان فاعلية التقنيات المستخدمة في إجراءات التحكيم أن يتم تنظيم هذه الخوارزمية واعتمادها حتي تتمتع بالشفافية والمصداقية، وفي الحقيقة ستعتمد مصداقية الخوارزمية علي سمعتها الفعلية في مجال التحكيم، والسوابق القضائية.

ونري أنه مثلما يحق للأطراف إختيار القانون الواجب التطبيق فسيحق لهم كذلك الإختيار بين الخوارزميات المختلفة لتسوية منازعتهم التجارية.

وهناك توصية من لجنة التكنولوجيا والسياسات القانونية التابعة لجمعية القانون بضرورة الإحتفاظ بسجل وطني للخوارزميات التي يتم إدخالها، مع الإحتفاظ بقسم خاص ومستقل بالخوارزميات التي يتم استخدامها في التحكيم[3].

رابعاً: – عند وضع اتفاقية نيويورك لعام 1958 أو قانون التحكيم المصري لعام 1994 لم يكن واضعوا الصياغة علي دراية بإمكانية استخدام تقنيات الذكاء في التحكيم التجاري الدولي وتسوية المنازعات التجارية، لذا نقترح أن يقوم المشرع المصري وكذا الدول المنضمة للإتفاقية بجانب مؤسسات التحكيم بالعمل علي صياغة مبادئ توجيهية وقواعد قانونية لتنظيم عملية إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في تسوية المنازعات التجارية بالتحكيم.

خامساً: – يمكن اعتماد قواعد الأونستيرال الحالية كبداية مع ضرورة إدخال بروتوكولات جديدة عليها، علي أن يتم وضع فيها تعريف للذكاء الإصطناعي وآلية استخدامه في التحكيم، وإدراج الخوارزميات التي تم اعتمادها واستبعاد غير المعتمدة، ووضع قواعد المسئولية القانونية والجزائية.

سادساً: – يمكن الإستعانة بتقرير الخبراء التابع للإتحاد الأوربي، والذي نشر في عام 2019 حول المبادئ التوجيهية "للذكاء الإصطناعي الجدير بالثقة". والذي اعتمد ثلاث مبادئ أساسية يجب توافرهم لإعتبار الذكاء الإصطناعي جدير بالثقة[4].

([1]) Marc Lauritsen, Towards a Phenomenology of Machine-Assisted Legal Work, 1 J. ROBOTICS, ARTIFICIAL INTEL. & L. 67, 79 (2018).

([2]) Neil Rose, Gauke Announces more Financial Backing for Lawtech, LEGAL FUTURES (June 4, 2019), https://www.legalfutures.co.uk/latest-news/gauke-announcesmore-financial-backing-for-lawtech

([3]) The Law Society Technology and Law Policy Commission, Algorithm use in the Criminal Justice System, L. SOC'Y TECH.& L. POL'Y COM'N (June 4, 2019), https://www.lawsociety.org.uk/en/topics/research/algorithm-use-in-thecriminal-justice-system-report.

([4]) EUROPEAN COMMISSION, ETHICS GUIDELINES FOR TRUSTWORTHY AI 2 (NathalieSmmuha ed., 2019) https://ec.europa.eu/digital-singlemarket/en/news/ethics-guidelinestrustworthy-ai.

أولهم:- الإلتزام القانوني:- يجب أن تُحترم جميع القوانين واللوائح المعمول بها.
الثاني:- الإلتزام الأخلاقي: يجب إحترام كافة المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية.
الثالث: أن يكون النظام منيعاً: من الناحية الفنية والتقنية مع مراعاة البية الإجتماعية[1].

سابعاً :- من أهم المبادئ التوجيهية التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتحكيم، ضرورة إحترام تقنيات الذكاء الإصطناعي للقواعد والنصوص القانونية القائمة في المكان الذي صدر في القرار والمكان المطلوب تنفيذه فيها، وأن يكون متأصلاً منهما، وذلك حتي يسهل إنفاذ قرار التحكيم إذا ما لجأ الخصوم إلي إجراءات التنفيذ الجبري.

ثامناً :- يجب علي هيئات التحكيم التي ستعتمد تقنيات الذكاء الإصطناعي في تسوية المنازعات التجارية، أن تتأكد من أن هذه الأنظمة المستخدمة لا تتعارض مع القواعد والنصوص القانونية في المكان الذي صدرت فيه أو ستنفذ فيه.

ولا شك، أن القواعد الأكثر مرونة وتحقق رغبات الأفراد المتقاضين عند استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، هي التي ستكون أكثر طلباً لتطبيق نصوصها أو إتخاذ دولتها كمقر للتحكيم.

تاسعاً :- ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتثيقف المهتمين بمجال التحكيم الدولي من محامين، ومحكمين، وتجار، من آلية التعامل وطريقة استخدام التكنولوجيا الرقمية أو التقنيات المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي) حتي تنموا لديهم مهارات استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي في تسوية المنازعات التجارية، وبالتالي المعرفة الجيدة بهذه التقنية وآلية عملها.

قائمة المراجع

أولاً:- المراجع العربية:

1. **د/ مصطفي ناطق صالح مطلوب**، التحكيم التجاري الإلكتروني، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11 العدد 39 السنة 2009.
2. **د/ أحمد عبدالكريم سلامة**، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، 2006.
3. **د/ عصمت عبدالله الشيخ**، التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي، دار النهضة العربية، 2000.
4. **د/ فتحي والي**، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2007، ص13.
5. **د/ شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار**، التحكيم الإلكتروني كآلية لحل منازعات عقود التجارة، المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية يصدرها المعهد العالي للحاسب الآلي وإدارة الأعمال بالزرقا، المجلد الأول، 2023.
https://sjdal.journals.ekb.eg/article_290762_cdc0319a743b1ccc2a1da84782eedf30.pdf
6. **د/ عصام عبدالفتاح مطر**، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، 2009.
7. **د/ أحمد السيد البهي الشوبري**، إبرام إتفاق التحكيم الإلكتروني، حوليه كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالأسكندرية، العدد 33، المجلد الرابع، بدون سنة نشر.
8. **د/ إبراهيم خالد ممدوح**، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، الطبعة الأولي، الأسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.
9. **د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء**، الإجراءات أمام المحاكم الآلية للتحكيم التجاري، دراسة منشورة من قبل النادي العربي لتقنية المعلومات والإعلام، 2003، www.ac4mit.org
10. **د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء**، التحكيم بواسطة الإنترنت، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002. www.ac4mit.org

([1]) EUROPEAN COMMISSION, ETHICS GUIDELINES FOR TRUSTWORTHY AI 2 (NathalieSmmuha ed., 2019) https://ec.europa.eu/digital-singlemarket/en/news/ethics-guidelinestrustworthy-ai.

(ISSN: 2356 - 9492)

11. د/ إبراهيم شوشة، إنعكاس الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته التجارية علي القانون التجاري، دراسة مقارنة، المجلد العاشر" المجلد الثاني" يونيه ٢٠٢٤، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة مدينة السادات، 2024.

12. **د/ خيري البتنانوي**، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الإتصال الإلكترونية، 2012.

13. **د/ أحمد باز محمد متولي**، التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، العدد 81 سبتمبر 2022.

14. د/ سامي عبدالباقي أبو صالح، التحكيم التجاري الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2007.

15. **د/ فيصل محكم كمال**، الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2008.

16. **د/ أحمد عبدالكريم سلامة**، النظام القانوني لمفاوضات العقود الدولية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، يناير 2003، متاح علي الموقع التالي، www.arablawinfo.com

17. **د/ أنوار أحمد ناجي**، مدي فاعلية الوسائل البديلة لحل المنازعات وعلاقاتها بالقضاء، بحث منشور علي موقع المكتبة الشاملة للعلوم القانونية، متاح علي الموقع التالي:
https://loiarabe.blogspot.com/2019/11/pdf._71.html

18. **د/ بسمة فوغالي**، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراة، جامعة باتنة، 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، **2021م**.

19. **د/ إبراهيم احمد إبراهيم**، التحكيم الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

20. د/ فارس محمد عمران، موسوعة الفارس قوانين ونظم التحكيم بالدول العربية والخليجية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015.

21. **د/ محمد مأمون سليمان**، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011م.

22. **د/ محمود مختار بريري**، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

23. د/ جورجي شفيق ساري، التحكيم ومدي جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

24. د/ أحمد أبو الوفا، التحكيم الإختياري والإجباري، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1979.

25. **د/ أحمد حسان الغندور**، التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات، رسالة دكتوراة، جامعة بني سويف، 1998.

26. **د/ أحمد عبدالرحمن صالح النجار**، اتفاق التحكيم الإلكتروني، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10، 2018/1/4م.

27. **د/ زغوان هشام**، نظام التحكيم التجاري الإلكتروني في الول العربية الواقع والآفاق، 2021/9/20، متاح علي الموقع التالي:
https://conference.frontierspm.com/

28. **د/محمد إبراهيم موسي**، التحكيم الإلكتروني، المؤتمر السنوي السادس عشر، التحكيم التجاري الدولي، ص1069-1088، بدون سنة نشر.

29. **د/ أحمد شرف الدين**، تسوية المازعات إلكترونياً، ضمن فاعليات المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري، جامعة الدول العربية، 2002.

30. **د/ سامح محمد عبدالحكم محمود**، التحكيم الإلكتروني، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية الشرطة، دبي الإمارات العربية، 2003، بحث منشور علي الموقع التالي:www.arablawinfo.com

31. أ/ **محمد أمين**، تزايد استخدام تقنيات المعلومات والإتصالات في التجارة، محكمة قضائية عالمية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، 2008. متاح علي www.addustour.com

32. **د/ محمد محمد حسن الحسني**، التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق، مكتبة خالد بن الوليد صنعاء، **2017**. متاح علي الموقع التالي:
https://www.researchgate.net/publication/370772865

33. **د/ سليمان أحمد فضل**، المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية في إطار القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، 2011.

34. **د/ آدم وهيب النداوي**، المرافعات المدنية، مطبعة التعليم الآلي، بغداد، 1988.

35. **د/ عاطف محمد الفقي**، التحكيم الإلكتروني بين الواقع والمأمول، مطبعة المعارف، 2020م.

36. أ. **ثامر عبدالجبار عبدالعباس السعيدي، د/عبدالله عبد الأمير طه**، التأصيل النظري للتحكيم التجاري الإلكتروني الطارئ، دراسة مقارنة، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، العراق، المجلد 1، العدد2، 2021م.

37. **آلاء يعقوب النعيمي**، الإطار القانوني لإتفاق التحكيم الإلكتروني، بحث منشور في مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2009.

ثانياً :- المراجع الأجنبية :

- **NGO NGUYEN THAO VY,** AI IMPLEMENTATION IN ODR: A GAME-CHANGER OR A TROUBLEMAKER OF DATA PROTECTION, VIETNAMESE JOURNAL OF LEGAL SCIENCES, vol. 08, No. 01, **2023**.
- **J Y Lee**, "Artificial Intelligence and Arbitration: A Study of the Arbitrator's Perspective," Dispute Resolution International 14, no. 2 (**2020**).
- **Benjamin Moxley-Wyles**, Richard Colling, and Clare Verrill, "Artificial Intelligence in Pathology: An Overview," Diagnostic Histopathology 26, no. 11 (**2020**): 513–20, https://doi.org/10.1016/j.mpdhp.2020.08.004.
- **F.Taurusia,** "Penggunaan Arbitrase Dalam Penyelesaian Sengketa Konsumen Di Bpsk," Journal of Legal, Ethical and Regulatory 20, no. 2 (2008): 1–8, https://repository.unair.ac.id/12846/
- **Agus, Sudirman, Wahyudi Umar, Ahmad Rustan**, The Use of Artificial Intelligence in Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential and Challenges, National Accredited in Sinta, Volume 29 Issue 3, September **2023**: p. 570 – 578. P 571. https://www.researchgate.net/publication/374112308_The_Use_of_Artificial_Intelligence_in_Dispute_Resolution_Through_Arbitration_The_Potential_and_Challenges
- **T Schultz**, "The Potential and Pitfalls of Artificial Intelligence in International Arbitration," Journal of International Arbitration 37, no. 6 (**2020**): 635–654 .
- **Sisi Yang and Antje Lüersmann**, "The Use of Artificial Intelligence in an Organization," Studies in Systems, Decision and Control 420, no. 1 (**2022**): 435–53, https://doi.org/10.1007/978-3-030-95813-8_17 .
- **B Koh,** "The Future of International Arbitration in the Age of Artificial Intelligence," International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management 86, no. 3 (**2020**): 247–257.
- **M Dabbah,** "The Role of AI in the Resolution of Disputes in Arbitration," Computer and Telecommunications Law Review 27, no. 1 (**2021**): 11–17.
- **Elisabeth Wilson-Evered and John Zeleznikow**, "Artificial Intelligence and Online Family Dispute Resolution," Law, Governance and Technology Series 45 (**2021**): 17–35, https://doi.org/10.1007/978-3-030-64645-5_2.
- **Ahmad Rustan, Ju-lan Hsieh, and Wahyudi Umar**, "Maladministration on Mining Business Licenses : Case Study " Mining Business License Production Operation PT . Aneka," Varia Justicia 17, no. 3 (**2021**): 246–57.
- **Johnny Ibrahim,** Teori Dan Metodologi Penelitian Hukum Normatif Bayumedia Publishing, Bayumedia Publishing, Second (Malang: Bayu Media, **2006**), http://staffnew.uny.ac.id/upload/131808346/pendidikan/metodologi-penelitian.pdf
- **MAHNOOR WAQAR,** The Use of AI in Arbitral Proceedings, An earlier version of this article was previously published online in the LUMS Law Journal, OHIO STATE JOURNAL ON DISPUTE RESOLUTION [Vol. 37:3 **2022**] p. 345. available at https://sahsol.lums.edu.pk/law-journal/use-ai-arbitral-proceedings
- **Kathleen Paisley & Edna Sussman**, Artificial Intelligence Challenges and Opportunities for International Arbitration, 11 N.Y. DISP. RESOL. LAW. 35, 35 (**2018**) ،(https://sussmanadr.com/wp-content/uploads/2018/12/artificial-intelligence-in-arbitrationNYSBA-spring-2018-Sussman.pdf.
- **Jason Roell**, Why AlphaGo is a bigger game changer for AI than many realize, MEDIUM (Sept. 30, **2017**), https://medium.com/@roelljr/why-alpha-go-is-a-bigger-gamechanger-for-artificial-intelligence-than-many-realize-64b00f54a0.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **Agence France-Pesse**, An Entire School Dedicated to Game of Go, YOUNG POST Mar. 25, **2016**, https://www.scmp.com/yp/discover/lifestyle/features/article/3058853/entire-schooldedicated-game-go
- **David Levinson**, On the Differences Between Autonomous, Automated, Selfdriving, and Driverless Cars, TRANSPORTIST, (June 29, **2017**) https://transportist.org/2017/06/29/on-the-differences-between-autonomous-automatedself-driving-and-driverless-cars/.
- **Nammour (F.),** Droit et pratique de l'arbitrage intern et international, 3eme Ed., L.G.D.J. **2009**.
- **Kumba Sennaar**, "Artificial Intelligence in Health Insurance – Current Applications and Trends "، Emerj Artificial Intelligence Research 19, no. 3 (**2019**): 172–183, https://emerj.com/ai-sector-overviews/artificialintelligence-in-health-insurance-current-applications-and-trends/.
- **Maxi Scherer**, Artificial Intelligence and Legal Decision-Making: The Wide Open? 36 J. INT'L ARB. 539, 540 (**2019**).
- **Luh Putu Ary Sri Tjahyanti and Dkk**, "Peran Artificial Intelligence (AI) Untuk Mendukung Pembelajaran Di Masa Pandemi Covid-19," Jurnal Komputerdan Teknologi Sains(KOMTEKS) 1, no. 1 (**2022**): 1–7.
- **J Kong et al.,** "AI-Based Legal Risk Analysis in Pre-Trial Litigation," in 17th International Conference on E-Business Engineering (ICEBE (IEEE, **2020**), 415–419
- **A Shankar**, "AI in Litigation and Legal Practice: A Comprehensive View," Journal of the Indian Law Institute 61, no. 3 (**2019**): 326–342.
- **Amy J Schmitz, Amy Schmitz, and Elwood L Thomas Missouri**, "Dispute Resolution in the Digital Age - Online Dispute Resolution," Harvard Business Law Review 9, no. 03 (**2018**): 14–21 ، https://scholarship.law.missouri.edu/oerhttps://scholarship.law.missouri.edu/oer/1http://papers.ssrn.com/sol3/cf_dev/AbsByAuth.cfm?per_id=522704.
- **Salima Benhamou**, "Artificial Intelligence and the Future of Work," Revue d'Economie Industrielle 169 no. 1 (**2020**): 57–88, https://doi.org/10.4000/rei.8727
- **M. N. O. Sadiku, Y. Zhou, AND S. M. Musa**, "Natural language processing in healthcare," International Journal of Advanced Research in Computer Science and Software Engineering,vol. 8, no. 5, May **2018**, pp. 39-42
- **Reena SenGupta,** Law Firms Start to Take the Long View, FINANCIAL TIMES, (Oct, 14, **2021**), https://www.ft.com/content/a602a51e-3f2e-48f4-90db-25d36928c69c.
- **Ellen Falci**, Debunking NLP: Translation, CLARABRIDGE, (Aug. 17, **2017**), https://www.clarabridge.com/blog/debunking-nlp-translation
- **Bernard Marr**, 5 Amazing Examples of Natural Language Processing (NLP) In Practice, FORBES, (June3,**2019**) https://www.forbes.com/sites/bernardmarr/2019/06/03/5-amazing-examples-of-naturallanguage-processing-nlpin-practice/?sh=526e06541b30.
- **H.A. Prokhazka**, "Artificial Intelligence in International Law," Juridical Scientific and Electronic Journal 37 ،no. 2 (**2022**): 153–55, https://doi.org/10.32782/2524-0374/2022-2/33.
- **J Odermatt, A Tschudin, and L Kistler**, "The Application of Artificial Intelligence in International Arbitration: A Quantitative Analysis of Cases and Awards," Journal of International Arbitration 38, no. 1 (**2021**) :(49-73).
- **Simon J. Federer and Gareth G. Jones**, "Artificial Intelligence in Orthopaedics: A Scoping Review "،PLoS ONE 16, no. 11 November (**2021**): 1–33, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0260471.
- **Jesus Manuel Niebla Zatarain**, Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age, SCRIPT-Ed, vol. 15 (Springer, **2018**), https://doi.org/10.2966/scrip.150118.156
- **Thomas Snyder, Sergis Delfka, Camellia Aknoush**, Artificial Intelligence and International Arbitration: Beyond Email, **2018**, article https://www.zawya.com/ar
- **Paul Cohen & Sophie Nappert**, The March of the Robots, GLOB. ARB. REV., (Feb,15, **2017**), https://globalarbitrationreview.com/the-march-of-the-robots.
- **M Kinnear,** "Will Artificial Intelligence Change International Arbitration?," International Journal of Online Dispute Resolution 6, no. 1 (**2019**): 1–20, https://doi.org/10.5553/IJODR/258908912019006001001 .
- **NIGEL BLACKABY ET AL.**, REDFERN AND HUNTER ON INTERNATIONAL ARBITRATION 2 (Oxford Univ. Press, 6th ed. **2015**).
- **HUET J. & VALMACHINO S**. : Réflexions sur l'arbitrage électronique dans le commerce international, Gaz.pal, **2000**.
- **Hess B., Bergström M., & Storskrubb E**. EU Civil Justice: Current Issues and Future Outlook, Bloomsbury Publishing, (**2016**), http://ec.europa.eu/consumers/odr

- **Smith T.** 'The Rise of Artificial Intelligence in Law: The New Frontier of Legal Practice', Journal of Intellectual Property Law & Practice, (**2017**), Vol. 12, No. 7, pp. 543-550. Retrieved from: https://libraryguides.missouri.edu/c.php?g=557240&p=3832247 accessed 12 March 2024.
- **China Daily (2019**), 'Beijing Internet Court Launches AI judge', 28 June 2019. Retrieved from : http://www.china-daily.com.cn/a/201906/28/WS5d156cada3103dbf1432ac74.html accessed 15 March 2024.
- **Katz D. M., Bommarito II, M. J., Blackman J., & Cai L**. (**2017**), 'A general approach for predicting the behavior of the Supreme Court of the United States', PLOS ONE, Vol. 12, No. 4, e0174698, p. 36. Retrieved from: https://doi.org/10.1371/journal.pone.0174698 accessed 12 March 2024.
- **Alexander N.** 'Mobile mediation: How technology is driving the globalization of ADR', Hamline Journal of Public Law and Policy, Vol. 27, No. 2 (**2006**),, p. 243.
- **CAPRIOLI E.A**. : Arbitrage et médiation dans le commerce électronique (l'expérience du Cyber Tribunal), R.A **1999**, n° 2,, p.232.
- **Philippe Billiet & Filip Nordlund,** A New Beginning––Artificial Intelligence and Arbitration, KOREAN ARB. REV. 26, 26 (**2018**). MAHNOOR WAQAR, ibid, p 348.
- **Lucas Bento**, International Arbitration and AI: Time to Tango?, KLUWER ARB. BLOG (Feb 23, **2018)**, http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/02/23/international-arbitrationartificial-intelligence-time-tango/.
- **Emma Jacobs**, The Future of Work, THE FINANCIAL TIMES (Dec. 1, **2021**, https://www.ft.com/content/7202c5d4-fbc9-4ad7-93c2-cb05e6b582e9
- **Lucas Bento**, International Arbitration and AI: Time to Tango?, KLUWER ARB. BLOG (Feb 23, **2018**), note 25, http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/02/23/international-arbitrationartificial-intelligence-time-tango/
- **Ibrahim Nour Shehata,** The Marriage of AI & Blockchain in International Arbitration: A Peak into the Near Future, KLUWER ARB. BLOG, (Nov. 12, **2018**). http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/11/12/themarriage-of-artificialintelligence-blockchain-in-international-arbitration-a-peak-into-the-near-future/
- **Gondek ،David** "How Watson "sees," "hears," and "speaks" to play Jeopardy!". (10 jan **2011**). IBM Research News.2011-02-21. https://www.informationweek.com/cloud/software-as-a-service/ibm-cognitive-colloquium-spotlights-uncovering-dark-data/d/d-id/1322647.
- **Maderer,Jason.** "Artificial Intelligence Course Creates AI Teaching Assistant". Georgia Tech News. Georgia Tech News. **2017**-09-26. "World Community Grid to benefit from Jeopardy! competition". 2011-02-19.
- **Jacob Turner**, Barrister, Fountain Ct. Chambers; July)18-19, **2019** The same ideology is reflected in his book, titled 'Robot Rules: Regulating Artificial Intelligence,' more specifically in chapter 1 , supra note 12.
- **James Kwan et al**., The Use of Artificial Intelligence in International Arbitration : Where Are We Right Now?, 22 INT'L ARB. L. REV. 19, 22 (**2019**).
- **LAURA Acosta and Aliuska Sanches**, "On the Use of Artificial Intelligence in Medicine," in International Arbitration. ICC Digital Library, **2021**, 10705, https://doi.org/10.3390/mol2net -07-10705
- **Faye Fangfei Wang**: Internet Jurisdiction and choice of law : Legal Practices In The EU ،US And China ،Cambridge University ،**2010**.
- **V Lowe**, "The Use of AI in International Arbitration," Journal of International Arbitration 37, no. 4 (**2020**).423-436.
- **Ping Liang and Lan Wu**, "The Application of Artificial Intelligence in Accounting," Proceedings - 2022 International Conference on Computer Network, Electronic and Automation, ICCNEA 2022 27, no. 3 (**2022**): 55–59. https://doi.org/10.1109/ICCNEA57056.2022.00023.
- **The Guardian (2019),** 'Alexa, Florida death witness: Amazon Echo may hold key to what happened in man's final moments', November 1, 2019. Retrieved from: https://www.theguardian.com/us-news/2019/nov/01/alexa-florida-death-witness-amazon-echo accessed 14 March 2024.
- **Sophie Nappert**, Arbitrator, speech at The Proskauer Lecture: Disruption is the New Black (August 2018), in INT'L CHAMBER COM. DISP. RESOL. BULL., July 2018, at 20.

(ISSN: 2356 - 9492)

العنوان	الموضوع	رقم الصفحة

- **Julian D. M. Lew**, Does National Court Involvement Undermine the International Arbitration Processes, 24 AM. U. INT'L L. REV. 489, 490 (**2009**).
- **Heisawn Jeong,** "Artificial Intelligence Science: Challenges," and Cognitive Opportunities and of The Korean Journal General 39, Psychology: no. 4 (**2020**): 543–69, https://doi.org/10.22257/kjp.2020.12.39.4.543
- **S Kozuka**, "AI and Arbitration: Regulatory Approaches in Japan and the EU," Journal of International Arbitration 37, no. 1 (**2020**): 103–120.
- **K L Seng,** "AI and International Arbitration: The Future Is Now," Journal of International Arbitration38, no. 1 (**2021**): 97–119.
- **Nishad Nawaz,** "Entrepreneurship in the Age of Artificial Intelligence," Transnational Dispute Management 16, no. 2 (**2019**).
- **Duncan C**. Card, Senior Partner, Co-Chair Tech. L. Prac., Bennett Jones LLP, Artificial Intelligence in Legal Services Summit (June 4, **2019**).
- **Matt Burgess**, UK Police are Using AI to Inform Custodial Decisions—But It Could be Discriminating Against the Poor, THE WIRED (Jan. 3, 2018, 7:00 AM). https://www.wired.co.uk/article/police-ai-uk-durham-hart-checkpoint-algorithmedit#:~:text=For%20the%20last%20five%20years,in%20a%20two%20years%20period
- **Karen Gordon Mills**, Speaker at The International Arbitration Conference : Corruption and Other Illegality in the Formation and Performance of Contracts and in the Conduct of Arbitration Relating Thereto (May 12–15, 2002), in 11 INT'L COUNCIL COM. ARB. CONGRESS SERIES, **2003**, at 288.
- **Noel Hurley**, Vice President of Strategy at Arm, Interactive Debate at The Artificial Intelligence in Legal Services Summit: The Ethics of Algorithms Debate (June 4, **2019**). (quoted question was posed at the debate).
- Lide E. C. 'ADR and Cyberspace: The Role of Alternative Dispute Resolution in Online Commerce, Intellectual Property and Defamation', Ohio State Journal on Dispute Resolution, Vol. 12, No. 6, (**1996**), p. 220.
- **Hörnle J**, 'Online dispute resolution in business to consumer e-commerce Transactions', JILT2, . (**2002**) p. 169. Retrieved from: http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/law/elj/jilt/2002_2/hornle/#a2 accessed 12 jan 2024.
- **Jhusiwala R**. 'Online dispute resolution: a step in the right direction', Dispute Resolution Bulletin, Issue V, (**2010**), p. 205.
- **Marc Lauritsen**, Towards a Phenomenology of Machine-Assisted Legal Work, 1 J. ROBOTICS, ARTIFICIAL INTEL. & L. 67, 79 (**2018**).
- **Neil Rose,** Gauke Announces more Financial Backing for Lawtech, LEGAL FUTURES (June 4, **2019**), https://www.legalfutures.co.uk/latest-news/gauke-announcesmore-financial-backing-for-lawtech

التحكيم الإلكتروني الذكي كآليه لتسوية المنازعات التجارية الدولية

(دراسة مقارنة)

د. إبراهيم سلامة أحمد شوشة

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

	ملخص البحث	
	المقدمة العامة	
	إشكالية البحث	
	أهمية البحث	
	أهداف البحث	
	منهج البحث	
	خطة البحث والدراسة	
الفصل الأول	ماهية التحكيم الإلكتروني الذكي	
المبحث الأول	تعريف التحكيم الإلكتروني الذكي	
المطلب الأول	**مفهوم التحكيم الإلكتروني الذكي**	
المطلب الثاني	**ز التحكيم الإلكتروني عما قد يختلط به من وسائل اختيارية بديله لتسوية المنازعات التجار**	
المبحث الثاني	الطبيعة القانونية للتحكيم الإلكتروني الذكي	
الفصل الثاني	آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية عبر التح الإلكتروني الذكي	
المبحث الأول	مرحلة ما قبل بدء إجراءات المحاكمة	
المبحث الثاني	مرحلة بدء إجراءات التحكيم	
الفصل الثالث	أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي وتطبيقاته العمل	
المبحث الأول	أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي وضمانات الإستقلال	
المطلب الأول	**حجية أحكام التحكيم الإلكتروني الذكي**	
المطلب الثاني	**ضمانات استقلالية هيئة التحكيم**	
المبحث الثاني	تطبيقات عملية لتسوية المنازعات التجارية الدولي عبر التحكيم الإلكتروني الذكي	
الفصل الرابع	تقييم نظام التحكيم الإلكتروني الذكي	
المبحث الأول	مزايا تسوية النزاعات التجارية الدولية عبر التح الإلكتروني الذكي	
المبحث الثاني	تحديات استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمليات التحكيم التجاري الدولي	
	الخاتمة	
	نتائج البحث	

(ISSN: 2356 - 9492)

	التوصيات	
	المراجع	